جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية / الدراسات العليا

الحُكْمُ بالطَّرْحِ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيّ

رسالةٌ قُدِّمت

إلى مجلسِ كلّيةِ التربيةِ للعلومِ الإنسانيةِ/ جامعةِ بابلَ

وهي جزءٌ من مُتطلّباتِ نيلِ شهادةِ الماجستير في اللّغةِ العربيةِ/ اللّغة.

من قِبل الطالب:

وسام عبد الكاظم عليوي بريسم

بإشراف:

أ . د . هاشم جعفر حسين الموسوي

السنة الجامعية: 1444ه - 2022 م

أ ب پ

❁ □ □ □ □ ❁ □ □ □ □ □ □ □

□ ❁ □ □ □ □

[النجم: 39-41]

إِقْرَارُ المُشرفِ

أشهدُ أنَّ إعدادَ هذه الرسالة الموسومة بِـ(**الحُكْمُ بالطَرْحِ فِي الدَرْسِ النَّحْوِيّ**) التي قدَّمها الطالب (**وسام عبد الكاظم عليوي بريسم**) قد جرت بإشرافي في قسم اللغة العربية في جامعةِ بابل في كلّية التربية للعلوم الإنسانية، وأنَّ الرسالة قد اسْتَوْفَتْ خُطَّتها استيفاءً تامًّا يُؤهّلها للمناقشة.

الإمضاء:

المشرف: أ. د هاشم جعفر حسين الموسوي

التاريخ: 24 / 7 / 2022 م

بِنَاءً على التَّوصيات المتوافرة، أُرَشِّحُ هذه الرسالة للمناقشة.

الإمضاء:

الاسم: أ. د محمد عبد الحسن حسين

رَئِيسُ قِسْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ

التاريخ: 24 / 7 / 2022 م

اقِّرَارُ لَجْنَةِ المُنَاقَشَةِ

نَحْنُ أَعْضَاءُ لَجْنَةِ المُنَاقَشَةِ نَشْهَدُ أَنَّنَا اطَّلَعْنَا عَلَى الرِّسَالَةِ المَوْسُوْمَةِ بـ(**الحُكْم بالطَّرْح فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيّ**) الَّتِـي أَعَـدَّهَا الطَالِـبُ: (**وِسَام عَبْدِ الكَاظِمِ عليوي بريسم**)، وَقَدْ نَاقَشْنَاهُ فِي مُحْتَوَيَاتِهَا, وَفِيْمَا لَهُ عَلَاقَةٌ بِهَا، وَهِيَ جَدِيرَةٌ بِالقَبُوْلِ لِنَيْلِ دَرَجَةِ المَاجِسْتِيرِ فِي كُلِّيَّةِ التَّربِيَةِ/ اللّغَةِ العَرَبِيَّةِ/ لُغَة، بِتَقْدِيرِ (جيد جدًا عالٍ).

الإمضاء
الاسم: أ.د حامد عبد المحسن كاظم الجنابيّ
رئيسًا
التاريخ: / / 2022م

الإمضاء
الاسم: أ.م.د يوسف عبد القادر عبد سلوم
عضوًا
التاريخ: / / 2022م

الإمضاء
الاسم: أ.م.د حيدر عبد علي حميدي
عضوًا
التاريخ: / / 2022م

الإمضاء
الاسم: أ.د هاشم جعفر حسين الموسويّ
عضوًا ومشرفًا
التاريخ: / / 2022م

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة بابل على ما جاء في قرار لجنة المناقشة.

الإمضاء
الاسم: أ.م.د رياض هاتف عبيد الخفاجي
عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية
التاريخ: / / 2022م

الإِهْدَاءُ

إلى من شرّفني بحملِ اسمه، ولم يبخلْ عليَّ بشيءٍ

أبي العزيز.

إلى نورِ عيني، وضوء دربي، ومهجة حياتي

أمي ثم أمي ثم أمي.

حفظهما الله تعالى، ومتعهما بالصحة والعافية.

إلى القلب الدافئ، ورفيقة دربي، ورمز الوفاء والعطاء

زوجي الحبيبة.

إلى فلذات كبدي، وفرحة عمري، وقد شغلتني عنهم صفحات هذا البحث

أطفالي (قيصر, ومنى, وتاج الدين, وداليدا).

إلى السند والعضد والساعد

إخوتي الأعزّاء.

إلى الدكتور هاشم جعفر الموسوي، المشرف على الرسالة.

إلى جامعةِ بابل التي احتضنتني ستة أعوام.

شُكرٌ غيرُ مجذوذ

الحمدُ للهِ حمدًا كثيرًا طيّبًا مُباركًا فيه، والشكرُ للهِ من قبلُ ومن بعدُ، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّنَا محمد، وآله، وصحبه أجمعين.

لقد يسَّرَ اللهُ (عزَّ وجلَّ) لي كتابَةَ هذه الرسالة، فكان لزامًا عليَّ أنْ أشكرَهُ على جزيلِ نعمته، وعظيمِ منّته، ثمَّ التوجه بالشكرِ لكلِّ من ساعدني في إنجازِ عملي، وهم كُثُر.

أَمَّا من كان الشكرُ أقلّ ما يُمكن أنْ يُقدّمَ له فهو أستاذي الدكتور (هاشم جعفر حسين الموسوي) المشرف على إعدادِ هذه الرسالة على ما قدَّمَهُ لي من كرمِ الرعايةِ، وتذليل الصعوبات التي واجهتني، وقد أفدتُ كثيرًا من توجيهه وإرشاده، فجزاه الله عني وعن جميع طلاب العلم خير الجزاءِ، وحفظه الله ورعاه.

ويسرّني أنْ أتقدّمَ بالشكرِ الجزيل والامتنان إلى أستاذي الدكتور (شعلان عبد علي سلطان اليساري)، وإلى أخي الدكتور (مرتضى سعد جاسم)، لما قَدَّمَاهُ لي من ملحوظاتٍ قيّمةٍ، فزادهما الله في العلمِ رفعةً، وجزاهما عنّي خير الجزاءِ، ووفقهما تعالى لما يُحبُّ ويرضى.

وأشكرُ عمادةَ كلّيةِ التربيةِ للعلومِ الإنسانيةِ، مُمَثلةً بقسمِ اللغةِ العربيةِ رئاسةً وأساتيذَ، تَتَلمذتُ على أيديهم في أثناء دراسي في مرحلتي البكالوريوس والماجستير، فكان لهم الفضل الكبير.

والشكرُ لكلِّ من ساعدني وأفادني بعبارةٍ، أو هداني إلى صوابٍ، أو أمدّني بكتابٍ، ولهم منِّي خالص الدعاء.

الباحث

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المحتويات	3-1
المقدمة	8-4
التَّمهيد: تأصيل (الطَّرْح) فِي اللغةِ والاصطلاحِ وفِي كتبِ النّحْوِيينَ	27-9
المطلبُ الأوّلُ: الطَّرْحُ فِي اللغةِ والاصطلاحِ	14-10
أ - الطَّرْح فِي اللغةِ	11-10
ب - الطَّرْحُ فِي الاصطلاحِ	14-11
المطلبُ الثاني: الألفَاظُ المُقَارِبَةُ لِمَعْنَى الطَّرْحِ عِنْدَ النَّحْوِيينَ	24-15
المطلبُ الثالثُ: تأصيلُ استعمالِ الطَّرْحِ فِي كُتُبِ النَّحْوِيينَ	27-25
الفَصْلُ الأوّلُ: الطَّرْحُ فِي الأسمَاءِ	64-28
المسألةَ الأولى: طرح (ال) من اسمِ الفاعلِ في (الزاهدين)	34-29
المسألةَ الثانيةَ: طرحُ (ال) من الحالِ في (الجَمَّاءَ الغفِيرَ)	43-34
المسألةَ الثالثةَ: طرحُ (ال) من المضافِ إليه في (بنات الأوبرِ)	49-44
المسألةَ الرابعةَ: طرحُ المضافِ إليه فِي أفْعَلِ التفضيل في (أعْلَمُنَا)	53-49
المسألةَ الخامسةَ: المُبْدَلُ مِنْهُ عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ	61-53
المسألةَ السادسة: طَرْحُ المثنى المُؤَنَّثِ فِي بابِ الإضمارِ	64-61
الفَصْلُ الثاني: الطَّرْحُ فِي الأفْعَالِ	99-65
المبحثُ الأوّلُ: الطَّرْحُ في الفعل الماضي	81-66
أوّلًا: طرح همزة الوصل من الفعل الماضي	68-66
المسألة الأولى: طرح همزة الوصل من الفعل (اسْتَتَرَ)	67-66
المسألة الثانية: طرح الهمزة من الفعل الماضي المبني للمجهول (سِيئَت)	68
ثانيًا: طَرْحُ الفعلِ (زال) بعد (قَدْ)	72-69
ثالثًا: طَرْحُ (أنْ) من خبرِ الفعلِ الماضي الناقصِ (عَسَى)	81-72
المبحثُ الثاني: الطَّرْحُ في الفعلِ المضارع	88-82
أولًا: طرحُ (التاء) من الفعل المضارع	84-82
المسألةَ الأولى: طرح التاء من الفعل (تَشَقّقُ)	83-82
المسألةَ الثانيةَ: طرح (التاء) من الفعل (تَصَدَّى)	84-83
ثانيًا: طَرْحُ الفعل (يُقالُ) من جملةِ مقولِ الْقَوْل فِي جَوابِ (أمَّا)	88-84
المبحثُ الثالثُ: الطَّرْحُ في فعلِ الأمرِ	99-88

مسألة: طَرْح فعل الأمرِ مِن المصدرِ المضافِ في (صبغةَ اللهِ)	99-88
الفَصْلُ الثالثُ: الطّرْحُ فِي الحروفِ	163-100
المبحثُ الأوّلُ: الطّرْحُ في حروفِ الجرّ	131-102
أوّلًا: طرحُ (الباء)	111-102
المسألةَ الأولى: طرح الباء في قولِه تعالى: (بإلحاد)	105-102
المسألةَ الثانيةَ: طرح الباء في قولِه تعالى: (بأيِّكم المفتون)	108-105
المسألةَ الثالثةَ: طرح الباء في (أ جِدَّكَ)	109-108
المسألةَ الرابعةَ: طرح الباءِ في (بحسبك زيدٌ)	111-110
ثانيًا: طرحُ حرفِ الجرّ مع (أنْ) و(أنَّ)	115-111
ثالثًا: طرحُ (اللامِ)	126-116
المسألةَ الأولى: طرحُ اللامِ من المفعولِ لَهُ	119-116
المسألةَ الثانيةَ: طرح اللام في (لَا أبَا لَك)	126-119
رابعًا: طرحُ (في) مع الظرفِ (المفعول فيه)	131-126
المبحثُ الثاني: الطّرْحُ في حروفِ العطفِ	139-132
أوّلًا: طرحُ (الواو)	137-132
المسألةَ الأولى: طرح الواو في قولِه تعالى: (وَيُذَبِّحُونَ)	133-132
المسألةَ الثانيةَ: طرح الواو في قولِه تعالى: (وَاقْتَرَبَ)	137-134
ثانيًا: طرحُ (الفاء) في قوله تعالى: (أَتَتَّخِذُنَا)	139-137
المبحثُ الثالثُ: الطّرْحُ في حروفٍ أخرى	163-140
أوّلًا: الطّرْحُ في الحروفِ الأحادية	145-140
طرح (النون)	145-140
المسألةَ الأولى: طرحُ (النونِ) للإضافةِ	143-140
المسألةَ الثانيةَ: طرح نون التوكيد الخفيفة	145-143
ثانيًا: الطّرْحُ في الحروفِ الثنائية	155-146
أولًا: طرحُ (مَا الزائدة) من (إمّا)	150-146
ثانيًا: طرح (لا النافية) في (لا أقسِمُ)	155-150
ثالثًا: الطّرْحُ في الحروف الثلاثية	163-155
طرح (إذَن) الناصبة	163-155
الخاتمة	167-164

مصادر البحث ومراجعه	195-168
الملخص باللغةِ الإنكليزية	A-B

الْمُقَدِّمَةُ

ٱ ب پ پ

الْمُقَدِّمَةُ

الحَمدُ للهِ حَمدًا كَثِيرًا كَمَا أَمَرَ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ البَشَرِ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِه الْمَصَابِيح الدُّرَرِ، مَا اتَّصَلَتْ عَيْنٌ بِنَظَرٍ، وَوَعَتْ إذْنٌ بِخَبَر.

أمّا بعدُ:

فإنَّ المُتتبِّعَ لطريقةِ تأليفِ المسائلِ النحويّةِ التي تُقرَّرُ بموجبِها الأحكامُ النحويّةُ، يجدُ الكثيرَ من المصطلحاتِ، والمفاهيم، والعباراتِ، والأوصافِ، والألفاظِ الدالّة على أحكامٍ نحويَّةٍ تقويميَّةٍ، يستعملُها النحويون أدواتٍ لإنتاجِ المسألةِ وإقرارِ قاعدتِها النحوية.

والطَّرْحُ، وما اشتُقَّ منه من الفاظٍ, كـ(طَرَحَ، وطُرِحَ، واطَّرَحَ، واطُّرِحَ، ويُطرَحُ، وتُطرَحُ، واطِّراح)، وما تركّبَ معه (على نيّة الطَّرْح)، قد كثُر استعمالُه عند النحويين، ولعلَّ القارَّ في أذهانِ الدارسين أنّ هذا الحكمَ النحويَّ قد اقترنَ بمسألةٍ واحدةٍ من مسائلِ بابِ البدلِ تَتَكرَّرُ في المصنّفاتِ النَّحْوِيَّةِ قديمِها وحديثِها، مفادُها أنّ (المُبدَل مِنْهُ على نيَّةِ الطّرْحِ)، يتَّضحُ فيها أثرُ هذا الحكمِ في اختلافِ مباني المسألةِ وما يتفرّعُ عن ذلك من تقريراتٍ تختلفُ باختلافِ أنواع البدلِ.

وبعد استقراءِ جملةٍ صالحةٍ من المسائلِ التي يردُ فيها حكمُ الطَّرْحِ في أبوابٍ نحويّةٍ متفرقةٍ، تجمّعتْ لديَّ مادةٌ نحويَّةٌ تَشِي بصلاحيةِ دراسةِ هذا المبحث في رسالةٍ أكاديميةٍ لمرحلة الماجستير، وذلك بعد التشاورِ مع الأستاذ المشرف، وإقرارِ لجنةِ الدراسات العليا في قسمِ اللغةِ العربيةِ المُوقَّر بصلاحيةِ الموضوع للدراسةِ، بعنوان (الحُكْم بالطَّرْحِ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيّ) .

وقد تبيّنَ لي أنّ الدراسةَ يمكن أنْ تحقّقَ مَا يَأتِي:

1. تقييدُ عنوان الموضوع بتعريفٍ يُحدِّدُ المرادَ من الطَّرْحِ في عبارات النحويين في مصنّفاتِهم.
2. جمعُ الألفاظِ المقاربةِ لمعنى الطَّرْحِ التي استعملها النحويون في كتبِهم، وبيان الفارق بينها وبيْن الطَّرْح.
3. تأصيلُ استعمال الطَّرْحِ في كتبِ النحويين المتقدمين منهم والمتأخرين، وتتبُّع كثرة استعماله عندهم.
4. جمعُ شتات المسائلِ المتعلقةِ بالطَّرْحِ وترتيبها, وتبويبها في دراسةٍ أكاديميةٍ تحاولُ إثْباتَ الطَّرْحِ حكمًا نحويًّا خاصًّا، استعملَه النحويون في الأحكامِ التي أطلقوها على المسائلِ النَّحويَّةِ المدروسة.
5. التفريقُ بيْنَ الكلام المُطَّرَحِ، وما كان على نيَّةِ الطَّرْحِ في المسائل المتعلِّقةِ بكلٍّ منهما.

ضمّت الدراسةُ: مقدمةً، وتمهيدًا، وثلاثةَ فصولٍ، درستُ في التمهيدِ: (تأصيلَ الطَّرْحِ فِي اللغةِ والاصطلاحِ، وفي كُتبِ النحويين)، في ثلاثةِ مطالب، أوّلها: (الطَّرْحُ في اللغةِ والاصطلاحِ)، وثانيها: (الألفَاظُ المُقَارِبَةُ لِمَعْنَى الطَّرْحِ عِنْدَ النَّحْوِيينَ)، وثالثها: (تأصيلُ استعمالِ الطَّرْحِ فِي كُتُبِ النَّحْوِيينَ).

واختصّ الفصلُ الأوّلُ بمسائل (الطَّرْح في الأسماءِ)، وضَمَّ سِتَّ مسائل منفردةٍ، اختصَّت كلُّ مسألةٍ بموضوعٍ معينٍ. ودرسَ الفصلُ الثاني: (الطَّرْحَ في الأفعالِ)، في ثلاثةِ مباحثَ، أوّلها: (الطَّرْحُ في الأفعالِ الماضية)، وثانيها: (الطَّرْحُ في الأفعالِ المضارعةِ)، وثالثها: (الطَّرْحُ في فعلِ الأمرِ). وشَمَلَ الفصلُ الثالثُ: (الطَّرْح فِي الحروفِ)، في مباحثَ ثلاثةٍ، أوّلها: (الطَّرْحُ في حروفِ الجرِّ)، وثانيها: (الطَّرْحُ في حروفِ العطفِ)، وثالثها: (الطَّرْح في حروفٍ أخرى).

وخُتِمَت الدراسةُ بأهمِّ النتائج التي وَصَلَ الباحثُ إليها، ثم قائمةٍ بمصادرِ الدراسةِ ومراجعِها، وملخّصٍ باللغةِ الإنكليزيةِ.

واعتمدتُ في عرضِ المادةِ المدروسةِ على المنهجِ الاستقرائيّ والمنهجِ التحليليّ، وذلك باتباع الآتي:

1. استقراءُ المسائلِ النَّحويَّةِ التي وردَ فيها ذكرُ لفظِ الطَّرْحِ، ومشتقاتِه حصرًا، الواردة في كتبِ النَّحويين, وتبويبُ هذه المسائل في فصولٍ ومباحثَ.

2. البدءُ بذكرِ النصِّ الذي وردَ فيه لفظُ الطَّرحِ، أو أحدُ مشتقاتِه المتعلّق بعنوانِ المسألةِ المدروسةِ.

3. تحليلُ هذا النصِّ تحليلًا قائمًا على الأدلةِ العلميةِ، والاستنتاجات العقلية؛ لمعرفة تفاصيل المسألةِ التي وردَ الطَّرْحُ فيها.

4. تتبُّعُ أقوالِ النحويين في المسألة نفسِها، أو رأي المفسرين في توجيهِهَا إذا كانتِ المسألةُ في آيةٍ قرآنية.

5. محاولةُ الباحثِ الاجتهادَ في أغلبِ المسائلِ قبالةَ آراءِ العلماءِ، بالترجيحِ، والردِّ، والاعتراضِ، وبيانِ حُكْمِ الطّرْحِ من حيث: جوازه، أو امتناعه، أو وجوبه، أو ضعفه، أو قبول الوجهين (الطَّرْح، وعدمه).

ومن الجديرِ بالذكرِ أنَّ هذه الدراسة دراسةٌ بكرٌ، لم تسبقْهَا دراسةٌ أكاديميةٌ مُختَصَّةٌ بموضوعِ البحث.

وقد تطلّب الخوضُ في غمارِ هذه الدراسة الرجوعَ إلى أُمّاتِ الكتبِ النَّحويَّةِ، وجمعُ مادةِ البحثِ من مظانِّها المختلفةِ. فقد تنوعتِ المصادرُ التي اعتمدتها بيْن مصنَّفات النَّحويين، والمعجمات اللغويةِ، وكتب التفسيرِ، وكتب القراءاتِ، ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ المصنّفاتَ النَّحويَّةِ كانت حاضرةً بكثرةٍ كاثرةٍ من بيْن المؤلفات المختلفة، نحو: كتاب سيبويه، والمقتضب، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، وشرح التسهيل، وتمهيد القواعد، وغيرها، إذ إنّ أغلبَ المسائلِ التي عرضتُ لها كانت في هذه الكتب.

ولا بدَّ من كلمةِ شكرٍ وامتنانٍ أُزجيها إلى أستاذي المشرف الدكتور (هاشم جعفر حسين الموسوي) لما أبداه من ملحوظاتٍ قوّمتِ الدراسةَ، إذ لم يألُ جهدًا، ولم يدَّخرْ وسعًا في تهذيبها، وإبداءِ المشورةِ والنُّصحِ، سائلًا الله له التوفيقَ، والعمرَ المديد.

والشكرُ موصولٌ إلى أساتذتي في قسمِ اللغةِ العربيةِ الموقّرِ، الذين نهلتُ من معينِ علمِهم الغزير ما أعانني في مرحلتي الدراسية هذه.

وأخيرًا آمُلُ أنْ أكونَ قد وُفقتُ فيما اخترتُه موضوعًا لدراستي، فإنْ أصبتُ فبتوفيقِ اللهِ تعالى ومَنّهِ، وإنْ كانت الأخرى فمِنَ الباحثِ، وسوءِ ظنِّه، وأسألُ اللهَ أنْ يُلهمني الصوابَ، ويجعل عملي خالصًا لوجهِهِ الكريمِ، إنَّهُ سميعٌ مُجيبٌ.

الباحث

التَّمهيدُ:
تأصيلُ (الطَّرْحِ) فِي اللّغةِ والاصطلاحِ وفي كتبِ النَّحْوِيينَ

المطلبُ الأوّلُ: الطَّرْحُ فِي اللغةِ والاصطلاحِ

أ - الطَّرْح فِي اللغةِ:

الطَّرْحُ مصدرٌ, والجذرُ الثلاثي له هو (طَرَحَ), والمُتتبّعُ لمادةِ (ط ر ح) فِي الكتبِ اللغويةِ يُمكن أنْ يُجملَ معانيَها بالآتي:

1 - الإبعادُ: وَرَدَ بمعنى الطَّرْح، ومنه ((طَرَحَتِ النَّوَى بِفُلانٍ كُلَّ مَطْرَحٍ، إذا نَأَتْ به وَرَمَتْ به))[1]، وأنشدَ ابنُ فارس (ت395ه) بيتًا لذي الرّمّة قَالَ[2]:

أَلِمَّا بِمَيٍّ قَبْلَ أَنْ تَطْرَحَ النَّوَى بِنَا مَطْرَحًا أَوْ قَبْلَ بَيْنٍ يُزِيلُهَا

2 - الإلقاءُ: ومنه قولهم: ((الطَّرْحُ: إلقاءُ الشيءِ وإبعادُهُ))[3].

3 - التَّرْكُ: يُقال: ((الطَّرْحُ والطَّرِيحُ: المَطْرُوحُ المَتْرُوكُ))[4].

4 - الرَّمْي: ومنه قولُهم: ((الطَّرْحُ: أَنْ تَرميَ بالشيءِ وتُلقِيَهُ))[5].

والناظرُ فِي هذه المعاني يجدُ أنّها متقاربةٌ، ولعلَّ مَعْنَى (الإلقاء) هو المَعْنَى الجامع لها، ويعضده ما ذكره ابن فارس في مادة (طرح)، إذ بَيَّنَ أنّ أصلَ هذه المادة ((يَدُلُّ عَلَى نَبْذِ الشَّيْءِ وَإِلْقَائِهِ))[6]، ووردَ (الطَّرْحُ) عند بعض المحدثين بمَعْنَى(الإنقاص) ومنه((إنقاصُ عددٍ من عددٍ آخرَ أكبر منه))[7]، فـ((الطَّرْحُ بابٌ من أبوابِ الحسابِ))[8]، ونلحظُ أنّ هذا المَعْنَى لم يأتِ ذكره عند القدماءِ، وهو مَعْنَى مقارب لمَعْنَى (الإلقاء).

نخلصُ من ذَلِكَ إلى أنّ المعاني التي سبقت قريبةٌ من (الطَّرْحِ) عند النَّحْوِيينَ.

ب - الطَّرْحُ فِي الاصطلاحِ:

لم تصطلحْ كتبُ النَّحْوِيينَ - فِي حدودِ ما اطّلعتُ عَلَيْهِ - عَلَى (الطَّرْحِ)، بالرغمِ من كثرةِ ذِكرِ اللفظِ ومشتقاته فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيّ, كـ(طَرَح، وطُرِحَ)[9]، و(اطَّرَحَ،

---

1 - مجمل اللغة: 596، مادة (طرح)، ويُنظر: أساس البلاغة: 598/1، مادة (طرح)، ولسان العرب: 529/2، مادة (طرح) .

2 - ديوانه: 913 .

3 - التوقيف عَلَى مهُمَات التعريف: 226، مادة (طرح)، ويُنظر: التعريفات الفقهية: 135، مادة (طرح)، والمعجم الوسيط: 553/2، مادة (طرح) .

4 - متن اللغة: 594/3، مادة (طرح) .

5 - المغرب في ترتيب المعرب: 289، مادة (طرح)، ويُنظر: لسان العرب: 528، مادة (طرح)، وتاج العروس:6 /574، مادة (طرح) .

6 - مقاييس اللغة: 455/3، مادة (طرح) .

7 - معجم لغة الفقهاء: 289، مادة (طرح)، ويُنظر: المعجم الوسيط: 553/2، مادة (طرح) .

8 - متن اللغة: 594/3، مادة (طرح) .

9 - يُنظر عَلَى سبيل التمثيل: كتاب سيبويه: 245/1، 267، 208/2، ومعاني القرآن للفراء: 203/1، ومعاني القرآن وإعرابِهِ: 393/1، والأصول في النحو: 207/1 .

واطُّرِحَ)[1]، و(يُطرَحُ، وتُطرَحُ)[2]، و(اطِّراح)[3]، ولم يردْ (الطَّرْحُ) مصطلحًا فِي الكتبِ التي اختصت بذكرِ المصطلحات عندَ المحدثين[4]، وقد أورده سيبويه (ت180ه) فِي بَابِ (ما يَنْتَصِبُ من المصادرِ)، قَالَ: ((قَالَ الراجز، وهو العَجّاج[5]:

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ
مَخافَةً وزَعَلَ المَحْبورِ
والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ القبورِ

وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا وكذا, فهَذَا كلُّه يَنتصب؛ لأنَّه مفعول له، كَأنَّه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا ؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنَّه لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فِيهِ ما قبله))[6]، أرادَ من ذَلِكَ نصب (مخافةً, وزعلَ, والهولَ) عَلَى المفعولِ لَهُ، والتقديرُ: (وللمخافةِ, وللزعلِ, وللهولِ)، فطرحَ حرفَ الجرِّ (اللام)، لذا نُصِبَ[7]. ويَقُوْلُ فِي موضع آخر: ((ولَا يَجُوزُ طَرْحُ (ما) مِنْ (إمّا) إلاَّ فِي الشعرِ. قَالَ النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ[8]:

سَقَتْه الرَّواعِدُ مِنْ صيِّفٍ وإنْ مِنْ خريفٍ فَلنْ يَعدَما

وإنَّما يُرِيدُ: وإمَّا من خريفٍ))[9].

وصرّحَ أبو الحسنِ الرُّمانِيّ (ت384ه) بلفظِ (الطَّرْحِ) فِي حديثِه عن (اللام المُقْحَمَة)، فَقَالَ: ((واللامُ المُقْحَمَةُ هي الزائدةُ لزيادةِ البيانِ عَلَى طريقةِ التأكيدِ، والنيَّةُ بها الطَّرْح، عَلَى أصلِ قياسِ ما يزادُ للتأكيدِ))[10]، فاللامُ الزّائدةُ التي تُقْحَمُ هي التي تُزادُ توكيدًا بَيْنَ شيئيْنِ متلازمَيْن، كالمُضاف والمُضاف إليه، وذكرَ أبو علي الفارسيّ (ت377ه) اضافةَ اللامِ فِي قولِ زهير بن أبي سُلمى[11]:

---

1 - يُنظر عَلَى سبيل التمثيل: كتاب سيبويه: 431/4، ومعاني القرآن وإعرابِهِ: 312/2، والتعليقة عَلَى كتاب سيبويه: 160/5، والمرتجل في شرح الجمل: 295، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد: 3255/7 .
2 - يُنظر عَلَى سبيل التمثيل: كتاب سيبويه: 259/2، ومعاني القرآن للأخفش: 91/1، والأصول في النحو: 57/1، 360، والانتصار لسيبويه عَلَى المُبَرّد: 96، 254، وعلل النحو:191، وحروف المعاني والصفات: 8 .
3 - يُنظر عَلَى سبيل التمثيل: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 17/2، والمسائل الحلبيات: 226، والخصائص: 355/2، وأمالي ابن الشجري: 143/2، وشرح التسهيل: 179/2، 219، 58/3، والتذييل والتكميل: 8/8 .
4 - يُنظر: معجم المصطلحات النحويّة والصَّرفيّة: محمد سمير نجيب اللبدي، والمصطلح النحوي: عوض حمد القوزي، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: محمد ابراهيم عبادة، ومعجم المصطلحات النحويّة والصَّرفيّة: د مروان العطية .
5 - ديوانه: 354/1-355 .
6 - كتاب سيبويه: 369/1 .
7 - يُنظر: إيضاح شواهد الإيضاح: 247/1 .
8 - ديوانه: 104 .
9 - كتاب سيبويه: 267/1 .
10 - شرح كتاب سيبويه: 358-359 .
11 - ديوانه: 29 .

سَئِمتُ تَكاليفَ الحَياةِ وَمَن يَعِشْ ثَمانينَ حَولًا لا أَبا لَكَ يَسأَمِ

إذ أُقحِمت (اللام) بَيْنَ المضاف (أبا)، والمضاف إليه، وهو (الكاف) من: (لا أبا لك)، والأصلُ (لا أباك)[1].

وتحدَّثَ ابنُ بابشاذ (ت469ه) عن (الطَّرْحِ) فِي فصلِ (البدلِ) من بابِ (التوابع)، فَقَالَ: ((المُبْدَلُ مِنْهُ عَلَى جهةِ البيانِ لا يَكُوْن فِي نيَّةِ الطَّرْحِ، ولو كَانَ فِي نيَّةِ الطَّرْحِ لَما جازَ أنّ تقولَ: (زيدٌ ضَرَبْتُه أخاك)، عَلَى أنْ تجعلَ (أخاك) بدلًا من (الهاء) العائدة عَلَى (زيدٍ)؛ لأنَّ (الهاء) لو كانت فِي نيَّةِ الطَّرْح لكَانَ التقديرُ: (زيدٌ ضَرَبْتُ أخاك)، وهَذَا كلام لا يصحُّ؛ لعدمِ العائدِ عَلَى المبتدأ))[2]. وفِي مسألة (نيَّةِ الطَّرْح فِي المُبْدَل مِنْهُ) تفصيل واختلاف سيردُ فِي الفصلِ الأوّلِ[3].

فالطَّرْحُ فِي الاصطلاحِ كَمَا بدا لي من قراءةِ مصنَّفات النَّحْوِيينَ، وفهمها، وتتبع عباراتِهم المتناثرةِ فِي مظانِّهم اللغويةِ، يُقْصَدُ به: حكمٌ نحويٌّ، أثْبَتَهُ النَّحْوِيونَ من استقراءِ كلامِ العربِ، وهو أنْ يَحْذِفَ المتكلِمُ حرفًا، أو كلمةً، أو أكثرَ من كلمةٍ، وهَذَا الحَذفُ تارة يَكُوْن من حيث المَعْنَى لا اللفظ، وتارةً أخرى يَكُوْن بمَعْنَى الحذفِ.

وقولي: (من حيث المَعْنَى لا اللفظ) أَعْنِي به أنَّ المحذوفَ من الْكَلَامِ ظاهرٌ وموجودٌ، لكنَّه عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ، ومثال ذَلِكَ: البدلُ والمُبْدَلُ مِنْهُ، إذ إنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ فِي نيَّةِ الطَّرْحِ غالبًا، قَالَ ناظرُ الجيشِ (ت778ه): ((إنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ، ولكنَّه عُنِيَ بذَلِكَ أنّه منوي الطَّرْح مَعْنًى لا لفظًا))[4].

وقولي: (يَكُوْن بمَعْنَى الحذف) لبيانِ أنّ الطَّرْحَ يردُ فِي الاستعمالِ بمَعْنَى (الحذف)، قَالَ الأخفشُ (ت 215ه): ((قَالَ تَعَالَى: ﴿ڳ ڳ ڳ ں ں﴾ [التوبة: 30]، وقَدْ طَرَحَ بَعْضُهُم التَّنْوِين، وذَلِكَ رديءٌ))[5]، أي: حذفُ التنوين من (عُزير).

فالكلامُ إذا كانَ على نيَّةِ الطَّرْحِ، أو على نيَّةِ الاطِّراحِ وليس (مُطّرح، أو مطروح) فإنَّ له محلًّا من الإعرابِ، لأنَّه ظاهرٌ وملفوظٌ به في الجملةِ، فهو مطّرحٌ من جهةِ المعنى فقط، لذا هو في حُكْمِ المطروحِ؛ لأنَّه ليس المقصود من الكلامِ، وكما مثَّلتُ في البدلِ والمبدل منه، فالمبدلُ منه على نيَّةِ الطَّرْحِ غالبًا؛ لأنَّ الاعتدادَ - في المعنى - كان المعوّلُ فيه على البدلِ والمبدلِ مِنْهُ معًا؛ لأنَّ المبدلَ مِنْهُ غير كافٍ وحده من جهةِ المعنى، فاحتاجَ إلى شيءٍ يُكمّلُ معناه، فجاءَ بالبدلِ، ولو كانَ الاعتدادُ به وحده لما جاءَ بالبدلِ معه، لذا كان حُكْمُ المبدلِ مِنْهُ أنَّه على نيّةِ الطَّرْحِ، على أنَّ

1 - يُنظر: اللامات: 100 .
2 - شرح المقدمة المحسبة: 423/2 .
3 - تنظر الصفحات: 53-61 من هذه الرسالة .
4 - تمهيد القواعد: 3393/7 .
5 - معاني القرآن: 356/1 .

المبدلَ منه له محلّ ووجه إعرابي، نحو: (حضرَ عليٌّ أبو الحسن)، فـ(أبو الحسن) هو بدلٌ، و(علي) مبدلٌ منه، ويُعربُ فاعلًا للفعلِ (حضرَ)، فبقي الأثرُ الإعرابيّ لـ(المبدل منه) ظاهرًا في الكلامِ، إلّا أنّه في حُكْمِ المطروحِ من جهةِ المعنى فقط، وليس اللفظ أو الأثر، قالَ أبو علي الفارسي: ((وهذا مِمّا يدلُّ أنَّ المبدلَ منه معتدٌّ به في الكلامِ، وليس بمُطَّرَحٍ))[1].

إنَّ هذا النصّ دليلٌ واضحٌ على ما أذهبُ إليه من أنَّ ما كانَ على نيَّةِ الطَّرْحِ ليس بمطَّرحٍ؛ لأنَّه معتدٌّ بِهِ، بمعنى أنَّ له محلًّا إعرابيًّا ووجهًا يُحمَلُ عليه، إلّا أنَّ طرحه من جهةِ المعنى فقط، فهو لفظٌ معتدٌّ به، وأمّا في المعنى فغير معتدٍّ به.

نخلصُ مِمَّا سبقَ إلى أنّ (الطَّرْحَ) ليس مصطلحًا نحويًّا قارًّا فِي الكُتبِ النَّحْوِيَّةِ، وإنَّما هو حكمٌ تُقرَّرَ بموجبِه توجيهات للنحويين فِي المسائلِ التفصيليةِ، وهذا الحكمُ يُوجِهُ الكلام، أو جزءًا منه نحو الطَّرْح (الحذف أو الإلقاء).

1 - شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 199 .

المطلبُ الثاني: الألفَاظُ المُقَارِبَةُ لِمَعْنَى الطَّرْحِ عِنْدَ النَّحْوِيين

اخْتَلَفَ تعبيرُ النَّحْويينَ عن (الطَّرْحِ)، وعَنِ المقصودِ مِنْه، إذْ وَرَدَتْ في كُتُبِهم ألفاظٌ مختلفةٌ تَقْتَرِبُ من المعنى العام الذي نَقْصِدُهُ هنا، وَقَدْ جَمَعْتُ من هذه الأَلْفَاظِ ما يأتي:

1 - **الاسْتِغْنَاءُ**: اسْتَعْمَلَ الْفرَّاء (ت207ه) (الاسْتِغْنَاءَ والطَّرْحَ) فِي مَكَانَ واحدٍ، إذ يَقُوْلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ﴾ [البقرة: 67]: ((وهَذَا فِي القرآنِ كثيرٌ بِغَيْرِ الفَاءِ؛ وذَلِكَ لأنّه جوابٌ يستغني أوّلُهُ عَن آخره بالوقفةِ عَلَيْهِ، فَيُقَالُ: ماذا قَالَ لك ؟ فيَقُوْلُ القائلُ: قَالَ كذا وكذا، فَكَأنَ حُسْنَ السّكوتِ يَجُوْزُ به طَرْحُ الفَاءِ، وأَنْتَ تراه فِي رُؤُوْسِ الآياتِ، لأنَّهَا كفصولِ حُسْنَى))[1]، وحُذِفَت (الفاء) مِن التقدير: (فقالوا: أتتخذنا هزوا)؛ ((لاسْتِغْنَاءِ مَا قَبْلَهُ مِن الْكَلَامِ عَنْهُ، وحَسُنَ السُّكُوْتُ عَلَى قولِه: ﴿ڃ ڃ ڃ چ چ﴾ [البقرة: 67]، فجازَ لذَلِكَ إسْقَاطُ (الفاءِ) من قوله: (أتتخذنا هزوا)))[2].

ويرى الأستاذ إبراهيم فوزي: إنَّ ((الْفرَّاءَ ينصُّ عَلَى التسميةِ بأنَّ رُؤُوْسَ الآياتِ إذا جَاءَتْ مُنْفَصِلَةً عَمَّا قبلها، فهي فواصلٌ، كَمَا أنها إذا كانت واقعة فِي جوابِ لسؤالٍ مُقَدَّرٍ، تنفصلُ الآيةُ عَمَّا قبلها، كَمَا يُفْصَلُ الجوابُ عَن السؤالِ))[3], وفي مسألة (طرح الفاء) تفصيلٌ سيردُ في الفصلِ الثالثِ[4].

واسْتَعْمَلَ ابنُ مَالِكٍ (ت672ه) الاسْتِغْنَاءَ بمعنى (الطَّرْح)، بقولِه: ((المُرادُ بما فِي مَعْنَى الْقَوْلِ النِدَاءُ، والدُعَاءُ، ونحوهُمَا، فإذا جاءَ بعد شيءٍ منهُمَا ففِيهِ مذهبانِ، أحدهُمَا: أنْ يُقَدَّرَ قَوْلٌ يَكُوْنُ به الْقَوْلُ مَحْكِيًا. والآخر: أنْ يُحكى المَقُوْلُ بِمَا قبله إجراءً له مجرى الْقَوْل دُوْنَ الحَاجَةِ إلى تَقْدِيرٍ، وهو قَوْلُ الكوفيين، والأوّلُ قولُ البصريين وهو الصَحِيحُ؛ لأنَّ حذفَ الْقَوْلِ اِسْتِغْنَاءً عَنْهُ بالْمَقُوْلِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي غَيرِ مَحَلِّ نِزَاعٍ، كقوله تَعَالَى: ﴿ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ﴾ [آل عمران: 106]، أي: فَيُقَالُ لَهُم: أَ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانكم، فَحُذِفَ الْقَوْلُ لِدَلَالَةِ المَعْنَى عَلَيْهِ))[5]، واسْتَعْمَلَ خالدُ الأزهريّ (ت905ه) (الاسْتِغْنَاءَ والطَّرْحَ) مع (الْقَوْلِ) فِي مَكَانٍ واحدٍ، إذ يَقُوْلُ: ((دَخَلَتِ الفاءُ عَلَى قولٍ قَدْ طُرِحَ، أي: حُذِفَ، اسْتِغْنَاءً عَنْهُ، أي: عَنِ الْقَوْلِ: بالْمَقُوْلِ، فَيَجِبُ حَذْفُهَا معه للاسْتِغْنَاءِ عَنْهُمَا بالْمَقُوْلِ، كقوله تَعَالَى: ﴿ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ﴾، فـ(أَ كَفَرْتُم) مقولٌ لقولٍ محذوفٍ ... أي: فَيُقَالُ لهم: أَ كَفَرْتُمْ)) [آل عمران: 106] [6].

1 - معاني القرآن: 1/43-44 .
2 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 2/76 .
3 - الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم: 413 .
4 - تنظر الصفحات: 137-139 من هذه الرسالة .
5 - شرح التسهيل: 2/96 .
6 - شرح التصريح عَلَى التوضيح: 2/429 .

2 - **الإسْقَاطُ**: اسْتَعْمَلَ الأخفشُ لفظَ (الطَّرْحِ) مع (التَّنْوين)، إذ يَقُوْلُ: ((إذا أَدْخَلتَ الألفَ واللامَ قُلْتَ: (هو الضاربُ زيدًا) ولا يَكُوْن أنْ تجرَّ زيدًا؛ لأنَّ التَّنْوِينَ كَأَنَّهُ باقٍ فِي (الضاربِ) إذا كَانَ فِيهِ الألف واللام، لأنَّ الألفَ واللامَ تعاقبان التَّنْوِينَ، وتقول: (هُمَا الضاربانِ زيدًا) و(هُمَا الضاربا زيدٍ)؛ لأنَّ الألف واللام لا تعاقبان التَّنْوِينَ فِي الاثْنَينِ والجمع، فإذا أخرجتَ النونَ من الاثْنَين، والجمع من أسماء الفاعلين أضفتَ، وإنْ كَانَ فِيهِ الألف واللام؛ لأنَّ النون تُعَاقِبَ الإضافةِ، وطَرْحُ النونِ ها هنا كطرحِ النونِ فِي قولك: (هُمَا ضاربا زيدٍ) ولم يفعلا؛ لأنَّ الأصلَ فِي قولِك: (الضاربان) إثبات النونِ؛ لأنَّ معناه وإعماله مثل مَعْنَى (الذي فَعَلَ) وإعَماله))[1]، مَعْنَى ذَلِكَ أنَّ الاسمَ المضافَ عَلَى زِنَةِ (فَاعِل) المحلّى بـ(ال) لَا يَجُوزُ أنْ يُجرَّ المضافَ إليه، وهو (زيدًا) فِي قولنا: (هو الضاربُ زيدًا)، ويُجَرُّ المضافُ إليه (زيدٍ) إذا كَانَ المضافُ مثنى، أو جمعًا نحو: (هُمَا الضاربا زيدٍ)، وتُطْرَحُ النونُ عند الإضَافةِ، والأصلُ (الضاربان)، أي: ((نزع التَّنْوِينِ من المفردِ، والنونِ من المثنى والمجموعِ))[2].

فِي قبالةِ ذَلِكَ نَجِدَ أبا عبد الله القزاز القيرواني (ت412ه)* يستعملُ لفظَ (الإسقاط) بمعنى (الطَّرْح) فِي مسألةٍ مشابهةٍ لها، إذ يَقُوْلُ: ((ومِمَّا يجوزُ له: ثَبَاتُ التَّنْوِين فِي الموضعِ الذي حقُّهُ أنْ يسقطَ فِيهِ، مثل قولهم: (رأيتُ زَيْدًا بن عمرو ومَرَرْتُ بزيدِ بنِ عمرو)، ومنهم من إذا اضْطَرَّ أثبتَهُ، كَمَا قَالَ الحطيئةُ[3]:

فإلّا يَكُنْ مالِي يُثابُ فإنَّه سَيَأْتِي ثنائِي زَيْدًا بنَ مُهلهِل

فنُوِّنَ، وحَقُّهُ إسقَاطُ التَّنْوِينِ))[4]، مَعْنَى ذَلِكَ اضْطِرَار الشاعرِ إلى إثباتِ التَّنْوِين فِي كلمة (زيدًا) وحَقُّهَا إسْقَاط التَّنْوِين منها، إذ إنَّ كثرةَ الاستعمالِ موجبةٌ لحذفِ التَّنْوِينِ، كحذفِ الألفِ من (بسم الله) وأَصْلُهَا (باسم الله)، وحذف الياءِ من (لا أدرِ)، والنون من (لم يكُ)، وغير ذَلِكَ ممّا كثرَ استعماله، ومثلها مثل الكنيَّةِ التي كثرت صفتها بـ(ابن) عند الإضافةِ إلى عَلَمٍ، أو لقبٍ وصَارَ (ابن) مع ما قبله كَالشَّيْءِ الواحدِ، فتُحْذَفُ الألفُ من الخطِّ، إذ لا فرقَ بيْن الكنيَّةِ واللقبِ والاسمِ، لذا كَانَ حقُّ التَّنْوِينِ الإسْقَاطَ والحذفَ فِي (زيدًا) من قولِ الحطيئة[5].

---

1 - معاني القرآن: 90/1 .
2 - التذييل والتكميل: 254/5 .
* هو مُحَمَّد بن جَعْفَر الْقَزاز القيرواني أبو عبد الله التَّمِيمِي النَّحْوِيّ، شيخ اللُّغَة فِي الْمغرب، كَانَ إِمَامًا عَلامَة، قيمًا بعلوم الْعَرَبيَّة، من مؤلفاته: الْجَامِع فِي اللُّغَة، وضرائر الشّعْر، وإِعْرَاب الدريدية، والضَّاد والظاء، والعشرات فِي اللُّغَة، ومَا أُخِذَ عَلَى المتنبي، والتَّعْرِيض وَالتَّصْرِيح، وأدب السُّلْطَان وَغير ذَلِكَ. يُنظر: بغية الوعاة: 71/1 .
3 - ديوانه: 172 .
4 - ما يجوز للشاعر في الضرورة: 260 .
5 - يُنظر: سر صناعة الإعراب: 185/2 .

واسْتَعْمَلَ ابنُ مَالِكٍ لفظَ (الطَّرْحِ) فِي حديثِهِ عَن (البدلِ والمُبْدَل مِنْهُ)، فِيَقُوْلُ: ((البدلُ فإنَّ الغالبَ كونُ متبوعِه منويَّ الاطِّرَاح، أو فِي حكمِ ما هو منويُّ الاطِّراحِ))[1].

عَلَى حين نجدُ خالدًا الأزهريَّ يَسْتَعْمِلُ لفظَ (الإسقاطِ) فِي حديثِهِ عن (البدلِ والمُبْدَلِ مِنْهُ)، قَالَ: ((المُبْدَلُ مِنْهُ فِي حُكمِ السَّاقِطِ، وعَلَى تَقْدِيرِ إسْقَاط الضَّمِير المُبْدَل مِنْهُ))[2]، ومَعْنَى قولهم: (المُبْدَل مِنْهُ فِي حكم الطَّرْح) إنَّما ((يعنون به من جهةِ المَعْنَى غالبًا دونَ اللفظِ، بدليلِ جواز: (ضربتُ زيدًا يدَه)، إذ لو لم يعتدّ بـ(زيدٍ) أصلًا لما كَانَ للضميرِ ما يعودُ عَلَيْهِ))[3].

ومِنْهُ يُفهَم اختلاف العلَّماءِ فِي المُبْدَلِ مِنْهُ، أ ينوى به الطَّرْح لفظًا، أم لفظًا ومَعْنًى ؟[4]، وفِي هذه المسألة تفصيل - كَمَا أشرتُ - سيرد فِي الفصلِ الأوّلِ[5].

3 - **الإلْغَاءُ**: اسْتَعْمَلَ ابنُ الوراقِ (ت381ه) (الإلْغَاءَ والطَّرْحَ) فِي موضعٍ واحدٍ، وذَلِكَ فِي حديثِهِ عن شروطِ عملِ (إذنْ)، إذ يَقُوْلُ فِي إلْغَاءِ عملها: ((وَكَذَلِكَ إنْ وَقَعَتْ بَيْنَ الْقَسَمِ، والمُقْسَم به، كَقَوْلِك: (وَالله إذنْ لأَقومُ) وَإنَّمَا أُلغِيَتْ فِي هَذِه الْمَوَاضِع؛ لاحتِيَاجِ مَا قبلهَا إلى مَا بعْدهَا، فَجَازَ أَنْ يُطْرَحَ حكمُهَا؛ لأعتمادِ ما قبلهَا عَلَى مَا بعْدهَا))[6]، معنى ذَلِكَ أنَّ الكلامَ لم يعتمدْ عَلَى (إذنْ)، وإنَّما أُلغيت؛ لأعتمادِ ما بعدها عَلَى ما قبلها، وما قبلها مُحتاج إلى ما بعدها، فهي لا تعمل إلّا فِي بدايةِ الجملةِ، فلا يصحُّ أنْ تُقدَّرَ مُبْتَدأَةً، فِيلغى عملها[7]، وهنا هي معترضة بَيْنَ القسمِ (والله)، وجوابه (لأقوم)، والْكَلَام مبني عَلَى القسم لا عَلَى (إذنْ).

واسْتَعْمَلَ أبو حيان الأندلسيّ (ت745ه) لفظَ (الطَّرْحِ) فِي حديثِه عن (المضافِ إليه) فِي قولِ قيس بن الخطيمِ[8]:

نَحنُ بِغَرسِ الوَدِيِّ أَعلَمُنا ... مِنّا بِرَكضِ الجِيادِ فِي السَدَفِ

إذ يَقُوْلُ: ((يُرِيدُ أعْلَمُ مِنَّا، وأُوِّلَ عَلَى أنَّهُ نَوى طَرْح المضافِ إليه))[9]، وخُرِّجَ عَلَى التقديرِ: (أعْلَمُ منّا)، فحُذِفَتْ (من)، وأُضِيفَ الضمير (نا) منويًا انفصاله، أي: وقع الضميرُ المتصلُ موقعَ الضميرِ المنفصل؛ للضرورةِ الشعريةِ[10]، عَلَى حين اسْتَعْمَلَ الصبانُ (ت1205ه) لفظَ (الإلغاءِ) فِي المسألةِ نفسها التي اسْتَعْمَلَ فيها أبو حيان لفظَ

1 - شرح الكافية الشافية: 1192/3 .
2 - موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب: 123 .
3 - شرح التصريح عَلَى التوضيح: 190/2 .
4 - يُنظر: ارتشاف الضرب: 971/4 .
5 - تنظر الصفحات: 53-61 من هذه الرسالة .
6 - علل النحو: 191 .
7 - يُنظر: شرح المفصّل: 227/4 .
8 - ديوانه: 172 .
9 - التذييل والتكميل: 263/10 .
10 - يُنظر: شرح الفارضي عَلَى ألفية ابن مالك: 143/3 .

(الطَّرْحِ)، قال: ((ممّا أُوِّلَ به ... إلغاءُ المضافِ إليه، أو جعلُ (منَّا) مُتَعَلِقًا بمحذوفٍ بدلٍ مِن (أعلمنا)، أي: أعلمُ منَّا))[1].

4 - **الإلْقَاءُ**: اسْتَعْمَلَ سيبويه لفظَ (الإلقاءِ) مع (ال)، إذ يَقُوْلُ: ((كَانَ (الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ) منصوبًا عَلَى نيَّةِ إلقاءِ الألفِ واللامِ، نحو (طُرًّا، وقاطِبةً)، والمَصَادِرُ التي تشبهها))[2]، بمَعْنَى أنَّ (ال) قَدْ دَخَلَتْ عَلَى نحو قولهم: (جاءوا الجَمّاءَ الغفِيرَ) لَكِن بِنيَّةِ الإلقاءِ والطَّرْحِ، تَمَامًا مثل قولهم: مَرَرْتُ بهم قاطبةً، ومَرَرْتُ بهم طُرًّا، أي: جميعًا و(طُرًّا وقاطِبةً) هي أحوالٌ نكراتٌ، لا تدخلُ عَلَيْهَا (الألف واللام)، فكَأنَ (الجَمّاءَ الغَفِيرَ) قد جُعلت مثل هذه النكرات، أي: عَلَى نيَّةِ مَا لا تَدْخُلُهُ (الألف واللام)[3]، فصحَّ مَجِيؤها حالًا بتأويلِ النكرةِ، ونجدُ أنَّ السيرافِي (ت368ه) قَد اسْتَعْمَلَ لفظَ (الطَّرْحِ) فِي المسألةِ نفسها التي اسْتَعْمَلَ فيها سيبويه لفظَ (الإلقاءِ)، إذ يَقُوْلُ: ((مَذْهَبُ يُوْنِس أنَّ (الجَمّاءَ الغفِيرَ) اسمٌ؛ لأنَّه موضع المصدرِ، وأنَّ الألفَ واللامَ فِي نيَّةِ الطَّرْحِ))[4].

ونجد الشاطبيَّ (ت790ه) عند شرحِ قولِ ابن مَالِك[5]:

وَحَذْفُ ذِي الفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إذا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

يستعملُ لفظَ (الطَّرْحِ والإلقاءِ) معًا فِي حديثِهِ عن طرحِ (الفاءِ)، وإلقائِها مع (الْقَوْلِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ۇ ۇ ۆ ۆ ۈۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ﴾ [آل عمران: 106]، إذ يَقُوْلُ: ((تقديره: فَيُقَالُ لهم: أَ كَفَرْتُمْ ... ونُبِذَ معناه: طُرِحَ، وأُلقِيَ من اللفظِ، فَلَمْ يُذْكَرْ))[6]، أي: حُذفتِ (الفاءُ) بعد قولٍ محذوفٍ، إذ الأصلُ: (فَيُقَالُ لهم أَ كَفَرْتُمْ)، فطُرِح ((الْقَوْل اسْتغْنَاء عَنْهُ بالْمَقُوْلِ, فَتَبِعَتْهُ الْفَاءُ فِي الْحَذفِ))[7], وفي مسألة طرح (الفاء مع القول) تفصيلٌ سيردُ في الفصلِ الثاني من هذه الرسالة[8].

5 - **التَرْكُ**: اسْتَعْمَلَ سيبويه لفظَ (الطَّرْحِ) فِي بَابِ مَا (يُكَرَّرُ فِيهِ الاسم فِي حَالِ الإضافةِ)، فَقَالَ: ((واعْلَمْ أنَّه لَا يَجُوزُ فِي غَيرِ النداءِ أنْ تُذْهبَ التَّنْوِين من الاسمِ الأوّلِ ... فَيَجُوْزُ هَذَا فِي الاسمِ مُكَرَّرًا، يَعْنِي طَرْحُ التَّنْوِينِ))[9]، وهو يَقْصِدُ تكرارَ الاسمِ فِي نحو: (يا تَيمَ تَيمَ عديٍّ)، فمن نَصَبَ الأوّلَ حَذَفَ ((مِنْهُ المضاف إليه، وبَقِيَ عَلَى لفظِ مَا هو مُضَافٌ مِنْ غَيرِ تنوينٍ، إذ كانت الإضَافةُ مَنْوِيَّة فِيهِ))[10]، فزادَ (تيم)

---

1 - حاشية الصبان: 68/3 .
2 - كتاب سيبويه: 13/2 .
3 - يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 262/2 .
4 - المصدر نفسه: 264/2 .
5 - ألفية ابن مالك: 316 .
6 - المقاصد الشافية: 196/6 .
7 - همع الهوامع: 579/2 .
8 - تنظر الصفحات: 84-88 من هذه الرسالة.
9 - كتاب سيبويه: 208/2 .
10 - شرح المفصل: 83/2 .

الثاني للتوكيدِ، وكَأنَ الإضافة لم تبطلْ - أعني إضَافَة (تيم) لـ(عدي) - والتقديرُ: (يا تيمَ عديٍّ تيمَ عديٍّ)، فحُذِفَ المضافُ إليه الأوّل (عدي)؛ اكتفاء بالثاني؛ لأنَّ الاسمَ (عدي) عَلَى نيَّةِ التَكْرَارِ؛ لِذَا طُرِحَ[1].

عَلَى حِين اسْتَعْمَلَ أبو علي الفارسي لفظَ (التركِ) فِي المَسْألَةِ نفسها، قال في بيان رأي سيبويه: ((يَقُوْلُ: تُرِكَ الأوّلُ عَلَى نَصْبِه، فكَأنَّه قَالَ: (يا تَيْمَ عَدِيٍّ) ولم يَعْتَدّ بالثاني))[2].

واسْتَعْمَلَ الأخفشُ لفظَ (الطَّرْحِ والتَرْكِ) معًا فِي حديثِهِ عَن (التَّنْوِينِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: □ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ□ [التوبة: 30]، قَالَ: ((وَقَدْ طَرَحَ بَعْضُهُم التَّنْوِين، وذَلِكَ رديءٌ؛ لأنَّه إنَّما يُتْرَك التَّنْوِينُ إذا كَانَ الاسمُ يَسْتَغْنِي عَن الابنِ، وكَانَ النسبُ إلى اسمٍ معروفٍ))[3]، النصُ فِيهِ ذِكرٌ للخلافِ فِي قراءةِ (عزير) بَيْنَ التَّنوينِ وَتَرْكِهِ, وَقَدْ قَرَأَ (عزير) بالتَّنْوِينِ عاصمٌ، والكسائيُّ، وعبدُ الوارثِ عن أبي عمرو، والباقون بِتَرْكِ التَّنْوِينِ[4]... مَن تَرَكَ التَّنْوِينَ فِي (عزير) قِيلَ فِي وَجْهِ ذَلِكَ ثلاثةُ أقوال، أحدها: أنَّهُ أَعْجَمِيٌّ معرفةٌ لا ينصرفُ, والثاني: لأنَّ (ابنَ) هَا هُنَا صِفَةٌ بَيْنَ علمَينِ، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: (معبودنا، أو نبينا عزير ابن الله), الثالثُ: أنَّه حُذِفَ التَّنْوِين؛ لِالْتِقَاءِ الساكنين, تشبيهًا بحرفِ اللينِ))[5].

يُفْهَمُ مِنْهُ أنَّ مَنْ نَوَّنَ (عزير) فِي الآيةِ الكريمةِ، ذَهَبَ إلى إعرابِهِ مبتدأ، وخبره (ابنُ الله)، فلم يَجِزْ حذف التَّنْوِينِ فِي (عزير) هنا؛ لِالْتِقَاءِ الساكنين، ولم يَجِزْ حذف همزةِ الوصلِ مِن (ابن)؛ لأنَّها تثبت فِي الأخبارِ، فكَانَ ذَلِكَ إيذانًا بأنَّ الأوّلَ مبتدأ، وأنَّ ما بعده خبرٌ لا صفة[6]، ومن قرأ (عزير) بغيرِ تنوين، ففِيهِ الأوجه التي ذُكرَت فِي النص.

6 - **الحَذْفُ**: اسْتَعْمَلَ السيرافِيُّ لفظَ (الطَّرْح) مع المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ من (أنْ والفعل)، قال: إنَّ (((أَنِ) الخفِيفة والمشددة يجوزُ طَرحُ حروفِ الجرِّ إذا كانت فِي صلةِ فعلٍ؛ لأنَّها وما بعدها بمنزلةِ المصدرِ، فَطَالَتْ، فحَسُنَ حذفُ حروفِ الجرِّ؛ لطولِها تخفِيفًا))[7].

عَلَى حين نجدُ استعمالَ ابن يعيش (ت643ه) لفظ (الحذف) فِي المسألةِ نفسها، إذ يَقُوْلُ: ((والمصدرُ مقدّرٌ بـ(أنْ) والفعلِ، وحرفُ الجرِّ يحذف كثيرًا مع (أنْ)، فساغَ

---

1 - يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 316/1 .
2 - التعليقة عَلَى كتاب سيبويه: 25/2 .
3 - معاني القرآن: 1 /356 .
4 - قراءة التَّنْوِين هي قراءة الجمهور، وقرأ ابن عامر وابن كثير وحمزة ونافع وأبو عمرو بغير تنوين، يُنظر: النشر في القراءات العشر: ٢٧٩/٢ .
5 - التبيان في تفسير القرآن: 204/5 .
6 - يُنظر: معاني القرآن للفراء: 431/1، والمقتضب: 316/2، ومشكل إعراب القرآن: 326/1 .
7 - شرح كتاب سيبويه: 176/2 .

مع ما كَانَ مقدّرًا به))[1]، بمَعْنَى أنَّ حرفَ الجرِّ يُحذف كثيرًا مع (أنْ والفعل)؛ ذَلِكَ أنَّ (أنْ والفعل) ليس بِاسْمِ صريح، بل هو فِي تأويلِ اسمٍ صريحٍ، والاسمُ هو الذي يدخلُ عَلَيْهِ حرفُ الجرِّ، وهَذَا الحرفُ لا بدَّ من أنْ يظهرَ، فمن خواصِ الاسمِ دخول الخافض عَلَيْهِ، وهَذَا الاسمُ الصريحُ يُنْصَبُ عَلَى نَزْعِ الخافضِ مِنْهُ، أي: يُنْصَبُ عَلَى طَرْحِ حرفِ الجرِّ مِنْهُ، عَلَى حين أنَّ (أنْ) هي حرفٌ، ولا يصحُّ دخولُ الحرفِ عَلَيْهِ، ولا عَلَى الفعل المتصل بـ(أنْ) فلا يمكن أنْ نقولَ عَلَى المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ مِن (أنْ والفعل) منصوب عَلَى نَزْعِ الخَافِضِ، أمّا إذا دخلَ حرفُ الجرِّ عَلَى المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ من (أنْ والفعل) فهو فِي تأويلِ اسمٍ[2]، لذا فـ((أَنّ الْحَرْفَ الجارَّ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْحَرْفِ، وَلَا عَلَى الْفِعْلِ، فَحَسُنَ إِسْقَاطُهُ مراعاة للفظِ (أنْ)، وللفظِ الْفِعْل))[3].

كذَلِكَ اسْتَعْمَلَ الزمخشريُ (ت538ه) لفظَ (الطَّرْحِ) مع (قَدْ والفعل)، قَالَ: ((ويجوزُ طَرْحُ الفعلِ بعدَها إذا فُهِم، كقوله[4]:

أَفِدَ التّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأنَ قَدِنْ))[5].

عَلَى حين نجدُ أنَّ ناظرَ الجيشِ اسْتَعْمَلَ لفظَ (الحذف) فِي المسألةِ نفسها، إذ يَقُوْلُ: ((ويجوزُ حذفُ الفِعْل بعدَ (قد) إذا دلَّ عَلَيْهِ، قَالَ الشَاعِرُ:

أَزف التّرحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكابَنَا لمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكَأنَ قَدِ

أّي: وكَأنَ قَدْ زالَتْ))[6].

7 - **الزِّيَادَةُ**: جاءَتْ هذه اللفظةُ بمَعْنَى (الطَّرْح)، إذ اسْتَعْمَلَهُمَا الزجاجُ (ت311ه) فِي مسألةٍ واحدةٍ، قَالَ فِي زِيَادَةِ (لا): ((وتُزَادُ مَعَ اليمينِ وتُطْرَحُ، كقوله تَعَالَى: □ژ ژ ڑ ڑ□))[7] [القيامة: 1]، واسْتَعْمَلَ ابنُ السراجِ (ت316ه) لفظَ (الزِّيَادَةِ) فِي المسألةِ نفسها، إذ يَقُوْلُ: ((وقالوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: □ژ ژ ڑ ڑ□، إنَّ (لا) زائدة))[8]، وكذَلِكَ اسْتَعْمَلَهُمَا ابنُ هشام (ت761ه) معًا (الزِّيَادةَ والطَّرْحَ), قال: إنَّهَا ((زِيْدَتْ لِمُجَرَّدِ التوكيدِ، وتقوية الْكَلَامِ ... وَذَلِكَ لأنَّ زِيَادَةَ الشَّيْءِ تُفِيدُ اطِّرَاحَهُ، وَكَونه أوّل الْكَلَامِ يُفِيدُ الاعتناء به))[9]، بمَعْنَى أنَّ (لا) قَدْ تَسْبِق القسمَ، وحَمَلَها بعضُ النَّحْوِيينَ عَلَى الطَّرْح والزيادة، والتقدير: (أقسم بيومِ القيامةِ)، وقِيل: إنَّ (لا) هي نافِية فِي التقدير، و(أقسم)

1 - شرح المفصّل: 515/4 .
2 - يُنظر: الروض الأنف: 136/3 .
3 - المصدر نفسه:232/3 .
4 - البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: 89 .
5 - المفصّل في صنعة الإعراب: 433 .
6 - تمهيد القواعد: 4319/9 .
7 - حروف المعاني والصفات: 8 .
8 - الأصول في النحو: 259/2 .
9 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 329/1 .

بعدها للإثبات[1]. وفي مسألة طرح (لا) في (لا أقسم) تفصيل سيردُ في الفصل الثالث من هذه الرسالة[2].

8 - **النَّبْذُ**: جاءَ فِي ألفِيةِ ابن مَالِك[3]:

وحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إذا لَمْ يَكُ قولٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا.

قد تقدَّمَ الْقَوْلُ فِي هذه المسألةِ[4]، وما يَهُمُّنَا هُنَا قول المكودي (ت672ه) فِي شرحِ البيتِ، إذ قَالَ: ((وفُهِمَ منْ قولِه: (إذا لَمْ يَكُ قولٌ مَعَهَا قدْ نُبِذَا)، أي: طُرِحَ، وَكَنَّى به عن الحذفِ))[5]، نلحظُ أَنَّ المكودي قَدْ فَسَّرَ قول ابن مَالِك (قَدْ نُبِذَا) بالطَّرْحِ.

1 - يُنظر: الكناش في فنّي النحو والصرف: 112/2 .
2 - تنظر الصفحات: 150-155 من هذه الرسالة .
3 - البيت سبق تخريجه في الصفحة 20 من هذه الرسالة .
4 - تنظر الصفحة: 20 من هذه الرسالة.
5 - شرح المكودي: 297/1 .

المطلبُ الثالثُ: تأصيلُ استعمالِ الطَّرْحِ فِي كُتُبِ النَّحْوِيينَ

من استقراءِ لفظ (الطَّرْحِ) فِي كُتُبِ النَّحْوِيينَ، ثبتَ أنَّ كلمةَ (الطَّرْحِ) ظَهَرَتْ عند النَّحْوِيينَ المتقدمين حُكَمًا نحويًّا، فأوَّلُ من اسْتَعْمَلَ كلمةَ (طرح) بالمَعْنَى الذي أوردناه سيبويه فِي نصوصٍ ستة[1]، منها قوله: ((لَا يَجُوزُ طرحُ (ما) مِنْ (إمّا) إلَّا فِي الشعْرِ، قَالَ النَّمرُ بنُ تَوْلَبٍ[2]:

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فلَنْ يَعدَما

وإنّما يُرِيدُ: وإمّا من خريفٍ))[3]، وقَالَ فِي موضع آخر: ((وزَعَمَ منْ يُوثقُ به: أنهَّ سَمِعَ مِن العربِ منْ يَقُوْلُ: ثلاثه اربعة، طرح همزة أربعة عَلَى الهاءِ فَفَتَحَهَا، ولم يُحَوِّلْهَا تاءً؛ لأنَّه جعلها ساكنة، والساكنُ لا يتغيرُ فِي الإدراجِ، تقول: اضرِبْ، ثم تقول: اضْرِبْ زيدًا))[4]. ونلحظُ استعمال سيبويه ألفاظًا مقاربةً للفظ (طرح)، منها: (الإلقاء)[5].

ونجد المُبَرِّد (ت286ه) فِي القرنِ الثالثِ الهجري يستعملُ (الطَّرْح) أربع مرات[6].

أمّا فِي القرنِ الرابعِ الهجري فاستعمله ابن السراج ستَ مراتٍ[7]، وابن ولاد (ت332ه) مرة واحدة[8]، أمّا أبو سعيد السيرافِي فاسْتَعْمَلَه عشرين مرة [9]، وأبو علي الفارسيّ مرة واحدة[10]، وابن الوَرَّاق مرة واحدة[11]، وأبو الحسن الرُّماني أربع مرات[12]، وابن جني (ت392ه) مرتين[13].

أمّا فِي القرنِ الخامسِ الهجريّ فَتَبَايَنَتْ نِسْبَةُ استعمال النَّحْوِيينَ له بَيْنَ موضعين عند أبي سهل الهرويّ (ت433ه)[14]، وموضعٍ واحدٍ عند ابن بابشاذ[15].

أمّا فِي القرنِ السادسِ فاستُعمِلَ مرة عند كلٍّ من الزمخشريّ[1]، وأبي البركات الأنباريّ (ت577ه)[2]، وأبي القاسم السهيلي (ت581ه)[3].

---

1 - يُنظر: كتاب سيبويه: 245/1، 369، 208/2، 411/3 .
2 - البيت سبق تخريجه في ص 12 من هذه الرسالة .
3 - كتاب سيبويه: 267/1 .
4 - المصدر نفسه: 265/3 .
5 - يُنظر: المصدر نفسه: 13/2، 229 .
6 - يُنظر: المقتضب: 149/1، 222، 167/3، 398/4 .
7 - يُنظر: الأصول في النحو: 207/1، 334، 10/2، 53، 141، 272 .
8 - يُنظر: الانتصار لسيبويه عَلَى المُبَرِّد: 270 .
9 - يُنظر: شرح كتاب سيبويه: 314/1، 441، 474، 13/2، 17، 165، 176، 202، 255، 264، 347، 347/3، 376، 61/4، 64، 106، 390، 296/5، 380، 429 .
10 - يُنظر: المسائل الحلبيات: 226 .
11 - يُنظر: علل النحو: 367 .
12 - يُنظر: شرح كتاب سيبويه: 347، 357، 359، 493 .
13 - يُنظر: الخصائص: 34/2، 355 .
14 - يُنظر: إسفار الفصيح: 380/1، 678/2 .
15 - يُنظر: شرح المقدمة المحسبة: 423/2 .

حتى إذا وصلنا إلى القرن السابع للهجرة وجدنا أنّ هَذَا الحكم شاعَ وانْتَشرَ فِي كتب النَّحْوِيينَ، كابن الأثير (ت606ه)[4]، وابن الخبَّاز (ت639ه)[5]، وابن يعيش[6]، وعلم الدين السخاوي (ت643ه)[7]، وابن الحاجب (ت646ه)[8]، وابن مالك[9]، وناظر الجيش[10].

ثم شاعَ استعمالُ الطَّرْحِ فِي مؤلفاتِ النحويين، وكَثُرَ استعمالُه، واستقرَّ الطَّرْحُ حُكمًا نحويًّا، إلّا أَنَّهم لم يضعوا له حدًّا اصطلاحيًا كَمَا ذكرتُ.

1 - يُنظر: المفصل في صنعة الاعراب: 433 .
2 - يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (م 97): 566/2 .
3 - يُنظر: نتاج الفكر في النحو: 288 .
4 - يُنظر: البديع في علم العربية: 344/1، 356، 665 .
5 - يُنظر: توجيه اللمع: 77، 125، 224، 396، 481، 502، 571 .
6 - يُنظر: شرح المفصّل: 20/2، 126/3، 234، 462، 23/5، 94 .
7 - يُنظر: سفر السعادة وسفير الإفادة: 75/1-76 .
8 - يُنظر: أمالي ابن الحاجب: 89/1، 787/2، 889 .
9 - يُنظر: شرح الكافية الشافية: 941/2، 1192/3 .
10 - ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد: 835/2، 1881/4، 3255/7، 3299، 3316، 3380، 3393، 3416، 3558، 3729/8، 5124/10 .

الفَصْلُ الأوّلُ:
الطَّرْحُ فِي الأسمَاءِ

خَصَّصَتُ هَذَا الفصلَ لدراسةِ مسائل الطَّرْحِ فِي الأسماءِ، وضَمَّ سِتَّ مَسَائِل مُنْفردةٍ، كلّ مسألةٍ تَختَصُّ بموضوعٍ معينٍ، لذا كان الترتيب المُتّبعُ فيها على وفقِ موضوعات ابن مالك, إذ بدأتُ بمسألةِ (الطّرْح في اسم الفاعل)، ثم مسألة (الطَّرْح فِي الحالِ)، ثم مسألة (طرح المضاف إليه)، وتبعتها مسألة (طرح المضاف إليه فِي أَفْعَل التفضيل)، ثم مسألة (المُبْدَل مِنْهُ عَلَى نيَّةِ الطَّرْح)، وآخرها مسألة (طرح المثنى المؤنث فِي بابِ الإضمارِ).

المسألةُ الأولى: طرحُ (ال) من اسمِ الفاعلِ في (الزاهدين): وذلك في قولِه تعالى: ﴿ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: 20]:

قالَ السيرافيُّ في (ال) في ﴿ٱلزَّٰهِدِينَ﴾: ((من النحويين من يجعلُ الألفَ واللامَ في معنى الطَّرْحِ، فإذا جعلَهما كذلك عملَ ما بعدَهما فيما قبلَهما، ولا يجعلُهما في معنى (الّذي)))[1].

اختلفَ المفسرون والنحويون في (الألف واللام) من قوله تعالى: ﴿ٱلزَّٰهِدِينَ﴾، فذهب الكسائيُّ (ت189ه) إلى أنَّ (الألف واللام) بمعنى (الذي)، أي: موصولةٌ، وعلى ذلك يكون تقديرُ المعنى: (وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين)، فحذف (زاهدين)، وصارت (من الزاهدين) بيانًا للمحذوفِ[2]، فـ((الجارُّ فيها كلّها متعلّق باسمٍ محذوف يدلُّ عليه صلة (ال)، لا بصلتها، إذ لا يتقدّم معمولُ الصلةِ على الموصولِ، والتقديرُ: (زاهدين فيه من الزاهدين)))[3]، فـ((لا يجوز أنْ يكونَ (فِيهِ) من صلة (الزاهدين)؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ إذا كانَ فيه (الألف واللام) لا يعمل فيما قبله))[4]، وتأسيسًا على ذلك يكون الظرفُ (فيه) متعلّقًا بـ(زاهدين) المحذوفة، لا بصلة (ال) في (الزاهدين)، غير أنَّ الكسائي لا يُجِيز ذلك، أعني تقديم الظرف (فيه) المتعلّق بمحذوفٍ مع (ال) الموصولة، إلّا مع الحرفين (من، وفي)، كقولك: (أنت فينا من الراغبين، وما أنت فينا من الزاهدين)[5]، و((جازَ هذا في الظروفِ؛ للتوسعِ فيها))[6]. وتابعه ابن السراج في ذلك[7].

على حين ذهبَ المازنيُّ(ت247ه) والمبرّدُ وبعض البصريين، إلى أنَّ (الألف واللام) في ﴿ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ ليست بمعنى (الذي)، أي: ليست موصولة، وإنّما هي للتعريفِ،

1 - شرح كتاب سيبويه: 474/1 .
2 - ينظر: الأصول في النحو: 224/2، وجامع البيان: 577/19، والمسائل البصريات: 541/1، والتفسير البسيط: 58/12، وشرح التسهيل: 114/3، وتوضيح المقاصد والمسالك: 441/1، والمقاصد الشافية: 470/1.
3 - المساعد على تسهيل الفوائد: 180/1 .
4 - لباب التفاسير: 828 .
5 - ينظر: الأصول في النحو: 224/2 .
6 - البرهان في علوم القرآن للحوفي: 155 .
7 - ينظر: الأصول في النحو: 223/2 .

إذ نقلَ الزجاجيُّ (ت337ه) ذلك بقولِه: ((قالَ المبرّدُ والمازنيُّ وغيرهما من البصريين: ... (الألف واللام) للتعريفِ، لا بمعنى (الذي)))[1].

فالمازنيُّ والمبرّدُ وغيرهما من البصريين ذهبوا إلى أنَّ (الألف واللام) للتعريفِ، لا صلة لـ(الذي)، ولو كانت (الألف واللام) بمعنى (الذي)، أي: موصولة، لكان المعنى (وكانوا من الذين زهدوا فيه)[2]، والعلّةُ في عدم جعلها موصولة عندهم؛ أنَّه لا يجوز تقديم صلةِ الموصولِ على الموصولِ البتّة، وإنْ كانَ ظرفًا[3]،لأنَّ ((الصلة بمنزلةِ الجزءِ من الموصولِ))[4]، وعليه لا تعلّقَ للظرف (فيه) بـ(ال) في (الزاهدين).

أمّا السيرافيُّ فذكرَ تقديرين لذلك، أحدهما: ما ذكره الكسائيُّ من أنَّ الظرفَ (فيه) متعلّقٌ بمحذوفٍ[5]، والآخرُ: جعلَ الظرفَ (فيه) على التبيين، إذ قالَ: ((والوجهُ الثاني: أنْ يكونَ (فيه) على التبيين، كأنَّه قالَ: (أعني فيه)، فالعاملُ فيه (أعني)، لا (الزاهدين)، ومثله لبعض العرب[6]:

تَقُوْلُ: وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا: أ بَعْلِيَ هَذَا بالرَّحَى المُتَقَاعِسُ ؟

فلم يعمل (المتقاعس) في (الباء) التي في قولِه: (بالرحى)؛ لأنَّ (المتقاعس) في صلةِ (الألف واللام)، ولكنَّه على التبيين، كأنَّه قالَ: (أبعلي هذا المتقاعس)، ثم بيّنَ بأي شيءٍ تَقَاعسَ، فقالَ: أعني بالرحى))[7].

يُفهم منه أنَّ الظرفَ (فيه) متعلّقٌ بالفعلِ (أعني)، وليس بِاسمٍ كما قالَ الكسائيُّ في تقديرِهِ: (وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين)، وبناءً على ذلك يكون (الزاهدين) تفسيرًا وبيانًا للظرفِ (فيه) المتعلّق بالفعلِ المحذوفِ (أعني)، و((إذا كان تبيينًا جازَ تقديمه؛ لأنَّه ليس في الصلةِ))[8].

واستأنسَ السيرافيُّ بذكرِ قولِ الشاعرِ: (أ بَعْلِيَ هَذا بالرَّحى المُتقاعِسُ؟) في توضيحِ المُرادِ من (ال) في (الزاهدين)، ولعلَّ سبب ذكره هذا البيت؛ أنَّ (المتقاعس) مفردٌ، و(الزاهدين) جمع، والمفردُ أوضحُ من الجمعِ في بيانِ الأحكامِ النَحويّةِ، فالموصولُ الحرفي (ال) في (المتقاعس) هو بيان لـ(بالرحى)، والتقديرُ: (أبعلي هذا، أعني بالرحى المتقاعس)، أو أنَّه ((أرادَ: (بعلي هذا المتقاعس بالرّحى المتقاعس), ثم

---

1 - اللامات: 58، ولم أجد رأي المبرّد في كتابه (المقتضب) .
2 - ينظر: المصدر نفسه: 58 .
3 - ينظر: الأصول في النحو: 223/2، والفريد في إعراب القرآن المجيد: 563/3، وهمع الهوامع: 342/1 .
4 - البديع في علم العربية: 247/2، وينظر: والمقاصد الشافية: 470/1 .
5 - ينظر: شرح كتاب سيبويه: 474/1 .
6 - البيت منسوب إلى (أبي محلّم السعديّ)، وهو من شواهد: اللامات: 58، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: 474/1، والخصائص: 409/3، وشرح التسهيل: 237/1، والتذييل والتكميل: 178/3، والمساعد على تسهيل الفوائد: 181/1، وتمهيد القواعد: 834/2 .
7 - شرح كتاب سيبويه: 474/1 .
8 - اللامات: 58، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 34/2 .

حذف))[1]، وليست (بالرحى) متعلّقة بـ(المتقاعس)، أي: ليست صلة للموصولِ الحرفي فيه.

واعترضَ الدماميني (ت827ه) على هذا الرأي بقوله: ((حرفُ الجرّ في ذلك وأمثاله متعلّقٌ بمحذوفٍ، تدلُّ عليه الصلةُ، وغير المُصَنِّفِ يُقدِّرُ: (أعني)، وليس بجيدٍ))[2]، فهو يُضعّفُ الرأي الذي يُقدّرُ الفعل (أعني)، وعلَّلَ ذلك بأنَّ الألفَ واللامَ في (الزاهدين) أنّما جاءت لتخصيصِ معنى الزهدِ فيهم، وإنّما ((فرَّ الأكثرون من ذلك، لما فهموا من أنَّ صلةَ الموصولِ لا تعمل فيما قبل الموصول، والفرقُ عندنا أنَّ الألفَ واللامَ لمَّا كانت صورتها صورة الحرفِ المنزَّلِ جزءًا من الكلمةِ صارت كغيرها من الأجزاءِ التي لا تمنع التقدّم، ففرقٌ بيْنَهَا وبيْنَ الموصولات بذلك، كما فرّق بينهما بالاتفاقِ في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول؛ لتكون مع (أل) كالاسم الواحد، ولذلك لم توصلْ بجملةٍ اسميةٍ، وذلك واضحٌ، ولا حاجة إلى التعسّفِ))[3].

يُفهم منه أنَّ الموصولَ إذا كان (ال)، أي: حرف، يكون كالجزء من الكلمةِ، ولمّا كانَ كالجزء منها، فلا فرق بيْنَ تقديمِ صلتِهَا من عدمِ تقديمِها، بشرطِ أنْ تدخلَ على (اسم الفاعل)، وهو (الزاهدين)، أي: إنَّ (زاهدين) هي صلةٌ لموصولٍ حرفي، لا موصول اسمي، وتقديمُ الصلةِ مع الحرفِ جائزٌ عنده.

وذهبَ ابنُ الضائع (ت680ه) إلى أنَّ (الألف واللام) في (الزاهدين) هي الموصولة، وأنَّ الظرفَ (فيه) هي صلةٌ متعلّقةٌ بالموصولِ المتأخر عليه، بمعنى أنَّ ابنَ الضائع قد خالفَ النحويين في عدم جواز تقديم الصلةِ على الموصولِ، لذا أجازَ تقدّمَهَا عليه، يقولُ في ذلك: ((فظاهرُ (فيه) من قولِه تعالى: ﴿ھ ھ ے ے﴾ أنّه من صلةِ (الزاهدين)، كأنَّه قال: (من الزاهدين فيه)))[4]، ولعلَّ الذي حمله على ذلك؛ أنَّ المجرورَ يتعلّقُ ((بالصلةِ نفسها، والظروف والمجرورات يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرهما من الفضلاتِ))[5].

والخلاصةُ أنَّ النحويين ذكروا في تخريج تقدّم الظرفِ (فيه) في قوله تعالى: ﴿ھ ھ ے ے﴾ وجوهًا، أوردها بالآتي:

1. إنَّ الظرفَ (فيه) مُتعلّقٌ بمحذوفٍ يدلُّ عليه اللفظُ الظاهرُ في آخرِ الآيةِ، والتقديرُ: (وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين)، وعليه تكون (من الزاهدين) تبيينًا، لا صلة، وهو رأي الكسائيّ، وابنِ السراج.

---

1 - تمهيد القواعد: 834/2 .
2 - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 303/2 .
3 - المصدر نفسه: 304/2 .
4 - شرح جمل الزجاجي: 133 .
5 - ارتشاف الضرب: 1043/2-1044 .

2. إنَّ (ال) ليست موصولة، وإنمَّا هي للتعريفِ، أي: حرفُ تعريفٍ، ولا تعلّقَ للظرفِ (فيه) بـ(ال)، وإلى هذا ذهبَ المازنيُّ والمبرّدُ وغيرهما.
3. إنَّ الظرفَ (فيه) مُتعلّقٌ بفعلٍ مضمرٍ، تقديره: (أعني)، والمعنى يكون (أعني فيه من الزاهدين)، بمعنى ليس الظرفُ (فيه) داخلًا في الصلةِ، وإنّما هو على جهةِ البيانِ، وهو مذهبُ السيرافيّ.
4. إنَّ الظرفَ (فيه) متعلّقٌ بصلةِ الموصولِ (ال) في (الزاهدين)، بمعنى أنَّ (فيه) هي صلة للموصولِ (ال)، وهذه الصلة قَدْ تقدّمَت على الموصولِ الذي هو (الألف واللام)، وأنَّ تقديمه إنّما هو على سبيل الاتساعِ في الظروفِ والمجروراتِ، فإنَّها قد جازَت فيها أشياء لا تجوز في غيرها وهو مذهبُ ابن الضائع.

فالذي يجعل من (ال) في □ے□ موصولًا، أي: بمعنى (الذي) يحملُ على غير ظاهره، ويُضطَرُ إلى تقديرِ اسمٍ (زاهدين)، أو فعلٍ (أعني) قبل الموصولِ في (الزاهدين)؛ لكون اصحابِ هذا المذهب يمتنعُ عندهم تقديم الصلةِ (فيه) على موصولها، وهو مذهبُ البصريين[1].

أمّا الذي يجعلُ من (ال) في (الزاهدين) حرفًا للتعريفِ فيحملُ الكلامَ على ظاهرِهِ، ولا يحتاج إلى تقديرِ كلامٍ، وعندها جازَ أنْ يتعلقَ الظرفُ (فيه) بـ(ال) في (الزاهدين)، وهو مذهب الكوفيين[2].

أمّا الطَّرْحُ الذي قصده السيرافي في نصِّه (من النحويين من يجعل الألفَ واللامِ في معنى الطَّرْح) فهو طرحُ العملِ النحويّ، أي: إنَّ (ال) إذا كانت حرفَ تعريفٍ فالعمل يكون للزاهدين، لا لـ(ال)؛ لأنّ (الزاهدين) اسمُ فاعلٍ محلى بـ(ال)، ويتعلّق به شبه الجملة (فيه)، بلا تكلّف، على حين لو كانت (ال) موصولةً فتكون عاملةً، و(الزاهدين) صلة، لا محلَّ لها، والظرفُ (فيه) فيه اختلافٌ، إمّا متعلّقٌ بمحذوفٍ، والتقديرُ: (وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين)، أو متعلّقٌ بالموصولِ، أي: تقديم الصلة (فيه) على الموصول.

ويركنُ الباحثُ إلى رأي المازنيّ والمبرد ومن تبعهما في أنَّها حرفُ تعريفٍ، وعليه يكون حكمُ طرحِ (ال) في (الزاهدين) ضعيفًا؛ لعدمِ وجودِ اللبسِ في المعني، وللبعدِ عن الاضطرارِ إلى تأويلٍ لا حاجة إليه، وفيه يتعلّق الظرفُ (فيه) بـ(الزاهدين) بلا تكلّف تقدير.

المسألةُ الثانيةُ: طرحُ (ال) من الحالِ في (الجَمَّاءَ الغفِيرَ):

1 - ينظر: ارتشاف الضرب: 1043/2 .
2 - ينظر: اللامات: 61 .

حدَّ ابن جني الحالَ بأنّه: ((وصفُ هيئةِ الْفَاعِلِ، أَو الْمَفْعُولِ به، وَأمّا لَفظهَا فَإِنَّهَا نكرَةٌ تَأتي بعد معرفَة قَدْ تَمَّ عَلَيْهَا الْكَلَام))[1]، وحقها النصب؛ لأنَّها فضلة، وغالبًا ما تكون الحَالُ مُشْتَقَّةً، وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةً؛ لأنَّ الحالَ وصفُ هيئةِ صَاحِبِهَا؛ لِذَا لَزِمَ التَّنْكِيرَ؛ لِئلا يُتَوَهَّم كونهما نعتًا ومنعوتًا[2].

لكن وَرَدَ عَنِ العَربِ وقوعُ الحَالِ معرفة فِي اللفظِ أحيانًا، كقولهم: جاءوا الجَمَّاءَ الغفِيرَ، ومَرَرْتُ بهم الجَمَّاءَ الغفِيرَ، والناسُ فيها الجَمَّاءَ الغفِيرَ[3]، ومعنى قولهم: (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) ((أي: بجماعتِهم، والجَمُّ: العددُ الكثيرُ ... والغفِيرُ يُرَادُ به أنَّهُم غَطّوا الأرضَ من كثرتِهم))[4].

وقد نَقَلَ السيرافِي رَأيًا ليونس (ت182ه)، وردَ فِيهِ مسألة فِي طرحِ (الألفِ واللامِ) فِي لفظِ (الجَمَّاء الغفِير)، قال: ((مَذْهَبُ يونس أنَّ (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) اسمٌ؛ لأنَّه موضعُ المصدرِ، وأنَّ الألفَ واللامَ فِي نيَّةِ الطَّرْحِ))[5]. وتَابَعَهُ فِي ذَلِكَ ابن يعيش، قَالَ: ((ذَهَبَ يونسُ إلى أنَّ (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) اسمٌ, لأنَّه فِي موضعِ مصدرٍ، وأنَّ الألفَ واللامَ فِي نيَّةِ الطَّرْحِ))[6]، فالحالُ عِنْدَهُ لا تكون إلّا معرفةٌ، وتأسيسًا عَلَى ذَلِكَ فـ(الجَمَّاء الغفِيرَ) منصوبة عَلَى تَوَهُّم: (جمّاءً غفِيرًا)[7].

فـ(الجمَّاء) فِي نحو قولنا: (جاءوا الجَمَّاءَ الغفِيرَ) حالٌ من الواوِ، وهي معرفةٌ، لكنَّها مؤولة بنكرةٍ، والتقدير: (جاءوا جميعًا)[8].

جَاءَ فِي كتابِ سيبويه أنَّ مَذْهَبَ الخليل (ت175ه) أنّهم ((أَدْخَلُوا الألفَ واللامَ فِي هَذَا الحرفِ، وتَكلّموا به عَلَى نيَّةِ مَا لا تدخله الألفُ واللامُ))[9]، أي: إنَّ

(((الجمَّاءَ الغفِيرَ) عَلَى نيَّةِ طرح الألف واللام))[10].

وقد بَيَّنَ سيبويه أنَّ هَذَا الاستعمال هو من الأسماءِ التي جُعلتْ مصادرَ، فنُصِبَت عَلَى الحالِ، قَالَ: ((هَذَا بابُ ما يجعل من الأسماءِ مصدرًا كالمصدرِ الذي فِيهِ الألفُ واللامُ نحو: العِراك، وهو قولك: (مَرَرْتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفِير، والناسُ فيها الجَمَّاءَ الغفِير)، فهَذَا يَنْتَصِبُ كانتصابِ العِراك))[11].

---

1 - اللمع في العربية: 62 .
2 - يُنظر: شرح التسهيل: 326/2 .
3 - ينظر: العدد في اللغة: 80، والإنصاف (م 119): 677/2 .
4 - المخصص: 317/1 .
5 - شرح كتاب سيبويه: 264/2 .
6 - شرح المفصل: 20/2 .
7 - يُنظر: التذييل والتكميل: 31/9 .
8 - يُنظر: شرح التسهيل: 327/2، وشرح التصريح عَلَى التوضيح: 579/1 .
9 - كتاب سيبويه: 375/1 .
10 - فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: 455/13 .
11 - كتاب سيبويه: 375/1 .

معنى ذَلِكَ أنَّ (الجَمَّاء الغفِيرَ) عندَه من المصادرِ، ولا يُمكن أنَّ تكون اسمًا مَعْرِفَةً، ولو كانت مَعْرِفَةً لَصَارَتْ صفةً للاسمِ الذي قبلها، أو لبُنِيَتْ على الابتداءِ [1]، فسيبويه جعلها من الأحوالِ الشاذةِ؛ لدخولِ الألفِ واللامِ عَلَيْهَا[2]، ومَا وَرَدَ مِمَّا ظَاهِرهُ معرفة فيُؤوّلُ بالنكرةِ، كقولهم:(جاءوا الجَمَّاءَ الغفِيرَ) فالتقديرُ: (جاءوا جميعًا)، بمَعْنَى أنَّ الألفَ واللامَ فِي (الجَمَّاء الغفِيرَ) عند الخليل وسيبويه عَلَى نيَّةِ الإِلْغَاءِ، وعَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ[3].

وَذَهَبَ يونسُ بن حبيب والبغداديون من بعده إلى جوازِ تعريفِ الحالِ من غيرِ تأويلٍ؛ لورودِ ذَلِكَ فِي كلامِ العربِ، من ذَلِكَ قولهم: جاءوا الجمَّاءَ الغفِيرَ، وأوردها العِراكَ، وادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ، وجَاءَ زيدٌ الراكبَ[4]، ذَلِكَ أنَّها عندهم أسماءٌ, لانَّها مصادر، فصحَّ دخولُ الألفِ واللامِ عَلَيْهَا بلا تأويل، وإنَّما نُصِبَتْ عَلَى الحالِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ فيها عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ، بتقديرِ: (جَمَّاءً غفِيرًا)[5].

واعْتَرَضَ ابنُ يعيش عَلَى يونسَ فِي جَوازِ وقوعِ الحالِ عنده معرفة، قالَ: ((وهَذَا غيرُ سديد؛ إذ لو جازَ مثلُ هَذَا، لَجازَ (مَرَرْتُ به القائمَ)، فتنصِبَهُ عَلَى الحالِ، وتَنْوِي بالألفِ واللامِ الطَّرْحَ، وذَلِكَ غيرُ جائزٍ))[6].

والثابتُ أنَّ الأصلَ فِي الحالِ أنْ تكونَ نكرةً، وصاحبها معرفة، ولو كَانَت الحالُ معرفةً لالتبست بالصفةِ فِي بعضِ صورِها، نحو:(ضربتُ زيدًا الراكبَ)، فـ(الراكب) عَلَى مذهبِ يونس حالٌ من (زيد)، وعَلَى مذهبِ سيبويه صفةٌ لزيدٍ.

ومذهبُ المُبَرِّد أنَّ ((هَذِه المنتصبات عَن المصادرِ في مَوضِعِ الْأَحْوَال، وَلَيْسَت بأحوالٍ، وَلكنَّهَا مُوَافقَة، وموضوعة في مَوَاضِعِ غَيرهَا؛ لوقوعِها مَعَه في الْمَعْنى وَكَذَلِكَ: جاءني الْقَوْم قاطبةً، وطُرًّا، إِنَّمَا مَعْنَاهُ: جاءني الْقَوْم جَمِيعًا، وَلَكِن وَقع (طُرًّا) في معنى المصدرِ، كَمَا تَقول: جاءني الْقَوْم جَمِيعًا إذا أَخَذته من قَوْلك: جمعُوا جمعًا، وَقد يكون الْجمعُ اسْمًا للْجَمَاعَةِ))[7].

نَفْهَمُ من ذَلِكَ أنَّ المُبَرِّد لا يَعدُّ (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) حالًا فِي قولهم: (جاءوا الجَمَّاءَ الغفِيرَ)، بل إنَّ الحالَ مُقدرةٌ، فبعضُهم قدَّرَها بفعلٍ، والتقديرُ: (جاءوا يجمَّون)، وبعضهم قدرها بـ(اسم) من لفظِ الفعلِ، والتقديرُ: (جاءوا جَمَّاءً غفِيرًا)[8].

---

1 - يُنظر: المصدر نفسه: 376/1 .
2 - يُنظر: الروض الأنف: 109/7 .
3 - يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:347/2 .
4 - يُنظر: التذييل والتكميل: 30/9، وتوضيح المقاصد والمسالك: 697/2، وشرح شذور الذهب: 456/2، والمساعد عَلَى تسهيل الفوائد: 11/2، وشرح الأشموني: 8/2، وشرح الفارضي: 284/2 .
5 - يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 264/2 .
6 - شرح المفصّل: 20/2 .
7 - المقتضب: 238/3 .
8 - ينظر: ارتشاف الضرب: 1563/3-1564 .

وانفردَ ثعلب (ت291ه) بنصبِ (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) عَلَى المدحِ، فعنده ((الجَمَّاءَ الغفِيرَ مُنْتَصِبٌ عَلَى المدحِ، لا حال))[1].

ورأي ثعلب هَذَا لم يَقُلْ به غيره، ولم يتابعه أحدٌ فِيهِ، حتى إنَّ السيرافِي صَرَّحَ بعدمِ استعمال (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) بغيرِ الحالِ، إذ يَقُوْلُ: ((ولم يَذْكُر أصحابنا أنَّهُمَا يُسْتَعمَلان فِي غيرِ الحالِ))[2].

وعَلَى حين أنَنا نجدُ كثيرًا من النَّحْوِيينَ يَعْدُّونَ (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) منصوبةً عَلَى الحالِ، يرى ابنُ الأنباري (ت328ه) جوازِ الرفع فيها، نحو ((مَرَرْتُ بإخوانك الجَمَّاءُ الغفِيرُ، بالرفعِ عَلَى تقديرِ (هم)))[3]، أي: (مَرَرْتُ بإخوانك هم الجَمَّاءُ الغفِيرُ)، وعَلَى هَذَا التقدير تكون (الجَمَّاءُ) خبرًا مرفوعًا لضميرِ المبتدأِ المُقدّرِ (هم).

ولعلَّ الذي ذَهَبَ إليه ابن الأنباري من تقديرِ ضميرٍ فِي الجملةِ فِيهِ نظرٌ؛ ذَلِكَ أنَّ (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) بمَعْنَى (جميعًا)، وهي تصفُ هيئةَ مجيءِ (إخوانك) فِي جملةِ (مَرَرْتُ بإخوانك الجَمَّاء الغفِير)، وتصفُ هيئةَ مجيءِ (القوم) فِي جملةِ (جاءَ القومُ الجَمَّاء الغفِير)، وعلى تقديرِ ابن الأنباري فإنَّ جملةَ (هم الجمَّاءُ الغفيرُ) تحتملُ أكثرَ من توجيهٍ إعرابي تُحمَلُ عليه، كأنْ تكون في محلِ نصبِ حالٍ من (إخوانك)، بناءً على قاعدةِ: (الجمل بعد المعارف أحوال)، أو أنْ تكونَ جملة (هم الجمَّاءُ الغفيرُ) صفةً مرفوعةً منقطعةً عمّا قبلها للمجرور (بإخوانك) لغرض المدح، كما في قولنا: (مررتُ بزيدٍ الفاضلُ)، وفي الوجهين الإعرابيين تكلّفٌ لا حاجةَ إليه.

وقَالَ السيرافِي: ((اعلم أنّ الجَمَّاءَ: هو اسمٌ، والغفِيرُ: نعتٌ لها، وهو بمنزلةِ قولك - فِي المَعْنَى -: (الجَمّ الكثير)، لأنَّه يُرادُ به: الكثرةُ، والغفِيرُ يُرادُ به: أنَّهم قَدْ غَطَّوا الأرضَ من كثرتِهم، من قولنا: غفرتُ الشيءَ، أي: غَطَّيْتُهُ، ومنه: المُغفَرُ، الذي يُوضعُ عَلَى الرأسِ؛ لأنَّه يُغَطِّيه، ونَصَبَهُ فِي قولك: (مَرَرْتُ بهم الجَمَّاءَ الغفِيرَ) عَلَى الحالِ، ... وأنَّ الحالَ إذا كانت اسمًا، غير مصدرٍ، لم يكن بالألفِ واللامِ، فَأحوَجَ ذَلِكَ سيبويه والخليل أنْ جعلا (الجمّاء الغفِير) فِي موضعِ المصدرِ كالعِراك، كَأنَّك قُلْتَ: (مَرَرْتُ بهم الجمَّومَ الغفرَ)، عَلَى مَعْنَى: مَرَرْتُ بهم جامّين غافرين للأرض))[4].

فالسيرافِي لم يخرج عَمَّا ذَهَبَ إليه الخليلُ وسيبويه، فِي أنَّ (الجَمَّاء) هو اسمٌ، والغفِير نعت لها، وكلاهُمَا بمَعْنَى (الجَمّ الكثير)، أي: (الجَمْعُ الكثيرُ)، وأنَّ الحالَ إذا كانت اسمًا لم تكن بالألفِ واللامِ، فهي اسم فِي موضعِ المصدرِ، لذا حَمَلَها سيبويه عَلَى الشذوذِ.

---

1 - المصدر نفسه: 1563/3، ويُنظر: التذييل والتكميل: 32/9 .
2 - شرح كتاب سيبويه: 262/2 .
3 - ارتشاف الضرب: 1564/3 .
4 - شرح كتاب سيبويه: 262/2 .

ولم يخرجْ الزمخشريُّ عَمَّا ذهبَ إليه الخليل وسيبويه، فعنده أنَّ مِن حقِّ الحالِ أن تكونَ نكرةً، وَمَا جَاءَ مِنْهَا مُعَرّفًا فَحَقُّهُ التنكيرِ، إذ يَقُوْلُ: ((تنكيرُ الحالِ: ومن حَقِّها أن تكونَ نكرةً، وذو الحالِ معرفةٌ. وأمّا (أرسلَها العِراك، ومَرَرْتُ به وحدَه، وجاءوا قضَّهم بقضيضِهم، وفعلته جَهْدَك وطَاقَتَكَ)، فمصادرٌ قَدْ تُكُلِّمَ بها عَلَى نيَّةِ وضعِها في موضعِ مَا لا تَعْرِيف فِيهِ ... ومن الأسماءِ المحذوّ بها حذوَ هذه المصادر قولُهم: مَرَرْتُ بهم الجَمَّاءَ الغفِيرَ))[1]، فـ(العِراك، ووحدَه، وقضَّهم، وجَهْدَك، وطَاقَتَكَ) كلها مصادر مُعرّفة، فـ(العِراك) مُعَرَّفَةٌ بالألفِ واللامِ فيها، و(وحدَه) أيضًا مُعرّفة بإضافة الضمير (الهاء) إليها، وكذا الأمر مع (جَهْدَك، وطَاقَتَكَ)، لكن هذه المصادر قَدْ وُضِعتْ فِي نيَّةِ موضعِ مَا لا تعريف فِيهِ، بمَعْنَى هي مُعرّفةٌ من حيث الشكل، ونكرةٌ من حيث المَعْنَى؛ لأنَّها عَلَى نيَّةِ مَا لا تعريف فيها، وهَذَا الأمرُ ينطبقُ عَلَى (الجَمَّاء الغفِير)؛ لكونها مُعرّفة بـ(ال) لكن عَلَى نيَّةِ طرحِ (ال) منها؛ لأنَّها حالٌ، والحالُ واجبةُ التنكيرِ عند أغلبِ النَّحْوِيينَ، قَالَ ابنُ يعيش: ((إنَّما استحقّتِ الحالُ أنْ تكونَ نكرةً، لأنَّها فِي المَعْنَى خبرٌ ثانٍ، أَلَا ترى أنّ قولك: (جاء زيدٌ راكبًا) قد تضمّنَ الإخبارَ بمَجيءِ زيدٍ ورُكوبه فِي حالِ مجيئه، وأصلُ الخبرِ أنْ يَكُوْنَ نكرةً؛ لأنَّها مستفادةٌ، وأيضًا فإنّها تُشْبه التمييزَ فِي البابِ، فكانت نكرةً مثلَه، وأنَّها تقعُ فِي جوابِ (كيف جاء)، و(كَيْفَ) سؤالٌ عن نكرةٍ، وإنَّما لزم أنْ يَكُوْنَ صَاحِبُها معرفةً لِمَا ذكرناه من أنَّها خبرٌ ثانٍ، والخبرُ عن النكرةِ غيرُ جائزٍ، ولأنَّه إذا كَانَ نكرةً، أمكن أنْ تجريَ الحالُ صفةً))[2]، فالحالُ بمنزلةِ الخبرِ، والأصلُ فِي الخبرِ أنْ يَكُوْنَ نكرةً، كَمَا يصِحُّ السؤال عن الحالِ بـ(كيف)، و(كيف) تستعمل للسؤالِ عن النكرات، ووجب أنْ يَكُوْنَ صاحبُ الحالِ معرفةً؛ إذ لو كَانَ صاحبُها نكرةً لالتبست الحالُ بالصفةِ؛ لأنَّ الصفةَ تَتْبَعُ الموصوفَ فِي صورِها.

أمّا ابن الشجري (ت542ه) فقد جعلَ (ال) فِي (الجَمَّاء الغفِير) زائدةً, لا عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ، فهي بمَعْنَى: (جاءوا بأجمعِهم)، فنصبوهُمَا عَلَى الحالِ، عَلَى تقديرِ زيادةِ الألفِ واللامِ فيها، بدليلِ ورودها من غيرِ الألفِ واللامِ فِي كلامِ العربِ، من نحوِ قولهم: (جاءوا جَمَّاءَ الغفِيرَ، وجَمَّ الغفِيرَ، وجَمًّا غفِيرًا)، فهَذَا مؤذنٌ بزيادةِ الألفِ واللامِ فِيهمَا كَمَا يَقُوْلُ[3]. وهو معنى لا يَبْعُدُ كثيرًا عن الطَّرْحِ.

وانفردَ أبو القاسم السهيلي عن سائرِ النَّحْوِيينَ فِي تأويلِها، فلم يحمِل (ال) فِي (الجَمَّاء) عَلَى الطَّرْحِ، أو الزيادةِ، كَمَا ذهب غيره مِمَّن سبقوه، بل عنده محمولة عَلَى التشبيهِ، فإذا قُلْتَ: (جاءوا الجَمَّاءَ الغفِيرَ)، فإنما أردت العمومَ والإحاطةَ بجميعِهم، أي: (جاءوا جِيئةً تشملهم وتستوعبهم)، فقصدوا مَعْنَى التشبيه، إذ يَقُوْلُ: إنَّ العربَ

1 - شرح المفصّل: 17/2، ويُنظر: التذييل والتكميل: 122/2 .
2 - شرح المفصّل: 17/2 .
3 - يُنظر: أمالي ابن الشجري: 20/3، وشرح شذور الذهب: 324 .

قالت: ((الْجَمّاءَ الْغَفِيرَ بِالصّفَةِ الْجَامِعَةِ بَيْنَهَا، وَبَيْنَ مَا هِيَ حَالٌ مِنْهُ، وَتِلْكَ الصّفَةُ الْجَمَمُ، وَهُوَ الاستواء والغفر، وهى التغطية فمَعْنَى الْكَلَام: جاءوا جِيْئَةً مُسْتَوِيَةً لَهُمْ، مُوعِبَةً لِجَمِيعِهِمْ، فَقَوِيَ مَعْنَى التّشْبِيهِ بِهَذَا الْوَصْفِ، فَدَخَلَ التّنْكِيرُ لِذَلِكَ، وَحَسُنَ النّصْبُ عَلَى الْحَالِ وَهِيَ حَالٌ مِنْ الْمَجِيءِ))[1]، وواضحٌ من نصّه أنَّ (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) عنده ليست حالًا شاذة عن القياسِ كَمَا وصفها سيبويه، وإنمّا محمولة عَلَى التشبيهِ.

عَلَى حين أنكرَ ابنُ الأثيرِ الروايةَ التي فيها (ال) فِي (الجمَّاء الغفِير)، وذَكَرَ أنَّ الصواب فِيها مجيؤها من دونِ الألفِ واللامِ، إذ يَقُوْلُ: ((والصوابُ جَمَّاءً غفِيرًا، يُقَالُ: جَاءَ الْقَوْمُ جَمًّا غَفِيرًا، والجَمَّاءَ الغَفِيرَ، وجَمَّاءً غَفِيرًا: أَيْ: مُجْتمعين كَثيرينَ. وَالَّذِي أُنْكرَ من الرّوَاية صحيح، فإنَّه يُقَالَ جاءوا الجَمُّ الْغفِير، ثمَّ حَذَف الْأَلِفَ وَاللَّامَ، وَأَضَافَ، مِن بَابِ صَلاة الْأُولَى، ومَسْجد الْجَامِعِ، وأصْلُ الْكَلِمَةِ مِنَ الجُمُوم والجَمَّة، وَهُوَ الاجْتِمَاعُ والكَثْرة، وَالْغَفِيرُ مِنَ الغَفْر، وَهُوَ التَغطية وَالسَّتْرُ، فجُعِلَت الكلِمَتان فِي مَوضعِ الشُّمُولِ وَالْإِحَاطَةِ، وَلَمْ تَقُلِ العَربُ الجَمَّاءَ إِلَّا مَوْصُوفًا، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، كـ(طُرًّا، وقاطِبَةً)، فَإِنَّهَا أَسْمَاءٌ وُضِعَتْ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ))[2]، ومِمَّا يدعمُ كلامه أنَّ ابن منظور (ت711ه) أوردَ شواهدَ لغويّة عدّة عَلَى ورودِ (الجمَّاء الغفِير) من غيرِ الألفِ واللامِ[3].

والذي يظهرُ أنَّ ابنَ الأثيرِ لم يخرجْ عَمَّا ذهب إليه سيبويه فِي (أنّها أَسْمَاءٌ وُضِعَتْ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ)، غير أنَّ سيبويه عدّها من الأحوالِ الشاذةِ؛ لدخولِ الألفِ واللامِ عَلَيْهَا[4]؛ لأنَّ الحالَ حقُّها التنكير[5]، أمّا ابن الأثير فأنكرَ الروايةَ التي فيها (ال) فِي (الجَمَّاء الغفِير) عَلَى حَدِّ قوله، وإدَّعَى أنَّ الصوابَ من دونِ (ال)، أي: (جمًّا غفِيرًا).

أمّا ابن مَالِك فذهبَ إلى حَملِ (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) فِي جملةِ (جاءوا الجَمَّاءَ الغفِيرَ) عَلَى البدليةِ، إذ يَقُوْلُ: ((وعندي أنَّ أسهل مِمّا ذهب إليه الحكم بالبدليةِ، وتقرير المتبوعِ والتابعِ عَلَى ظاهرِهِمَا))[6].

واعترض أبو حيّان الأندلسيّ عَلَى ابن مالك، إذ يَقُوْلُ: ((فِيَكُوْن بدلُ نكرة من معرفة، لكن البدل بالمشتقاتِ ضعيف، فهَذَا الذي حملَ الخليل والأخفش عَلَى ما ذهبا إليه))[7].

---

1 - الروض الأنف: 570/6 .
2 - النهاية في غريب الحديث والأثر: 300/1 .
3 - ينظر: لسان العرب: 109/12 .
4 - يُنظر: الروض الأنف: 109/7 .
5 - يُنظر: شرح التسهيل: 326/2، وتمهيد القواعد: 2256/5 .
6 - شرح التسهيل: 261/1 .
7 - التذييل والتكميل: 239/3-240 .

بمَعْنَى أنَّ (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) عَلَى نيَّةِ طرح الألفِ واللامِ مِنْها، فهي نكرةٌ من حيث المَعْنَى، والفاعلُ هو الضميرُ المتصلُ (الواو) فِي (جاءوا) وهو معرفةٌ، وابن مَالِك جعلَ (الجَمَّاء) - التي هي نكرةٌ من حيث المَعْنَى - بدلًا من الفاعِلِ (الضمير الواو) الذي هو معرفة، هَذَا اعْتِراض أبي حيّان الأوّل، أمّا اعتراضه الثاني فهو أنَّ (الجمَّاء) مشتقةٌ من (الجُمِّ، والجَامِّ، والجِمَّةِ)، والبدلُ بالمشتقات ضعيفٌ.

وصرّحَ الطيبيُّ (ت743ه) بِنَصبِ (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) عَلَى الحكايةِ، قال: ((إنمّا نصبَ (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) عَلَى الحكايةِ، كَمَا يقال: (جاءَ القومُ الجَمَّاءَ الغفِيرَ)، أي: جَمًّا غفِيرًا))[1]، بمَعْنَى أنَّ (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) منصوبةٌ أَيْنَما وقعتْ فِي الجملةِ، أي: تُحكى عَلَى لفظِها، وهو النصبُ.

وانْفَرَدَ السمينُ الحلبيّ (ت756ه) بجوازِ الوجهين (الشذوذ والزيادة)، ورَجَّحَ كفّةَ الزيادةِ، إذ يَقُوْلُ: ((وقولهم: (جاؤوا الجَمَّاءَ الغفِيرَ)، من ذَلِكَ، وشذَّ مجيءُ الحالِ هنا معرفة، وقيل: (ال) زائدة، وهو المختارُ))[2].

وقد وَرَدَت (الجمَّاء الغفِير) فِي كلامِ العربِ بالرفعِ، لكنَّ النصب فيها أكثر، قَالَ سيبويه: ((وبعضُ العربِ يَقُوْلُ: (هو لك الجَمَّاءُ الغفِيرُ)، يرفعُ كَمَا يرفع الخالص، والنصبُ أكثر؛ لأنَّ (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) بمنزلةِ المصدرِ، فكَأنَّه قال: هو لك خُلوصًا))[3]، فـ(((هو) مبتدأ، و(لك) خبره، و(الجَمَّاء الغفِير) حال، ... وخلوصًا فِي مَعْنَى خالصًا؛ لأنَّ المصدر يَكُوْن فِي موضعِ الحالِ))[4].

أمّا (الغفِير) فهو ((وصفٌ لازمٌ، وهو توكيدٌ؛ لأنَّ الجَمَّاء مَثَلٌ، فلزِمَ الغفِيرَ كَمَا لَزِمَ ما فِي قولك: (إنَّك ما وخَيرًا)))[5]، إذ ((لم تَقُل العَرب (الجَمَّاء) إلّا موصوفًا))[6]، أي: إنَّ الغفِيرَ يقعُ ((وصفًا للمعرفةِ التي تجيءُ فِي مَعْنَى النكرةِ))[7].

يتّضحُ ممَّا تقدّم أنَّ (الجَمَّاءَ الغفِيرَ) من الألفاظِ الدالةِ عَلَى الكثرةِ ومَعْنَى الإحاطةِ، وتُعربُ حالًا من الواوِ فِي (جاءوا) عند أغلب النَّحْوِيينَ، فهو لفظٌ معرّفٌ بالألفِ واللامِ، أمَّا حكمُ (ال) فيها فعَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ مِنْهَا؛ لكون الحالِ نكرة فِي معظمِ صورِها التي تجيء عَلَيْهَا، وما وَرَدَ مِنْهَا مُعرّفًا فهو عَلَى نيَّةِ التنكيرِ. أمّا الشذوذُ فيها فِيتمثلُ بثلاثةِ أوجهٍ:

الوجهُ الأوّلُ: دخولُ (ال) عَلَى الحالِ (الجَمَّاء)، والقياسُ أنْ تكونَ الحالُ نكرةً، ولا مَفَرَّ من ذَلِكَ إلّا بِتَأوِيلِهَا بنكرةٍ، أي: جميعًا.

---

1 - فتوح الغيب في الكشفِ عن قناع الريب: 455/13 .
2 - عمدة الحُفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ: 343/1 .
3 - كتاب سيبويه: 92-91/2 .
4 - شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 418/2 .
5 - كتاب سيبويه: 107/2 .
6 - النهاية في غريب الحديث والأثر: 300/1 .
7 - معاني القرآن للأخفش: 17/1 .

الثاني: إنَّها اسمٌ، والقياسُ أنْ تكونَ الحالُ مشتقةً.
الثالث: شذَّ عدمُ مُطابقة الصفةِ لموصوفِها؛ لأنَّ (الجَمَّاء) مؤنثُ الأجَمِّ (الكثير)، و(الغفِير) وصفٌ مذكرٌ بمَعْنَى الكثيرِ أيضًا، والقياسُ أنَ تطابقَ الصفةُ للموصوفِ بالتذكيرِ والتأنيثِ, لذا كان حكمُ (ال) في (الجمَّاء الغفير) الطَّرْحَ.

المسألةُ الثالثةُ: طرحُ (ال) من المضافِ إليه فِي (بناتِ الأوبرِ):

وذلك في نحو قول الشاعرِ[1]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أكْمُؤًا وعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَن بَنَاتِ الأَوْبَرِ

قَالَ السيرافِي: ((من النَّحْوِيينَ من قَالَ: إنَّ الألفَ واللامَ ... فِي (الأَوْبَرِ) فِي قولِ الشاعرِ: (وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عن بَنَاتِ الأَوْبَرِ) زائدةٌ، وهَذَا غلطٌ؛ لأنَّهُمَا لو كانتا لا تَأثِيرَ لدخولِهُمَا وكانتا فِي نيَّةِ الطَّرْحِ لكَانَ الاسمُ الذي يدخلان عَلَيْهِ باقيًا عَلَى لفظِه من التَّنْوين ومنعِ الصرفِ))[2].

جرى خِلافٌ بَيْنَ النَّحْوِيينَ فِي (الألفِ واللامِ) فِي المضافِ إليه (الأَوْبَرِ)، أ زائدة عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ، أم غير زائدة ؟ إذ عدَّ بعضُ النَّحْوِيينَ كلمةَ (أوبر) نكرةً، وبعضهم عدّها معرفةً[3]، وبناتُ أَوبَرَ هي ((كَمَأةٌ كأَمثال الْحَصَى صِغارٌ، يَكُنَّ فِي النَّقْصِ مِنْ وَاحِدَةٍ إلى عَشْرٍ، وَهِيَ رَدِيئَةُ الطَّعْمِ، وَهِيَ أَوَّلُ الكَمَأة))[4]، و(بناتُ أَوبَرَ) هي جمعُ (ابْنِ أوبر)، كَمَا يُقَالُ فِي جمعِ (ابن عِرْسٍ): بنات عِرْسٍ[5]؛ لأنَّه ((لما لا يُعقل))[6].

قَالَ سيبويه: ((إذَا أَخرَجتَ الألفَ واللامَ صارَ الاسمُ نكرةً ... كذَلِكَ (ابنُ أَفْعَل) إذا كَانَ أَفْعَل لَيْسَ بِاسمٍ لشَيْءٍ، وقَالَ ناسٌ: كلُّ ابنِ أَفْعَل معرِفَة؛ لأنَّه لَا ينْصَرفُ، وهَذَا خطأٌ؛ لأنَّ أَفْعَل لَا ينْصَرف وَهُوَ نكرَة، ألا ترى أَنَّك تَقول: (هَذَا أحْمَرُ قُمُدٌ)، فترفعه إذا جعلته صفةً للأحمرِ، ولَو كَانَ معرفة كَانَ نصبًا، فالمضاف إليه بِمَنْزِلَتِهِ))[7].

يُفهم منه أَنَّ (بَنَات الأَوْبَرِ) جمع (ابن أوبر) وهو عَلَى زِنَة (ابن أَفْعَل)، و((لأنَّ (أوبر) أَفْعَل الذي هو صفة، وَهُوَ لا يَنْصَرِف فِي معرفةٍ ولا نكرَةٍ))[8]، فعَلَى رأي سيبويه معرفةٌ، وَحُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ أنَّه لا يَنْصَرف، وضَرَبَ مثالًا لِذَلِكَ بقولِه: (هَذَا أحمرُ قُمُدٌ)، فترفع (قُمُدٌ) عَلَى أنَّه صفة لـ(أحمر)، ولو كَانَ (أحمر) معرفة لاستحق النصبَ؛ لأنَّ ((كلّ أَفْعَل يَكُوْن صفةً لا أصرفه))[9]، فـ(ابنُ أوبرِ) عند سيبويه معرفةٌ؛ لامْتِنَاعِه مِن الصرفِ، والمُتفقُ عَلَيْهِ أنَّه ((لا يَدخُلُ تَعْرِيفٌ على تعريف))[10]، أي: المُعرّفُ لا يُعرَّفُ، لذا فالألف واللام فِي (الأَوْبَرِ) زائدةٌ عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ عند سيبويه، فالشاعرُ اضْطرَّ إلى ادخالِ الألفِ واللامِ عَلَيْهِ؛ ليقيمَ وزنَ البيتِ،

---

1 - البيت لا يُعرف قائله، وهو من شواهد: المقتضب: 48/4، والإنصاف (م 43): 260/1، ومغني اللبيب: ٧٥/1، وأوضح المسالك: 182/1، وشرح الأشموني: 169/1 .
2 - شرح كتاب سيبويه: 347/2 .
3 - يُنظر: المسائل الحلبيات: 288، وسر صناعة الإعراب: 45/2 .
4 - المحكم والمحيط الأعظم: 332/10، مادة (وبر) .
5 - يُنظر: المقاصد النحوية: 466/1، وحاشية الصبان: 265/1 .
6 - مغني اللبيب: 75/1 .
7- كتاب سيبويه: 99/2 .
8 - الانتصار لسيبويه عَلَى المُبَرّد: 133 .
9 - كتاب سيبويه: 204/3 .
10 - المقتضب: 239/4 .

((كَمَا اضْطرَّ الذي قَالَ: (بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا)[1]، فهَذَا بمنزلةِ الحارث والعباس، يجريه كَمَا كَانَ صفة))[2]، و((يُرِيدُ: أمَّ عَمْرٍ))[3]. وتبعه فِي ذَلِكَ الأصمعي (ت216ه)، إذ قال: ((أَدْخَلوا الألف واللام فِي الأوبرِ مُضْطَرّينَ))[4].

وخَالَفَ المُبَرّدُ سيبويه فِي ذَلِكَ، فعدَّ (اَوْبَر) نكرةً، والألف واللام فيها غير زائدة، بل للتعريفِ[5]، إذ يَقُوْلُ: إنَّ ((أوبر نعتُ نكرَةٍ فِي الأَصْلِ))[6]، قَالَ السيرافِي: ((وكَانَ أبو العباس محمد بن يزيد يَذْهَبُ إلى أنَّ (ابن أوبر) نكرةٌ، ويَسْتَدلُّ عَلَى ذَلِكَ بإدخالِ الألفِ واللامِ عَلَيْهِ فِي بيتٍ قَالَه بعضُ الشعراءِ وهو:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أكْمُؤًا وعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عن بَنَاتِ الأَوْبَرِ))[7].

وعَلَى هذا ليست الألف واللام فِي (الأَوْبَرِ) عند المُبَرّد فِي نيَّةِ الطَّرْحِ، وإنَّما هي نكرةٌ قد دخلَ عَلَيْهَا التعريفُ بالألفِ واللامِ. ولعلَّ الذي ((حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ وجود الألفِ واللامِ فيها فِي الشعرِ ... فلو كَانَ (ابنُ أوبرِ) معرفةً لما دخلتِ الألفُ واللامُ عَلَيْهِ))[8].

وردَّ السيرافِي عَلَى المُبَرّد، وذَهَبَ مَذْهَبَ سيبويه فِي أنَّ الألفَ واللامَ ضرورةٌ شعريةٌ، إذ يَقُوْلُ: ((والْقَوْلُ عندي مَا قَالَهُ سيبويه، وهَذَا البيتُ اضْطُرَّ شاعرُهُ إلى إدخالِ الألفِ واللامِ، كَمَا أدخل (أبو النجم) فِي قوله: باعَدَ أُمَّ العَمْر من أسِيرها))[9], وأَنشدَ قولَ الشاعرِ[10]:

ومِنْ جَنيِ الأَرضِ مَا تأْتي الرِّعَاءُ بِهِ من ابنِ أَوْبَرَ والمَغرودِ والفِقْعَة

وقَالَ أيضًا: ((من النَّحْوِيينَ من قَالَ: إنَّ الألفَ واللامَ ... فِي (الأَوْبَرِ) فِي قولِ الشاعرِ: (ولقد نَهَيْتُكَ عن بَنَاتِ الأَوْبَرِ) زائدةٌ، وهَذَا غلطٌ؛ لأنَّهُمَا لو كَانَتَا لا تَأْثِير لدخولِهمَا، وكانتا فِي نيَّةِ الطَّرْحِ، لكَانَ الاسم الذي يدخلان عَلَيْهِ باقيًا عَلَى لفظِه من التَّنْوين ومنعِ الصرفِ))[11].

أمّا أبو علي الفارسيّ فَقَالَ: ((ويَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ قَدْ اِعْتَوَرَهُ تعريفانِ، مثل (فَيْنة) و(الفَيْنة)، ويجوزُ أنْ تجعلَهُ للتعريفِ عَلَى أَنَّ (أوبر) نكرةٌ، وإنَّما امتنعَ من الصرفِ

1 - هذا صدرُ من بيت لـ(أبي النجم العجليّ)، وعجزه: (حُرّاسُ أبوابٍ عَلَى قُصُورِها)، وهو في ديوانه: 108 .
2 - الانتصار لسيبويه عَلَى المُبَرّد: 132-133 .
3 - سر صناعة الإعراب: 45/2 .
4 - شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 425/2، ويُنظر: المسائل الحلبيات: 288، والخصائص: 60/3 .
5 - يُنظر: المقتضب: 49/4 .
6 - المصدر نفسه:49/4 .
7 - شرح كتاب سيبويه: 425/2 .
8 - المخصص: 143/4 .
9 - شرح كتاب سيبويه: 425/2 .
10 - البيت لا يُعرف قائله، وهو من شواهد: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 425/2، ولسان العرب، مادة (فقع): 255/8، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: 196/1، والمقاصد الشافية: 564/1، وشرح أبيات مغني اللبيب: 311/1 .
11 - شرح كتاب سيبويه: 347/2 .

فِي قولِهم (بنات أوبر) للوصفِ لا للتعريفِ؛ أَلَا ترى أنَّ سيبويه قد أجازَ فِي (ابن عِرْس) فِي قولِ من قَالَ: (هَذَا ابنُ عِرْسٍ مُقْبِلٌ) أنْ يَكُوْنَ نكرةً، فكذَلِكَ يَكُوْن (أوبر) نكرةً عَلَى هَذَا الحدِّ، ثم يَتَعرَّفُ باللامِ))[1].

يُفْهَم من ذَلِكَ أنَّه أَجَازَ فِي (أوبر) الوجهين (التعريفَ، والتنكيرَ)، فالتعريفُ ((عَلَى أنْ يَكُوْنَ أوبر نكرةً، فعرّفَهُ باللامِ كَمَا حكى سيبويه أنَّ (عِرْسًا) من (ابن عِرْسٍ) قد نَكَّرَهُ بعضُهم، فَقَالَ: (هَذَا ابنُ عرسٍ مقبلٌ)، ولو قَالَ: (مقبلًا) ما صَحَّت هذه المسألة))[2]، فتنوين (مقبلٌ) جَعَلَهَا صفةً لـ(ابن عِرْسٍ)، فدلَّ ذَلِكَ عَلَى أنَّ (ابن عِرْسٍ) قُصِدَ بِهِ التنكير؛ لأنَّ ((التَّنْوِينُ علامةُ التنكيرِ))[3]، ولو كَانَ (ابن عِرْسٍ) معرفةً لكَانَ (مقبلًا) حالًا من المعرفةِ التي قبلها.

والتنكيرُ على أنَّ الألفَ واللامَ فِي (الأوبر) زائدةٌ، أي: فِي حُكْمِ الطَّرْحِ، ذلك أنَّ (أوبرَ) معرفةٌ؛ فلَا يَجُوزُ اجتماع المعرفةِ والألفِ واللامِ فِي الاسمِ.

ونقلَ ابن هشام عن علمُ الدين السخاويّ اعتراضه غلى ذلك, إذ يَقُوْلُ: إنَّهَا ((لَو كانت زَائِدَةً لَكَانَ وجودهَا كَالْعدمِ، فَكَانَ يخفضه بالفتحةِ؛ لأنَّ فِيهِ العلَّمية وَالْوَزْن))[4]، وردّه ابن هشام بقوله: ((وَهَذَا سَهْو مِنْهُ؛ لأنَّ (أل) تَقْتَضِي أَنْ ينجرَّ الِاسْمُ بالكسرةِ، وَلَو كانت زَائِدَةً فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَمن فِيهِ التَّنْوِين))[5].

ونقلَ ابن هشام عن ابنَ خروف (ت609ه) أنَّه عدَّ الألفَ واللامَ فِي (الأوبرِ) لِلَمْحِ الصفةِ، وقد نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ ابن هشام بقولِه: ((زَعَمَ ابنُ خروف أنَّ (ال) فِي (بناتِ الأوبرِ) لِلَمحِ الصفةِ، مثلها فِي الحسن؛ لأنَّ أوبرَ صفةٌ فِي الأصلِ))[6].

والمرادُ بـ(ال) التي لِلَمحِ الصفةِ أنَّها الداخلةُ عَلَى ما سُمي بِهِ من الأعلامِ المنقولةِ، التي يصلحُ دخول (ال) عَلَيْهَا، كقولك: حَسَن الحَسَن، وتدخل عَلَى الأعلامِ المنقولةِ من صفةٍ، نحو: حارِثِ الحارِثِ، والمنقولة من مصدرٍ، نحو: فَضْلٍ الفَضْلِ، والمنقولة من اسمِ جنسٍ (غير مصدر)، نحو: نُعْمَان النُعْمَان، وأنَّ هذه الأنواع الثلاثة يجوزُ دخولُ (ال) عَلَيْهَا، ويجوزُ طرح (ال) منها، ومَعْنَى (لَمح الصفةِ) أنَ تدخلَ (ال) عَلَى هذه الأعلام مع دلالتها عَلَى ما نُقلتَ من صفةٍ، أو مصدرٍ، أو اسمِ جنسٍ[7]. وقد ردَّ ابنُ هشام عَلَى ابنِ خروف، وحُجَّتَهُ ((أنَّ ذَلِكَ لم يُسْتَعمَلْ فِي النثرِ))[8].

---

1 - المسائل الحلبيات: 288 .
2 - سر صناعة الإعراب: 45/2 .
3 - شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 97/1 .
4 - لم أجد رأي السخاوي في كُتُبِهِ، لذا وثّقته من كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام: 75/1 .
5 - مغني اللبيب: 75/1 .
6 - لم أجد رأي ابن خروف في كتابِهِ (شرح كتاب سيبويه المُسمّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)؛ لذا وثّقته من كتاب (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد) لابن هشام: 170/1 .
7 - يُنظر: شرح الأشموني: 171/1، وحاشية الصبان: 266/1 .
8 - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: 170/1 .

ولعلَّ الذي ذهبَ إليه سيبويه، وكثيرٌ من النَّحْوِيينَ هو الأقربُ للصوابِ؛ ذَلِكَ أنَّ (ابن أوبر) هو علمٌ دالٌّ عَلَى نوعٍ من صغارِ الكَمَأةِ (الفطر)، بلونِ الترابِ، وهي رديئةُ الطعمِ، فهي دالةٌ عَلَى علمٍ من دونِ الألفِ واللامِ، ودخولُ الألفِ واللامِ عَلَيْهَا فِي (بناتِ الأوبرِ) لم تَقُلْهُ العربُ إلّا فِي الشعرِ، وكَانَ دخولُها فِي الشعرِ ضرورةً؛ ليستقيمَ به الوزنُ، والشعرُ مقياسٌ لإثباتِ الأحكامِ، ولا سيَّمَا أنَّ دخولَ (ال) عَلَيْهِ كَانَ فِي بيتِ شعرٍ أيضًا، فالألفُ واللامُ الداخلةُ عَلَيْهَا لم تزدها تعريفًا، إضافة إلى وجودِ لفظةِ (بنات أوبر) مُسْتَعْمَلَة فِي الشعرِ من دونِ الألفِ واللامِ.

ونَخلصُ مِمَّا سبقَ إلى أنَّ الألفَ واللامَ فِي (بناتِ الأوبرِ) فِي حُكمِ الطَّرْحِ؛ لأنّها معرفة، والمعرفةُ لا تُعرّف.

المسألةُ الرابعةُ: طرحُ المضافِ إليه فِي أَفْعَلِ التفضيل في (أعْلَمُنَا):

مِنَ الْمَوَاضِع التي وَرَدَ فيها الطَّرْحُ وذَكَرَهَا النَّحْوِيونَ (طرح المضافِ إليه فِي أَفْعَل التفضيل)، قَالَ ابنُ مَالِك: ((ونَدُرَ إيقاعُ (مِن) بعد مضاف إلى مَا لَا اعْتِدَادَ بذكرِه، والإشارةُ بذَلِكَ إلى قولِ الشاعر[1]:

نَحْنُ بغَرْسِ الوَدِيِّ أعْلَمُنَا مِنَّا بركضِ الْجِيَادِ فِي السُّدَفِ

أرادَ: (أَعْلَم منّا)، فأضاف ناويًا اطِّراح المضاف إليه))[2].

فحَمَلَها ابن مَالِك عَلَى الندرةِ، أي: من النادرِ وقوعُ (من) عنده بعد أَفْعَل التفضيل المضاف، وخَرَّجَهَا عَلَى طرحِ المضافِ إليه الضمير (نا) فِي (أعْلَمُنَا)، فعند طرح المضاف إليه (نا)، كَأن أَفْعَل التفضيل (أَعْلَم) صارَ نكرةً، وبِهَذَا تخلص من وقوعِ (من) بعد أَفْعَل التفضيل المضاف، وطَرح المضافِ إليه من جهةِ المَعْنَى، بدليلِ قوله: (ناويًا اطْرَاح المضاف)، لأنَّه كلفظ باقٍ فِي الْكَلَام، لكن ينوي اطِّرَاحَهُ، أي: ينوي طرحَ المضافِ إليه (نا)، كَمَا تدخلُ الألفُ واللامُ فِي بعضِ الأمكنةِ، ويُنْوى طَرْحُهَا، كقول الأعشى[3]:

وَلَسْتَ بالأكثرِ مِنْهُم حَصًى وَإنَّما العزَّة لِلكَاثِرِ

وخَرَّجَهُ ابنُ مالك عَلَى ثلاثةِ أوجهٍ ((أحدُهَا: أنْ تكونَ (من) المعتادِ وقوعها بعد العاري، والألفُ واللامُ زائدتان. والثاني: أنْ تكونَ (من) مُتعلقةً بـ(أكثر) مقدّرًا مدلولًا عَلَيْهِ بالموجودِ المصاحبِ للألفِ واللامِ, كَأنَّه قَالَ: (وَلَسْتَ بالأكثرِ أكثر مِنْهُم حَصًى)، وهَذَا التقديرُ شبيه بما يُقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ھ ھ ے ے﴾ [يوسف: من

1 - البيت لقيس بن الخطيم، سبق تخريجه في ص 19 من هذه الرسالة .
2 - شرح التسهيل: 57/3، وينظر: التذييل والتكميل: 263/10، وتوضيح المقاصد والمسالك: 936/2، وتمهيد القواعد: 2667/6، والمقاصد النحوية: 1550/4، وشرح شواهد المغني: 845/2 .
3 - ديوانه: ١٩٣ .

الآية20]، أي: (كَانَوا زاهدين فِيهِ من الزاهدين). والثالثُ: أنْ تكونَ (من) للتبينِ، كَأنَّه قال: (وَلَسْتَ بالأكثرِ مِنْ بَيْنَهُمْ)، فحذفَ المضافَ، وأقامَ المضافَ إليه مقامَهُ))[1].

وأَورَدتُ هَذَا النص؛ لما فِيهِ من أوجه شبه فِي الطَّرْحِ فِي أَفْعَل التفضيلِ المُعرّف، غير أنَّ المضافَ إليه فِي (أعْلَمُنَا) عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ، أمّا فِي (وَلَسْتَ بالأكثرِ) فإنَّ المضافَ إليه مطروحٌ ومحذوفٌ من الْكَلَامِ، وليس عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ، والتقديرُ: (وَلَسْتَ بالأكثرِ مِنْ بَيْنَهُمْ) فِي الوجهِ الثالثِ من تخريجِ ابن مَالِك.

وبَيَّنَ ابنُ هشام أَنَّ ((هَذَا الْبَيْت أشكل عَلَى (أبي عَليّ) حَتَّى جَعَلَهُ من تَخْلِيطِ الْأَعْرَابِ))[2].

وكَانَ ابن جني قد خَرَّجه عَلَى أنَّ الضميرَ (نا) مُؤَكِدٌ للضميرِ الغائبِ فِي (أَعْلَم)، فَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ ابن هشام بقوله: ((أَنَّ (نَا) مَرْفُوعٌ مُؤَكدٌ للضميرِ فِي أعْلَم، وَهُوَ نَائِبٌ عَن (نَحن)، ليتخلصَ بذَلِكَ من الجمعِ بَيْنَ إِضَافَة أَفْعَل وَكَونه بِـ(من)))[3].

بمعنى أنَّ الضميرَ المتصلَ (نا) فِي (أعْلَمُنَا) هو توكيدٌ للضميرِ المنفصلِ (نحن) المطروح، والتقديرُ: (أعْلَم نحن)، فكَأنَ المتصل حلَّ محلَّ المنفصل؛ ليتجنبَ الجمعَ بَيْنَ اسمِ التفضيلِ المُعرّفِ بالإضافةِ و(من)؛ لأنَّ من أحوالِ اسمِ التفضيلِ أنْ يَكُوْنَ مُعرَّفًا بـ(ال)، أو مضافًا، وحينئذ يمتنعُ اقترانه بـ(من)، فلَا يَجُوزُ أنْ تقولَ: (زيدٌ الأفضلُ من عمرو)، ولا (زيدٌ أفضل الناسِ من عمرو)، بمَعْنَى أنَّ ابن جني مَنَعَ إضافةَ الضميرِ (نا) إلى (أعْلَم)، وجَعَلَ (نا) توكيدًا للضميرِ (نحن) المُقدر[4]، وكَانَ ((القياسُ أنْ يَقُوْلَ: نَحْنُ بغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَم نَحْنُ منّا، فأوقعَ المتصلَ موقعَ المنفصل ضرورة))[5].

ومِمّن أشارَ إلى مَعْنَى الطَّرْح ولم يُصرّحْ بِهِ فِي أَفْعَل التفضيل الميداني (ت518ه)، إذ يَقُوْلُ: ((وقوله: (أَعْلَمُنَا) أرادَ (أَعْلَم منّا)، وهي لغةُ أهلِ هجرٍ، يَقُوْلُونَ: (نَحْنُ أعْلَمُنَا بكذا منّا)))[6]، فهو يشير إلى طرحِ المضافِ إليه (نا) فِي (أعْلَمُنَا).

وذهب ابنُ منظور إلى أنَّ المضافَ إليه (نا) فِي (أَعْلَمنا) بمَعْنَى (فِي)، وأجازَ ذَلِكَ فِي الشعرِ فقط، قَالَ: ((وَقَوْلُهُ: (أَعْلَمُنا مِنَّا) جَمَعَ بَيْنَ إضافةِ (أَفْعَلَ) وَبَيْنَ (مِن)، وَهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ، كَمَا لَا تَجْتَمِعُ الأَلف وَاللَّامُ وَ(مِنْ) فِي قَوْلِكَ: (زيدٌ الأَفضلُ مِنْ

1 - شرح التسهيل: 58/3، ويُنظر: التذييل والتكميل: 263/10، وتمهيد القواعد: 2668/6 .
2 - لم أجد رأي أبي عليّ الفارسي في كُتُبِهِ، لذا وثّقته من كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام: 577/2، ويُنظر: المقاصد النحوية: 1550/4 .
3 - لم أجد رأي ابن جني في كُتُبِهِ، لذا وثّقته من كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام: 577/2، ويُنظر: المقاصد النحوية: 1549/4، وشرح الفارضي: 143/3، وحاشية الصبان: 68/3 .
4 - يُنظر: ضرائر الشعر: 283-284، وحاشية الصبان: 68/3 .
5 - شرح الفارضي: 143/3 .
6 - مجمع الأمثال: 93/1 .

عَمْرٍو)، وَإِنَّمَا يَجِيءُ هَذَا فِي الشِّعْرِ، عَلَى أَن تُجعل (مِنْ) بِمَعْنَى (فِي)، كَقَوْلِ الأَعشى: (وَلَسْتُ بالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى)، أي: (وَلَسْتُ بالأَكثر فِيهِمْ)، وكذا (أَعْلَمُنَا مِنَّا) أي: فِينَا))[1].

وعليه لا يوجدُ شذوذٌ فِي أَفْعَل التفضيلِ؛ لأنَّه جعلَ (من) الجارَّةَ بمَعْنَى (في)، وبِهَذَا التخريجُ تَسْتَقِيمُ قاعدةُ النَّحْوِيينَ فِي عدمِ ورود (من) بعد أَفْعَل التفضيل المُعرّف بالألفِ واللامِ، أو الإضافةِ، وعَلَيْهِ لا ينوي طرحَ المضافِ إليه الضمير (نا)، إذْ لا حاجة بِهِ إلى ذَلِكَ.

أمّا أبو حيّان الأندلسيّ، فشذَّ عنده إضافة (أَفْعَل التفضيل) ومجيء (من) بعده، إذ يَقُوْلُ: ((وقد شذَّ أيضًا إضافته، ومجيء (من) بعده، قال:

نَحْنُ بغَرْسِ الوَدِيِّ أعْلَمُنَا مِنَّا بِجَرْيِ الْجِيَادِ فِي السُّدَفِ

يريدُ: (أَعْلَم مِنّا)، ولم يعتدّ بالإضافةِ إلى الضميرِ))[2].

وواضحٌ عنده أَنَّ المضافَ إليه (نا) عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ، ولَمْ يعتدَّ بإضافة (أَعْلَم) إلى الضميرِ (نا)، زيادةً عَلَى أنَّه صرح بطرحِها فِي غيرِ موضعٍ، إذ يَقُوْلُ فيها: ((يُرِيدُ: (أَعْلَم مِنّا)، وأُوِّلَ عَلَى أَنّه نوى طرحَ المضافِ إليه))[3].

وخَرَّجَها السمينُ الحلبيّ عَلَى وجهينِ، قَالَ: ((إمَّا التعلُّقِ بمحذوفٍ، وإمَّا نيَّةِ اطِّراحِ المضاف إليه. قُلْتَ: وهَذَا كَمَا احتاجوا إلى تأويلِ الجمعِ بين (أل) و(مِنْ) فِي (أَفْعَل) كقوله: (وَلَسْتُ بالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى)، وهذه توجيهاتُ شذوذٍ، لا يُطْلَبُ فيها أكثرُ مِنْ ذَلِكَ فلْيُقْنَعْ بمثلِهِ))[4].

يقصدُ بـ(التعلُّقِ بمحذوفٍ)، أَنَّ (مِنْ) ليستْ مُتعلقة بـ(أَفْعَل التفضيل)، بل بمحذوفٍ[5]، وكَأَنَ (من) صارتْ للتبيينِ، أي: ((لَيسَتْ لابتداءِ الغايةِ، بل لبيانِ الجنسِ))[6]، والتقديرُ: (أَعْلَمُنَا مِن بَيْنَهُمْ)، فحذفَ المضافَ، وأقامَ المضافَ إليه مقامَه[7]، أمّا (نيَّةُ اطِّراحِ المضاف إليه) فإنَّ المضافَ إليه نُويَ طَرْحُه، فلذَلِكَ أُتي بـ(مِنْ) بعد (أَفْعَل)، ويَدلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّه قدْ وَرَدَ التصريحُ بالإضافةِ مع وجودِ (مِنْ)، فِي قولِ الشاعرِ: (أَعْلَمُنَا مِنّا)[8]، وكلا التوجيهين فِيهِ شذوذ.

ويبدو أَنَّ الذي ذهبَ إليه ابن مالك، ومن تبعه فِي حكمِ طرحِ المضافِ إليه (نا) فِي (أَعْلَمُنَا)، أقربُ إلى الصوابِ؛ ذَلِكَ أنَّ بقاءَ المضافِ إليه (نا) من دونِ اطِّرَاحِه

1 - لسان العرب: 147/9، (فصل السين المهملة) .
2 - ارتشاف الضرب: 2327/5 .
3 - التذييل والتكميل: 263/10 .
4 - الدر المصون: 150/9-151 .
5 - يُنظر: المصدر نفسه: 151/9 .
6 - حاشيتان لابن هشام: 939/2 .
7 - يُنظر: شرح التسهيل: 58/3 .
8 - يُنظر: الدر المصون: 150/9 .

يتعارضُ وما قَعَّدَهُ النَّحْوِيونَ فِي عدمِ جوازِ اجتماعِ أَفْعَل التفضيلِ المُعرّف بـ(ال، أو بالإضافة)، و(من) الجارَّة الواقعة بعده، فاطراح المضاف إليه يُخرِجه من هَذَا الإشكال، ويعضد ذَلِكَ أنَّه عند اطراح المضاف إليه (نا) فإنَّ المَعْنَى العام لا يخرج عن مضمونِه، والمَعْنَى باقٍ لم يتغيرْ، فالمَعْنَى يَكُوْن (نَحْنُ بزراعةِ الأرضِ وحرثِها أَعْلَم من امتطاءِ الجيادِ وركوبِها فِي ظلمةِ الليلِ والنهارِ)[1]، زيادةً عَلَى ذَلِكَ أَنَّ اجتماع أَفْعَل التفضيلِ المُعرّف, و(من) قدْ اقتصرَ عَلَى شواهد قليلة من الشعرِ، وهو ضرورةٌ كَمَا صرح بذلك أغلبُ النَّحْوِيينَ، لذا لا يتحمّلُ النصُّ التقديرَ، أو جعلَ المضاف إليه (نا) مؤكِّدًا لضميرٍ آخر محذوف.

المسألةُ الخامسةُ: المُبْدَلُ مِنْهُ عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ:

وَصَفَ سيبويه البَدَلَ بقولِه: ((هَذَا بابٌ من الفعلِ يُسْتعمَلُ فِي الاسمِ، ثُمَّ يُبَدلُ مكَانَ ذَلِكَ الاسمِ اسمٌ آخَرَ فَيعْمَلُ فِيهِ، كَمَا عَمِلَ فِي الأوّلِ، وذَلِكَ قولك: رَأيتُ قَومَكَ أكثرَهُم، ورأيتُ بني زيدٍ ثُلُثَيْهم، ورأيتُ بني عمِّكَ نَاسًا مِنْهُمْ))[2].

وقال المُبَرِّدُ فيه: ((سُميَّ الْبَدَلُ بَدَلًا؛ لدُخُولِه لِما عَملَ فِيهِ مَا قبله، عَلَى غيرِ جِهَةِ الشّركَةِ))[3].

وَحَدَّهُ ابنُ يعيش بقولِه: ((الْبَدَلُ ثانٍ يُقدَّرُ فِي مَوضِعِ الأوّلِ، نحو قَولكَ: (مَرَرْتُ بأخيك زيدٍ)، فـ(زيدٌ) ثانٍ من حيث كَانَ تابعًا للأوّلِ فِي إعرابِه، واعتبارُه بأن يُقدَّر فِي مَوضِعِ الأوّلِ، حتى كأنَّكَ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بزيدٍ)، فَيعملُ فِيهِ العاملُ، كَأنَّه خالٍ مِن الأوّلِ))[4].

ويبدو أنَّ جُملَةَ البَدَلِ فِيهَا مَا يَخْدمُ فكرَة الطَّرْحِ، فاخْتِلَافُ النَّحْوِيينَ فِي عَاملِ البَدَلِ بُرهَان عَلَى ذَلِكَ، إذْ كَانَ مذهبُ سيبويه، وكثير من النَّحْوِيينَ أنَّ العاملَ فِي البَدَلِ هو العامل فِي المُبْدَل مِنْهُ، ذلك أنَّ المتبوعَ فِي حُكمِ الطَّرْحِ، فكَأنَّ عَامِلَ الأوّل (المُبْدَل مِنْهُ) قَدْ بَاشَرَ الثاني (البَدَل)[5].

ولتوضيح ذَلِكَ: ففي جملة (جاءَ محمدٌ أخي): (أخي) بدل، و(محمدٌ) مُبْدَل منه، والمُبْدَل مِنْهُ (محمدٌ) عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ، إذ يصحُّ أنْ يحلَّ (أخي) محلّ الاسم الصريح (محمد) والعامل مشتركٌ بَيْنَهُمَا، وعَبَّرَ عَنْهُ ابنُ مَالِك بـ(اتِّحاد عَامِل البَدَلِ والمُبدَل منه)[6]، وعَلَيْهِ يُمكن أَنْ نَعِدَّ المتبوعَ (المُبْدَل مِنْهُ) فِي حُكمِ الطَّرْحِ.

---

1 - ينظر: مجمع الأمثال: 93/1 .
2 - كتاب سيبويه: 150/1 .
3 - المقتضب: 399/4 .
4 - شرح المفصّل: 258/2 .
5 - يُنظر: شرح الرضي عَلَى الكافية: 280/2 .
6 - يُنظر: شرح الكافية الشافية: 1287/3، وشرح التسهيل: 330/3 .

عَلَى حين نَجِدُ ابنَ هشام قَدْ خَالَفَ ما ذَهَبَ إليه سيبويه وكثيرٌ من النَّحْوِيينَ، إذ جَعَلَ العَامِلَ عَلَى نيَّةِ التكرارِ، لا الاشْتِرَاكُ فِي العَمَلِ، إذْ يَقُوْلُ: إنَّ ((الْبَدَل عَلَى نيَّةِ تكْرَارِ الْعَامِلِ، فَكَأنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى ... مِنْهَا قَوْلك: (يَا زيدُ الْحَارِثُ) فَهَذَا من بَابِ الْبَيَانِ، وَلَيْسَ من بَابِ الْبَدَلِ؛ لأنَّ الْبَدَلَ فِي نيَّةِ الْإِحْلَالِ مَحلّ المُبْدَلِ مِنْهُ، إذْ لَو قِيلَ: (يَا الْحَارِثُ) لَمْ يَجزْ؛ لأنَّ (يَا) و(أل) لَا يَجْتَمِعَانِ))[1].

إنَّ قوله: (البدلُ عَلَى نيَّةِ تكرارِ العاملِ) أي: إنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَكَرَّرَ، وليس الأمرُ إتباع لفظٍ للفظٍ فحسب، ولتوضيح ذَلِكَ: ففي جملة (أخي محمدًا، أو أخي محمد) -في النداءِ المُقدَّر مَعَهُ حرف النداءِ- فـ(محمدًا) بالنصبِ هو عطفُ بيان، وقد تبِعَ (أخ) المنادى المضاف المنصوب، فنصبت (محمدًا)، والعاملُ فِي النصبِ حرفُ النداءِ المُقدَّرِ نفسه، أو الفعل المُقدَّر (أدعو)، فالعاملُ (حرفُ النداءِ، أو الفعلُ المُقدَّر) قَدْ عَمِلَ فِي المتبوعِ (أخ)، وتَبِعَهُ التابعُ (محمدًا) فِي العملِ، والجملة واحدة. أمّا (أخي محمدُ) فـ(محمدُ) منادى مبني عَلَى الضم بحرفِ نداءٍ، غير حرفِ النداءِ الذي عَمِلَ فِي (أخي)، فكَأنَّك قُلْتَ: (يا أخي يا محمدُ)، فالعاملُ قَدْ تَكَرَّرَ مع (محمد)، وعَمِلَ فِيهِ.

وبِمَا أَنَّ العَامِلَ فِي الثاني مُقدَّرٌ من جنسِ الأوّلِ[2]، فَيُفْهَمُ من ذَلِكَ أَنَّ البدلَ يُكوّن جملة ثَانِيَة، منفصلة بالعملِ عن الأولى، أي: لا يُنْوَى بالأوّلِ (المُبْدَل مِنْهُ) الطَّرْح؛ لكونِهِ منفصلًا ومستقلًّا فِي العملِ عن الثاني (البدل)، وهَذَا ما صَرَّحَ بِهِ أبو حيّان الأندلسيّ بقولِه: ((لا ينوي بالأوّلِ الطَّرْحَ))[3].

ويبدو أَنَّ مذهبَ سيبويه، ومن تَبِعَهُ (فِي أنَّ العاملَ فِي البدلِ هو نفسه العَامِل فِي المُبْدَلِ مِنْهُ) أقربُ إلى الدقةِ، ويعضدُ ذَلِكَ قول ناظر الجيش: ((ولا يخفى أنَّ كونه معمولًا لعاملٍ مقدرٍ ينفِي كونه تابعًا، والاتفاقُ عَلَى أنَّه تابعٌ، ولا شكَّ أنّه إذا كَانَ معمولًا لغيرِ العاملِ الأوّلِ كَانَ مستقلًّا بنفسِه، غير تابعٍ لشيءٍ قبله))[4].

فالمعروفُ أَنَّ البدلَ مِن التوابعِ، وفِي حالِ تقديرِ عَامِل للبدلِ غير العامل في المُبْدَلِ مِنْهُ سَيُخْرِجه عَن كونِهِ تابعًا، وكَأنَما صارَ البدلُ مع معموله المُقدَّر جملةً جديدةً مستقلةً، منفصلة عن جملةِ المُبْدَلِ مِنْهُ.

وكَمَا اختلف النَّحْوِيونَ فِي عاملِ البدلِ، اختلفوا أيضًا فِي طرحِ المُبْدَلِ مِنْهُ، فَمِنْهُمْ من ذَهَبَ إلى أَنَّ البدلَ إنْ كَانَ بَيَانًا للمُبدلِ مِنْهُ، وإعْلَامًا للسامعِ بمجموعِي الاسم، فلا يُنْوَى الاطِّراحُ فِي الأوّلِ عند سيبويه؛ لأنَّه قَصَدَ البيانَ بذَلِكَ، فكَمَا لَا يَجُوزُ أنْ يَكُوْنَ المؤكَّدُ، ولا المنعوتُ فِي نيَّةِ الطَّرْحِ، كذَلِكَ المُبْدَل مِنْهُ عَلَى جهةِ البيانِ لا يَكُوْن فِي نيَّةِ الطَّرْحِ، ولو كَانَ كذَلِكَ لما جَازَ أنْ نقولَ: (زيدٌ ضربتُه أخاك) عَلَى أنْ تَجْعَلَ

1 - شرح شذور الذهب: 563 .
2 - يُنظر: شرح الرضي عَلَى الكافية: 281/2 .
3 - ارتشاف الضرب: 1961/4.
4 - تمهيد القواعد: 3393/7 .

(أخاك) بدلًا من (الهاء) العائدة عَلَى (زيد)، ولو كانت (الهاء) فِي نيَّةِ الطَّرْحِ لكَانَ التقديرُ: (زيدٌ ضربتُ أخاك)، وهَذَا كلامٌ لا يصحُّ؛ لعدمِ وجودِ العائدِ عَلَى المبتدأ (زيد)[1].

ومَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ المتكلِمَ أرادَ إعْلَامَ السامع بمجموعي الاسم (البدل والمُبْدَل مِنْهُ) ولم ينوِ الطَّرْحَ بالمُبْدَلِ مِنْهُ، ولتوضيح ذَلِكَ نقولُ: (جَاءَ أخوك عليٌ) فـ(علي) بدلٌ من (أخوك)، وبهذه الجملة قَصَدَ المتكلِمُ إعْلَام السامع بمجموعي الاسم، أي: لا يُمكن أنْ تنويَ بـ(أخوك) الطَّرْحَ؛ لأنَّه سَيُوهِمُ عَلَى السامعِ معرفةَ مَنْ الذي جَاءَ، ولا يعرف من المقصودِ من الْكَلَامِ، أ هو علي أخوه أم علي آخر؟. وبذَلِكَ لا يمكنك طرح الأوّلِ (المُبْدَل مِنْهُ) من الْكَلَامِ؛ لأنَّ المتكلمَ قَصَدَ البيانَ بِكِلَيْهِمَا (البدل والمُبْدَل مِنْهُ).

أمّا المُبَرّد فكَانَ له رأي آخر خَالَفَ بِهِ سائر النَّحْوِيينَ، وهو أَنَّ البدلَ عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ فِي استعمالاتِه كلّها، إذْ يَقُوْلُ: ((اعْلَم أَنَّ الْبَدَلَ فِي جَمِيعِ الْعَرَبيَّةِ يَحلُّ مَحلَّ المُبْدَل مِنْهُ، وَذَلِكَ قَوْلك: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زيدٍ، وبأخيك أبي عبد الله)، فكَأَنَّك قُلْتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ ومَرَرْتُ بِأبي عبد الله))[2].

وهو قولٌ لم يتفقْ مَعَهُ الكثيرُ من النَّحْوِيينَ، وإلّا كيفَ سَيَكُوْن عنده البدل هو إعْلَامُ السامعِ بمجموعي الاسم، كَمَا ذهب سيبويه ؟ أو ببدلِ الغلطِ، نحو: (مَرَرْتُ برجلٍ حمارٍ) ؟ فلا يمكن أنْ يَكُوْنَ (الحمارُ) نفسه (الرجل)، بدليلِ أنَّ المتكلِمَ قدْ غَلَطَ وأخطأ في كلامِهِ، فَعَدَلَ بِهِ، وَأَتَى ببدلٍ (الحمار) يُصَحِّحُ فِيهِ غَلَطَهُ، أو حتى ببدلِ (بعض من كلٍّ)، كقولنا: (جَاءَ القومُ بعضُهم)، فـ(بعضُهم) غير (القوم)، وإنَّما هو جزءٌ من كلٍّ، ولِذا لا يمكن أنْ يُطرَحَ المُبْدَلَ مِنْهُ (القوم) من الْكَلَامِ؛ لتغيّر المَعْنَى إلى (جَاءَ بعضُهم)، والأمرُ مُخْتَلفٌ بَيْنَ الاِثْنَين.

ويبدو أَنَّ الذي دَعَا المُبَرّد إلى الْقَوْلِ: إنَّ المُبْدَل مِنْهُ فِي نيَّةِ الطَّرْحِ في استعمالاته كلها؛ أنَّه ظَنَّ أنَّ تَسْمِيتَهُ بدلًا يُوجِبُ أنْ يَكُوْنَ المُبْدَلُ مِنْهُ مطروحًا، أو عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ[3].

ولَعَلَّ المُبَرّدَ قَصَدَ بعبارةِ (فِي جميعِ العربيةِ) الطَّرْح فِي بدلِ الكلِّ من الكلِّ، بدليلِ الأمثلة التي أورَدَهَا (مَرَرْتُ برجلٍ زيدٍ، ومَرَرْتُ بأبي عبد الله) فهَذَا كُلُّهُ بدل كلٍّ من كلٍّ، ولا يمكن أنْ يغفلَ عن أنواعِ البدلِ الأخرى، ولَا سيّمَا أَنَّ المُبَرّدَ مِن أعمدةِ النحوِ العربي، ومِن المنظرين الأوائل لقواعدِهِ وأحكامِهِ.

ويرى الزمخشري مَعْنَى قولهم: (عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ) أَنَّ جملةَ البدلِ فِيها نيَّةِ طرحِ الأوّلِ؛ لأنَّه مُستقلٌ بنفسِهِ، لا مُتَمِمَ لمتبوعِه، كالتوكيدِ والصفةِ والبيانِ، وذَلِكَ لا يَعْنِي طرح الأوّلِ (المُبْدَل مِنْهُ) دائمًا، ولو أهدرناه فِي قولنا: (زيدٌ رأيتُ غلامَه رجلًا

1 - يُنظر: شرح المقدمة المحسبة: 423/2 .
2 - المقتضب: 211/4 .
3 - يُنظر: شرح المقدمة المحسبة: 424/2 .

صالحًا) لم يستقمْ الْكَلَامُ[1]، أي: لو أَنَّك طرحتَ المُبْدَلَ مِنْهُ (الهاء) فتكون الجملةُ (زيدٌ رأيتُ غلامَ رجلًا صالحًا) لم يستقمْ الْكَلَامُ، وَصَارَ مُبْهَمًا.

ومن الواضحِ أَنَّ المُرادَ بطرحِ المُبْدَلِ مِنْهُ إنَّما يَكُوْن عَلَى النيَّةِ، أي: من جهةِ المَعْنَى لا اللفظِ، وإلّا فُرِّطَ بالغرضِ الأصلي من البدلِ، وهو البيانُ، فلَا يَجُوزُ طرح المُبيَّن، فعندها تَذْهَبُ فَائِدَةُ البيان.

ومَنَعَ أبو القاسم السهيليّ طرحَ المُبْدَل مِنْهُ إذَا كَانَ البَدَلُ بعضًا من كلٍّ، نحو: (أكلتُ السمكةَ رأسَها) فالضمير (الهاء) عائد عَلَى السمكةِ، وهو بدلُ بعضٍ من كلٍّ، فِيَكُوْن المَعْنَى (لم يتناول السمكةَ إلّا رأسها) وخروج سائرها من أنْ يَكُوْنَ مأكولًا[2].

عَلَى حين أضَافَ الرضيُّ الاستراباذي (ت686ه) بدلَ الاشتمالِ إلى بدلِ بعضٍ من كلٍّ، فِي أنّ متبوعَهُ ليس فِي حُكمِ الطَّرْحِ؛ لوجوبِ عَودِ الضميرِ عَلَيْهِمَا[3]؛ لأنَّ بدلَ الاشتمالِ: هو ((ما كَانَ بَيْنَهُ وبَيْنَ الأوّلِ مُلَابَسَة بغيرِ الكليةِ والجزئيةِ ... واتِّصَالُ هَذَا البدل بضميرٍ يَرْبِطُهُ بالمُبْدَلِ مِنْهُ - ولو تقديرًا - واجبٌ عند الجمهور))[4]، أي: إنَّ هَذَا النوع يَكُوْن مشتملًا عَلَى البدلِ، بمَعْنَى أنَّ بدلَ الاشتمالِ يَكُوْن فِيهِ البدلُ شيئًا متعلقًا بالمُبْدَلِ مِنْهُ لا جزءًا مِنْه، ويتّصلُ بِهِ ضمير يعودُ عَلَى المُبْدَلِ مِنْهُ، وهَذَا الضميرُ يَكُوْن مطابقًا له فِي الإفرادِ والتذكيرِ، ومثال ذَلِكَ (أعجبني الطبيبُ عطفُه)، فـ(عطفُه) بدلُ اشتمالٍ من (الطبيبِ)، ولو كَانَ المُبْدَلُ مِنْهُ (الطبيب) عَلَى نيَّةِ الإلْقَاءِ، أو الطَّرْحِ لكَانَ الْقَوْل: (أعجبني عطفُه)، وفيه ضمير غير عائدٍ عَلَى شيءٍ، وهَذَا غيرُ جائزٍ.

وَذَهَب أبو حيّان الأندلسيّ إلى منعِ إبدالِ المُضمرِ من المُضمرِ فِي بدلِ كلٍّ من كلٍّ، نحو: (رأيتك إيّاك)، فمنع أنْ يَكُوْنَ (إيّاك) بدلًا من الكافِ فِي (رأيتك)، وحَمَلَه عَلَى التوكيدِ[5]، ولأنَّك ((إذا جعلتَ (إيّاك) بدلًا من الكافِ لم يحسن توكيده، لأنَّه متروك؛ لأنَّ المُبْدَل مِنْهُ فِي نيَّةِ الطَّرْحِ))[6].

أمّا ابن قَيِّمِ الجَوْزِيَّة (ت751ه) فَقَالَ: إنَّ ((قولهم: (الأوّل فِي البدلِ فِي نيَّةِ الطَّرْحِ) كلامٌ لا يصحُّ أنْ يُؤخذَ عَلَى إطلاقِه، بل البدلُ نوعان: نوعٌ يَكُوْنُ الأوّلُ فِيهِ فِي نيَّةِ الطَّرْحِ، وهو بدلُ البعضِ من الكلِّ وبدلُ الاشتمالِ؛ لأنَّ المقصودَ هو الثاني لا الأوّل... ونوعٌ لا يُنْوى فِيهِ طرح الأوّلِ، وهو بدلُ الكلِّ مِن الكلِّ، بل يَكُوْنُ الثاني فِيهِ بمنزلةِ التكريرِ، والتوكيدِ، وتقويةِ النسبةِ))[7].

---

1 - يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب: 157 .
2 - يُنظر: نتائج الفكر في النحو: 288 .
3 - يُنظر: شرح الرضي عَلَى الكافية: 375/1 .
4 - شرح كتاب الحدود في النحو: 265 .
5 - يُنظر: ارتشاف الضرب: 1963/4 .
6 - المصدر نفسه: 1963/4 .
7 - بدائع الفوائد: 438/2 .

جَعَلَ ابن القيّمِ بدلَ (كلٍّ من كلٍّ) وبدلَ (بعضٍ من كلٍّ) فِي نيَّةِ الطَّرْحِ؛ فأمّا بدلُ (كلٍّ من كلٍّ)، فإنَّ البدلَ يطابقُ المُبْدَلَ مِنْهُ ويساويه فِي المَعْنَى، كقولك: (مَرَرْتُ بأخيك زيدٍ) فـ(الأخ) هو نفسه (زيد)، فالبدلُ والمُبْدَلُ مِنْهُ متطابقان فِي المَعْنَى، لذا جَازَ أنْ يُطرحَ أحدهُمَا، وهو الأوّلُ (المُبْدَل مِنْهُ)، وكذا الحالُ مع بدل (بعضٍ من كلٍّ)، فإنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ فِي هَذَا النوع يقبلُ التجزئةَ، فِيَكُوْنُ البدلُ بعضًا مِنْهُ، أو جزءًا مِنْهُ، كقولك: (جاءَ القومُ بعضُهم) فـ(بعضُهم) بدلُ (بعضٍ من كلٍّ)، فإنَّك لو طرحتَ المُبْدَلَ مِنْهُ (القوم)، فإنَّ المَعْنَى سيُقدَّر بـ: (جاءَ بعضُ القومِ)، وفي البدلِ ضميرٌ يعودُ عَلَى المُبْدَل مِنْهُ، لِذا جازَ أنْ يُطرحَ المُبْدَلُ مِنْهُ من الْكَلَامِ.

أمّا ناظر الجيش فعنده أنَّ المبدلَ منه ((منويُّ الطَّرْح مَعْنًى, لا لفظًا))[1].

وَنَفْهَمُ ذَلِكَ فِي جملةِ (جَاءَ زيدٌ أخوك) فـ(أخوك) بدلٌ، و(زيدٌ) مُبدلٌ مِنْهُ، والمُبْدَلُ مِنْهُ منويٌّ طرحه مِنْ حيث المَعْنَى فقط، فِيَكُوْنُ المَعْنَى (جَاءَ أخوك)، فالمُتَلَقي يَعْرِفُ أنَّ (أخوك) هو نفسه (زيد)، لذا طُرِحَ مِنْ حيث المَعْنَى, لَا مِنْ حيث اللفظ؛ لأنَّ (زيد) فاعل، وهو عمدةٌ فِي الْكَلَامِ، لِذا لا يُمكن طرحه مِنْ حيث اللفظ.

وَذَهَبَ الشاطبي إلى ((أنَّهُم أخبروا عَن الأوّلِ مَنْبَهَةً عَلَى أَنَّهُ لَيسَ فِي نيَّةِ الطَّرْحِ البَتَّة ... ويَدُلُّ عَلَى أَنَّ الأوّلَ ليس فِي نيَّةِ الطَّرْحِ قَوْلُهُمْ: (زيدٌ ضَرَبْتُهُ أبا بكرٍ)، فَلَو كَانَ الأوّلُ فِي نيَّةِ الطَّرْحِ لَما جَازَتْ المَسْأَلَةُ؛ لِخُلَوّها مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ مِن الخبرِ، وهو جملةٌ، إلى المبتدأ))[2]، فلا يُمكنُ طرح المُبْدَل مِنْهُ (زيدٌ)؛ لوجودِ ضَمِيرٍ فِي البدلِ (الهاء) يَعُودُ عَلَى المُبْدَلِ مِنْهُ، فلو طُرِح المُبْدَلُ مِنْهُ، فإنَّ الضَمِيرَ لا يَعودُ عَلَى شيءٍ، وهَذَا غيرُ جائزٍ كَمَا وَضَّحنا ذَلِكَ.

ومِن المحدثين الدكتور فاضل السامرائي الذي خَالَفَ القدماءَ فِي طَرْحِ المُبْدَل مِنْهُ، إذْ يَقُوْلُ: ((رأيُ النحاةِ أنَّ البدلَ عَلَى نيَّةِ إحلالِهِ محلَّ المُبْدَل مِنْهُ، وأَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ عَلَى نيَّةِ السقوطِ، فِيهِ نظرٌ؛ فإنَّ المَعْنَى يَخْتَلِفُ إذا ذُكِرَ المُبْدَل مِنْهُ، وإذا فَرغَ الاستثناء، وعَلَى ذَلِكَ فهَذَا الفَرْقُ غَيرُ وَارِدٍ))[3]، فمَعْنَى جملة (لمْ يَزرني أصدقائي إلّا خالدٌ) ليس كمَعْنَى (لم يزرني إلّا خالدٌ) إذا كَانَ البدلُ عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ؛ لأنَّ المَعْنَى مُختلف، فَفِي الجملةِ الأولى جَعلتَ خالدًا من أصدقائِك، وقدْ اسْتَثْنَيتَهُ مِنْهُم، وقدْ يَكُوْن زارَكَ أحدٌ من غيرِ أصدقائك، أمّا الجملةُ الثانيةُ (لم يزرني إلّا خالدٌ) فدالَّةٌ عَلَى أنَّهُ لمْ يزرك أحدٌ من أصدقائِك، أو من غيرهم إلّا خالد، فالمُبْدَلُ مِنْهُ له مَعْنًى وفائدة[4].

بَقِيَ أنْ نَعلَمَ أنَّ عبارةَ (المُبْدَل مِنْهُ فِي حُكمِ الطَّرْحِ) جَاءَتْ بِتَسْمِيَةٍ أخرى، وهي (حُكم الساقطِ)، إذ ذَكَرَ المنتجب الهمذاني (ت643ه) عبارة ((أنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ يَجِبُ أنْ

1 - تمهيد القواعد: 3393/7 .
2 - المقاصد الشافية: 221/5 .
3 - معاني النحو: 257/2 .
4 - يُنظر: المصدر نفسه: 256/2-257 .

يَكُوْنَ فِي حُكمِ الساقطِ))[1]، وتابعه فِي ذَلِكَ ابن هشام[2]، وخالد الأزهري[3]، والسيوطي (ت911ه)[4].

ومِنْ هُنَا نَصِلُ إلى نتيجةٍ مفادها أَنَّ عبارةَ (المُبْدَل مِنْهُ عَلَى نيَّةِ الطَّرْحِ) ليست بمعنى أَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ ساقطٌ ومَلغِيٌّ مِنْ الْكَلَامِ، بَل قَدْ يَكُوْنُ هو الركيزةُ الأساسية التي يعتمد عليها معنى الْكَلَام، وأَنَّ السياقَ من يُحَدِّدُ ذَلِكَ، ومثالُ ذَلِكَ قوله تَعَالَى: ﴿ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ﴾ [الأنعام: من الآية 100]، فكلمةُ (الجنّ) بدلٌ مِنْ (شركاء)، بمَعْنَى (جعلوا الجنّ شركاء لله)، فلا يمكن إسقاط المُبْدَل مِنْهُ - خارج السياق القرآني- لأنَّه مَدَار مَعْنَى الآيةِ الكريمةِ.

المسألةُ السادسةُ: طَرْحُ المثنى المُؤَنَّثِ فِي بابِ الإضمارِ:

اختلفَ النَّحْوِيونَ فِي تثنيَّةِ (أَنْتَمَا وهُمَا)، فَذَهَبَ بعضُهم إلى أنَّها تثنيَّةٌ صِناعيةٌ، أي: مأخوذةٌ من مفردٍ، ويمكن جمعها (أَنْتَ، وأَنْتَمَا، وأَنْتَم)، وذهب آخرون إلى أنَّها ليستْ بتثنيَّةٍ صناعيةٍ، أي: ليستْ مأخوذة مِنْ مفردٍ، وإنَّمَا هي صيغةٌ مرتجلةٌ، وموضوعةٌ للتثنيَّةِ[5]، قَالَ ابنُ الحاجبِ: ((إنَّما كَانَ المثنى المُؤَنَّث فِي بابِ الإضمارِ مُطَّرَحًا فِي قولِه: (أَنْتَمَا وهُمَا) وشبههُمَا لأمرينِ، أحدهُمَا: أنَّه كَثُرَ فِي: ضَرَبَتَا وَرَمَتَا، كضَرَبَا وَرَمَيَا؛ لكون التاءِ دالة عَلَيْهِ، ثم حملَ البواقي عَلَيْهِ؛ إجراءً لبابِ المضمرات مجرى واحدًا. والثاني: إرادةُ الاختصار فِيما لم يكثرْ بخلافِ المفردِ والمجموعِ، فَاغْتُفِرَ اللبسُ فِي القليلِ؛ للاختصارِ، ولم يُغْتَفَرْ فِي الكثيرِ))[6].

ويُفْهَمُ من كلامِه أنَّ المثنى المؤنث الغائب (باب الإضمار) تُطْرَحُ مِنْهُ النون؛ لأنَّ أصلَ تثنيَّة المفردِ يَكُوْنُ بـ(الألفِ والنونِ)، نحو: بِنْتٍ بنتينِ، وطالبةٍ طالبتينِ، وغيرهما، إلّا أنَّ الضمائرَ الخاصةَ بتثنيَّةِ المثنى المؤنثِ، مثل (أَنْتَمَا وهُمَا) تُطْرَحُ مِنْهَا النون، إذ الأصلُ فِيهَا (أَنْتَمان وهُمَان) حملًا عَلَى أصلِ تثنيَّة المثنى المؤنثِ بالألفِ والنونِ، والسببُ فِي ذَلِكَ - كَمَا بيَّنَ ابنُ الحاجب - أنَّه قَدْ كَثُرَ حذفُ النونِ فِي تثنيَّةِ الأفعالِ المؤنثةِ، نحو: ضَرَبَتَا وَرَمَتَا، ولم يُسمع الْقَوْلُ بـ: (ضربتان ورمتان)، ولا سيَّمَا أَنَّ (التاءَ) فِي (ضَرَبَتَا وَرَمَتَا) دالةٌ عَلَى تثنيَّةِ المؤنثِ فِيهَا، إضافة إلى أنَّه أرادَ الاختصارَ فِي التثنيَّةِ؛ لأنَّها قليلةٌ إِذَا مَا قِيسَت بالمفردِ والجمعِ، لذا لم يُحدثْ حذفُ النونِ منها لبسًا فِيهَا.

---

1 - الفريد في إعراب القرآن المجيد: 312/1 .
2 - يُنظر: شرح شذور الذهب: 479/2 .
3 - يُنظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 123 .
4 - يُنظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار: 322/3 .
5 - يُنظر: شرح المفصل: 354/2 .
6 - أمالي ابن الحاجب: 889/2 .

وكان الزجاجي قد نقل عن ابن كيسان (ت299ه) أنه سمعَ: ((أبا العباسِ أحمدَ بن يحيى ثعلب يَقُوْلُ فِي (أَنْتَمَا وأَنْتَم): زِيدَت الميمُ فِي تثنيَّةِ الاسمِ وجمعِه؛ لِقِلَّتِهِ ... لأنَّ هَذَا اسمٌ، والميمُ من زوائدِ الأسماءِ))[1]؛ لأنَّ مفردها (أَنْتَ)، وهذه (الميمُ) زائدةٌ عَلَى أحْرُفِ الكلمةِ فِي التثنيَّةِ والجمعِ، وعَلَّلَ ثعلب ذَلِكَ؛ بأنَّ (أَنْتَ) ضميرٌ، والضمائرُ أسماءٌ، وحرفُ الميمِ يَكُوْنُ مِن زوائدِ الأسماءِ فقط.

نَفْهَمُ من ذَلِكَ أنَّ (أَنْتَمَا وهُمَا) فِيهَا اطراح لنونِ التثنيَّة، إذْ إنَّ الأصلَ فِيهمَا عنده (أَنْتَمان وهُمَان)؛ لأنَّه جعلهُمَا اسمين، والاسمُ يُفْرَد ويُثنى ويُجْمَع.

أمّا أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠ه) فَفَرَّقَ بَيْنَ (أَنْتَ) و(أنا) في التثنية، وجَوَّزَ تثنيَّة (أَنْتَ)، إذ يَقُوْلُ: إنَّ (((أَنا) لَا تَثْنية لَهُ من لَفظه إلَّا بـ(نَحن)، ويَصلحُ (نَحن) فِي التّثنية وَالْجمع، فَإِن قِيل: لمَ ثَنَّوا (أَنْتَ) فَقَالُوا: أَنْتُمَا، وَلم يثنوا (أَنا) ؟ قِيل: لمَا لم تجزْ: (أَنا وَأَنا، لرجُل آخر)، لم يُثَنّوا، وَأمّا (أَنْتَ) فَثَنَّوه بـ(أنتما)؛ لِأَنَّك تُجيزُ أَنْ تقولَ لرجلٍ: أَنْتَ وَأَنْتَ، لآخر مَعَه، فَلذَلِك ثُنِّي))[2].

ومِنْهُ يُفْهَمُ أنَّ (أَنْتَما) هي تثنيَّة (أَنْتَ)، فهي عنده ليست ألفاظًا مرتجلةً موضوعةً لِتَدلَّ عَلَى التثنيَّةِ، أمّا دليلُه عَلَى ذَلِكَ فهو مُوازَنَة ضمير المخاطبِ (أَنْتَ) بضميرِ المتكلمِ (أنا)، إذْ إنَّ (أَنْتَ) تثنيتها (أَنْتَما)، بدليلِ أنَّك تقولُ لرجلٍ: (أَنْتَ)، و(أَنْتَ) لرجلٍ آخر معه، وتُثَنيهُمَا بـ(أَنْتَما)، وبِهَذَا تكونُ (أَنْتَما) هي تَثْنيَة (أَنْتَ) للمذكرِ، و(أَنْتَ) للمؤنثِ، عَلَى حين أنَّ (أنا) لَا يُمكِنُكَ أنْ تقولَ: (أَنا) و(أَنا) لرَجلٍ آخَرَ، فلا يُمكِنُكَ أنَّ تُثَنيهُمَا.

ويبدو أنَّ وجهَ الموازنةِ التي أَورَدَهَا الأزهري فيها نظرٌ؛ لكونه جَعَلَها بَيْنَ شيئين مُخْتَلِفَيْنِ، فـ(أَنْتَ) هو ضميرُ خِطابٍ، و(أنا) ضميرُ متكلمٍ، وشتان ما بَيْنَ الاِثْنَين، والذي يجمعهُمَا كونهُمَا من الضمائرِ المفردةِ.

أمّا ابن جني فَقَالَ: إنَّ ((أَنْتَمَا لَيْسَ تَثْنيَة (أَنْتَ)، إذ لَو كَانَ تَثْنيَة لوَجَبَ أَنْ تَقولَ فِي (أَنْتَ): أَنْتَان، وَفِي (هُوَ) هوان، وَفِي (هِيَ) هيان، فَكَذَلِكَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُشَكَّ فِي أَنَّ (هَذَانِ) لَيْسَ تَثْنيَة هَذَا، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ صِيغَ لِيَدُلَّ عَلَى التَّثْنيَةِ، كَمَا صِيغَ (أَنْتَمَا) و(هُمَا) يدلُّ كلّ وَاحدٍ مِنْهُمَا عَلَى التَّثْنيَةِ، وَهُوَ غير مثنى عَلَى حدِّ زيد وزيدان))[3].

يُفْهَمُ من نصِّه أنَّ (أَنْتَمَا) ليست تثنيَة (أَنْتَ)، وإنّمَا هي صِيغةٌ موضوعةٌ للدلالةِ عَلَى المثنى المذكرِ والمؤنثِ، بدليلِ أنَّها لو كانت مثنى (أَنْتَ) لكانت (أَنْتَان)؛ لأنَّ تثنيَة المفردِ يَكُوْنُ بإضافةِ ألف ونون، أمّا هذه الصِيغة فمختلفة، وهي (أَنْتَمَا)، وكذا الأمر فِي (هُمَا)، إذ لو كانت مثنى لـ(هو) لكانت (هوان)، والأمرُ مُختلفٌ بَيْنَ (هُمَا

1 - مجالس العلَّماء: 104 .
2 - تهذيب اللغة، (باب النون والميم): 408/15، وينظر: لسان العرب، (فصل الألف): 37/13، وتاج العروس (باب النون/فصل الهمزة عَلَى النون): 209/34 .
3 - علل التثنية: 77-78، ويُنظر: سر صناعة الإعراب: 133/2 .

وهوان). لِذَا فإنَّ (أَنْتَمَا وهُمَا) عند (ابن جني) هي صِيغٌ موضوعةٌ لتدلَّ عَلَى التثنيَةِ، وليست مثنى لـ(أَنْتَ وهو).

يتضح من رأي ابن جني أنَّ (أَنْتَمَا وهُمَا) ليس فِيهمَا اطراح لنونِ التثنيَةِ، وإنَّما هي صِيغٌ مرتجلةٌ، وثابتةٌ، للدلالةِ عَلَى المثنى المذكرِ أو المؤنثِ.

أمّا ابن الأثير فلم يخرجْ عَمَّا ذَهَبَ إليه ابن جني، غير أنَّه جَعَلَ الألفَ فِي (أَنْتَمَا) علامة عَلَى التثنيَّةِ، والميمُ فاصلةٌ بَيْنَ الواحدِ والإِثْنَين[1].

نَخْلُصُ مِمَّا سَبَقَ إلى أنَّ أبا منصور الأزهري وابن الحاجب جعلا (أَنْتَما وهُمَا) تثنيَة لضميرِ المفردِ المذكرِ (أَنْتَ وهو)، وضمير المفردِ المؤنثِ (أَنْتِ وهي)، فـ(أَنْتَما وهُمَا) يمكن أنْ نأخذَ مِنْهَما مفردًا (أَنْتَ أَنْتِ، وهو هي)، وجمعًا (أَنْتَم أَنْتَن، وهُم هنَّ)، فهي قابلةٌ للاشتقاقِ، ويمكن الأخذ مِنْهَا بأكثرِ من صِيغةٍ، بمعنى أنَّ فيها اطِّراحًا للنونِ في التثنية, عَلَى حين جَعَلَ آخرون (أَنْتَما وهُمَا) صِيغًا مرتجلةً موضوعةً للدلالةِ عَلَى المثنى، أي: ليس فيها اطِّراح للنونِ, فهي صِيغٌ ثابتةٌ لا يمكن الاشتقاق منها.

1 - يُنظر: البديع في علم العربية: 8/2 .

الفَصْلُ الثاني:
الطَّرْحُ فِي الأَفْعَالِ

الطَّرْحُ في الدَّرْسِ النَّحْوِيّ لم يقتصرْ على الأسماءِ فقط، بل شَمَلَ الأسماءَ والأفعالَ والحروف، فقد قُسِّمَتِ المسائلُ في هذا الفصل على ثلاثةِ مباحث، ضمَّ المبحثُ الأوّل مسائل الطَّرْحِ في الأفعالِ الماضيةِ، وهي أربعُ مسائل، تنوعت فيها الأفعالُ بين الماضي التام، والماضي المبني للمجهول، والماضي الناقص. أمّا المبحثُ الثاني فاشتملَ على ثلاث مسائل في الطَّرْحِ في الأفعالِ المضارعةِ. وأمَّا المبحثُ الثالثُ فضمَّ مسألةً واحدةً للطَّرْحِ في فعلِ الأمرِ، وهي مسألةُ (طرح فعلِ الأمرِ من المصدرِ المضافِ).

المبحثُ الأوّلُ: الطَّرْحُ في الفعل الماضي:

أوّلًا: طرحُ همزةِ الوصلِ من الفعلِ الماضي:

المسألةُ الأولى: طرحُ همزةِ الوصلِ من الفعلِ (اسْتَتَرَ):

قالَ ابنُ أُمِّ قاسم المراديّ (ت749ه): ((اعلم أنَّ الإدغامَ في (اسْتَتَرَ) ونحوه يُوجِبُ طرحَ همزةِ الوصلِ من أوّلِهِ؛ لتحرُّك الساكن بحركةِ النقلِ، فلذلك قِيلَ فيه: (سَتَّرَ)))[1].

إنَّ أصلَ الفعلِ (اسْتَتَرَ) هو (سَتَرَ)، و(اسْتَتَرَ) على وزن (افْتَعَل)، ويتّضحُ فيه أنَّ فاءَ الفعلِ ساكنةٌ في (اسْتَتَرَ)، و((لا يجوزُ الابتداءُ بالساكنِ))[2]، عندها ((لا بُدَّ من همزةِ الوصلِ؛ لتعذّرِ الابتداءِ بالساكنِ))[3]، فتُدغم التَاءان في (اسْتَتَرَ)؛ لأنَّه ((اجتمع حرفان مُتحركان من جنسٍ واحدٍ، سكّنوا الأولَ منهما، وأدغموه في الثاني))[4]، فإنْ كانَ الساكنُ متقدمًا على تاءين، أولاهما تاء الافتعالِ، جازَ الإدغامُ والفَكُّ، وإذا أدغمْتَ نقلتَ حركةَ الأوّلِ إلى الساكنِ قبلها، حاذفًا همزة الوصلِ[5].

فالفعلُ (اسْتَتَرَ) بعد الإدغامِ يكون (سَتَّرَ)، فـ((استغنوا عن همزةِ الوصلِ؛ لعدمِ الاحتياجِ إليها؛ لزوالِ الابتداءِ بالساكنِ))[6]، فبتحريك السينِ يزولُ سببُ مجيءِ همزةِ الوصلِ، لذا تُطرَحُ من أوّلِ الفعلِ؛ لعدمِ الاحتياجِ إليها.

ونلحظُ أنَّ كثيرًا من النحويين قالوا:(طرح همزة الوصل)، ولم يقولوا: (حذف همزة الوصل)، كالمرادي[7]، والطيبي[8]، والأشموني (ت929ه)[9]، وخالد

1 - توضيح المقاصد والمسالك: 1645/3 .
2 - الإنصاف (م 105): 601/2 .
3- شرح المفصّل: 307/5 .
4 - أسرار العربية: 286 .
5 - يُنظر: شرح الكافية الشافية: 2183/4 .
6 - شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: 105 .
7- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 1645/3، 1648 .
8- ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: 700/1 .
9- ينظر: شرح الأشموني: 161/4 .

الأزهري[1]، ولعلَّ السبب في ذلك أنَّ ((طرحَ الهمزةِ على القياسِ دون الحذفِ؛ لما لزم أنْ يكونَ فيها عوضٌ؛ لأنَّ المحذوفَ القياسي مَلقيٌّ من اللفظِ، مَبقيٌّ في النيَّةِ))[2].

بمعنى أنَّ لِلْمَحْذُوفِ عِوَضًا، أي: (تقديرًا)، ولو قُلتَ بحذفِ همزةِ الوصلِ فإنَّكَ تنوي وجودَها في الكلمةِ وتُقدّرُهَا، على حين أنَّهم قالوا بطرحِها؛ لأنَّهم لا ينوون وجودها في الكلمةِ، لأنَّ ((المُطَّرَحَ: الذي لا يكونُ له وجهٌ يُحمَلُ عليه))[3].

أمّا حكمُ هذه المسألة فجواز الإدغامِ والفكِّ على سواء؛ ذلك أنَّ بني تميم يدغمون، وأهل الحجازِ يفكّون، أي: إنَّ همزةَ الوصلِ مطَّرحةٌ على لغةِ تميمٍ، وغير مطّرحة على لغةِ أهل الحجازِ[4].

المسألةُ الثانيةُ: طرحُ الهمزةِ من الفعلِ الماضي المبني للمجهولِ (سِيئَت): وذلك في قولِه تعالى: ﴿ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ﴾ [الملك: 27].

قالَ الزجّاجُ: ((وقوله: ﴿ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ﴾، وقُرِئَت (سُيْئَتْ) بِإشْمَامِ السِين الضَمَّ، ويجوزُ (سِيَتْ) على طرحِ الهمزةِ، وإلقاء الحركةِ على الياءِ، والمعنى: فلما رأوا العذابَ زلفةً، أَيْ: قريبًا، سِيَتْ وجوه الذين كفروا))[5]، أي: طرح الهمزة من (سِيْئَتْ), ونقل حركة الهمزةِ المطروحة لحرفِ (الياء) قبلها.

ونلحظُ أنَّ (سِيْئَتْ) وَرَدَتْ في القرآنِ مكسورةً عند بنائها للمفعولِ[6], والضمُّ أصلٌ فيها، كـ(قُولَ), و(حُولَ), و(سُوِقَ), و(غُيضَ), و(سُيِئَت)[7]، والذي يكسرها؛ فلاستثقال الضمةِ فيها؛ وطَلَبًا لِلْخِفَّةِ[8]، والأصلُ فيها ((سُئِيَ وسُئِيَتْ، فقُلبت حركةُ الواوِ على السينِ، فانقلبت ياءً))[9]. ومعنى (سِيئَت) أي: ((قَبُحَتْ وجوهُهم بالسَّوادِ))[10].

يتّضحُ ممّا سبقَ أنَّ حكمَ طرحِ الهمزةِ من الفعلِ (سِيئَت) -خارج النصّ القرآني- جائزٌ، أي: (سِيَتْ), ويؤيد ذلك ما ذكره الزجاج في قوله: (ويجوزُ سِيَتْ على طرح الهمزةِ، وإلقاء الحركة على الياءِ). ولعلَّ هذا الطَّرْح هو من بابِ التسهيلِ اللّغوي في تخفيفِ الهمزةِ وتسهيلِها.

---

1 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 763/2 .
2 - فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: 700/1 .
3 - المقتصد في شرح الإيضاح: 498/1 .
4 - ينظر: شرح الأشموني: 161/4، وشرح التصريح على التوضيح: 763/2 .
5 - معاني القرآن وإعرابه: 200/5-201 .
6 - الذي قرأ بإشمام السين الضمّ هو نافع، وابن عامر، والكسائي، ورويس عن يعقوب، وقرأ الباقون بالكسر (كسر السين), ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 3275/5.
7 - ينظر: معاني القراءات: 135/1 .
8 - ينظر: المصدر نفسه: 136/1، والجامع لأحكام القرآن: 220/18 .
9 - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 3275/5 .
10 - التفسير الوسيط: 331/4 .

ثانيًا: طَرْحُ الفعلِ (زَالَ) بعد (قَدْ):

قَالَ الزمخشري في حديثِهِ عن (طرحِ الفعلِ بعد قَدْ): ((ويجوزُ طَرْحُ الفعلِ بعدها إذَا فُهِمَ، كقولِه[1]:

أَفِدَ التَّرحُّلُ غَيْرَ أَنّ رِكَابَنَا لمّا تَزُلْ برِحَالِنَا وكأَنْ قَدِ))[2].

(قَدْ) من الحروفِ المُختصّةِ بالدخولِ على الأفعالِ، ولا يأتي الاسمُ بعدها، فهي مُشابهةٌ لـ(السين، وسوف) في اخْتِصاصِهما بالفعلِ، إلّا أنَّ (السين، وسوف) تدخلان على الفعلِ مباشرةً، فلا يجوزُ الفصلُ بيْنهما، وبيْنَ الفعلِ بفاصلٍ[3]، أمّا (قَدْ) فَقَدْ يَفْصِلُ بينها وبيْنَ الفعلِ فاصلٌ، كالقسمِ؛ لأنَّها لتوقّعِ فعلٍ، ذَلِكَ أنّ القسمَ لا يفيدُ معنى زائدًا، وإنَّما لتوكيدِ معنى الجملةِ، نحو: قَدْ واللهِ أحسنتَ[4].

وفي بيت النابغة المذكور، يتَّضحُ ((طرحُ الفعلِ بعدَ (قَدْ)، لدلالةِ ما تقدَّمَ عليه))[5].

ونلحظُ أنَّ الزمخشري جوَّزَ طرحَ الفعلِ بعد (قَدْ)، غير أنَّه لم يُصرحْ بالفعلِ المطروح، ولا بطرحِه بعد (قد)؛ لأنَّ الشاعرَ حينما وقفَ على (قَدْ) لم يأتِ بفعلٍ بعدها، إنّما هذا الفعلُ قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ في البيتِ، وَعَوَّلَ الشاعرُ على إدْرَاكِ السامعِ والقارئِ في فهمِهِ، لذَا حَسُنَ الوقوفُ عند (قَدْ).

أمّا السيرافيُّ فَقَدَ صرَّحَ بالفعلِ المحذوفِ بعد (قَدْ)، وعلّلَ ذلك بأنَّ طولَ زمانِ (قَدْ) و(لمَّا)، جوَّزَ حذفُ الفعلِ منهما، والتقدير: كأن قَدْ زَالَتْ[6]، أي: ((زَالَتْ لقربِ وقتِ زوالِهَا وَدُنُوِّه))[7]، فكأنَّهم اتَّسعوا في حذفِ الفعلِ بعد (قَدْ)؛ لأنَّها لِتَوَقُّعِ فعلٍ بعدها، أي: لا يكونُ بعدها غير الفعلِ، لذَا ساغَ حذفُ الفعلِ بعدَ (قَدْ)، لدلالتِهَا عليه[8].

وأَورَدَ ابنُ جني شَبَهًا بيْن (ال) و(قَدْ) في حذف ما بعدها، إذْ يقولُ: ((وَذَهَبَ الخليلُ إلى أنَّ (ال) حرف التعريف بمنزلةِ (قَدْ) في الأفعالِ، وأنَّ الهمزةَ واللامَ جميعًا للتعريفِ، وحُكِيَ عَنْهُ أنَّه كانَ يُسميها (ال) كقولِنا (قَدْ)، وأنَّه لم يكنْ يقولُ الألفَ واللامَ، كما لا يقولُ في (قَدْ): القاف والدال ... ويقوي ذَلِكَ أيضًا قولُ الآخر[9]:

دَعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَأَلحِقْنَا بِذَلْ
بالشَّحْم إنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

---

1 - البيت للنابغة الذبياني، وقد سبق تخريجه في ص23 من هذه الرسالة .
2 - المفصّل في صنعة الإعراب: 433 .
3 - ذكرَ ابنُ هشام في مواضع الاعتراض الموضع ((الرَّابِع عشر بَين حرف التَّنْفِيس وَالْفِعْل كَقَوْلِ:
وما أدْري وسوفَ إخالُ أدْري اقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِساءُ))، مغني اللبيب: 513/2 .
4 - يُنظر: شرح المفصّل: 94/5 .
5 - المصدر نفسه: 94/5 .
6 - ينظر: شرح كتاب سيبويه: 199/3، وسر صناعة الإعراب: 17/2، وشرح التسهيل: 109/4 .
7 - التفسير البسيط: 473/1 .
8 - ينظر: شرح المفصّل: 36/5 .
9 - الرجز منسوب إلى غيلان بن الحريث الربعي، وهو من شواهد: كتاب سيبويه: 174/4، 325/3، والمقتضب:84/1، 94/2، واللامات: 41.

فإفراده (ال) وإعادته إياها في البيتِ الثاني يدلُّ من مذهبِهم على قوةِ اِعتقادِهم لقطعِها، فصَارَ قطعهم (ال) وهم يريدون الاسمَ بعدها، كقطعِ النابغة (قَدْ) وهو يُرِيدُ الفعلَ بعدها، وَذَلِكَ قوله:

أَفِدَ التَّرحُّلُ غَيْرَ أَنّ رِكَابَنَا لمّا تَزُلْ برِحَالِنَا وكأَنْ قَدِ

ألَا ترى أنَّ التقديرَ فيه: (وكأنْ قَدْ زَالَتْ)، فَقَطَعَ (قَدْ) من الفعلِ، كقطعِ (ال) من الاسمِ))[1].

إنَّ (ال) في الاسمِ بمنزلةِ (قَدْ) في الفعلِ، وإنَّ (ال) لا تردُ من دون اسمٍ بعدها، وكذا الأمر مع (قَدْ)، فإنَّها لا تردُ في الكلامِ مفردةً، غير أنَّه وردَ كلٌّ منهما مقطوعًا ومطروحًا ما بعدهما، وأنّ إفرادَ (ال) في الرجزِ، والأصل: بذا الشحم، لعدم استقامة الوزن الشعري، وإعادتها مرة أخرى في (بالشَّحْمِ) دليلٌ على قطعِها عمَّا بعدها، وأيضًا مجيءُ (قَدْ) في قولِ النابغة في (وكأَنْ قَدِ) مقطوعٌ ومطروحٌ ما بعدها، وتقديرُ ما بعدها بـ(وكأنْ قَدْ زَالَتْ)، وجملةُ (زَالَتْ) مُقدّرةٌ من لفظِ الفعلِ بدلالةِ قوله: (لمَّا يزل) الذي سَبَقَ ذكره في البيتِ قبلها[2].

نَخْلُصُ من رأي ابن جني إلى أنَّ (ال) و(قَدْ) قَدْ يردُ كلٌّ منهما في استعمالٍ نادرٍ فيكون ما بعدها مقطوعًا ومطروحًا، غير أنَّ (ال) مختصة بالدخولِ على الأسماءِ، على حين أنَّ (قَدْ) مختصة بالدخولِ على الأفعالِ.

وذكرَ الحريريُّ (ت516ه) طرح الفعلِ بعد (قَدْ)، إلّا أنَّه قَدَّرَ فعلًا آخر غير (قَدْ زَالَتْ)، إذْ يقولُ: ((ومعنى قَوْله: (وَكَأن قَد) أَي: (وَكَأن قَدْ سَارَتْ)، فَحَذَفَ الْفِعْلَ لدلَالَةِ مَا بَقِيَ على مَا أُلْقِيَ، ونَبَّهَ بـ(قَدْ) على شدَّةِ التوقعِ وتداني الْإِيقَاع لَهُ، وَالْعربُ تَقولُ فِي كلِّ مَا يُتَوَقَّعُ حُلُولُهُ، ويُرصَدُ وُقُوعُهُ: (كَأنَ قَد)، أَي: كَأنَ قَدْ وُجِدَ كَونُه، وأظلَّ وقعهُ))[3].

وتقديرُ الكلامِ عنده: (قَدْ سَارَتْ)، وقد سَوَّغَ الطَّرْحَ عنده بقاءُ ما يدلُّ عليه قبله، وعَبَّرَ عَنْهُ: (لدلَالَةِ مَا بَقِيَ على مَا أُلْقِيَ)، وأيضًا وجود (قَدْ) التي تكونُ ملازمةً للفعلِ بعدها، فوجودُ (قَدْ) منقطعة لاطِّراح الكلامِ بعدها، دلَّ على المطروحِ مِنْهَا.

أمّا ابنُ الأثير فلم يخرجْ عمّا قاله النحويون في أنَّ (قَدْ) قُطِعَ الكلامُ عنها في بيتِ النابغة، وتقديرُ فعلٍ بعدها، إلّا أنَّه خَالَفَهُمْ بتقديرِ ذَلِكَ الفعلِ، إذْ يقولُ في حديثِهِ عن (لمّا): ((وأجازوا حذفَ الفعلِ بعدها، كما حذفوه بعد (قَدْ) ...قَالَ النّابغةُ في (قَدْ):

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لمّا تَزُلْ برِحَالِنَا وكأَنْ قَدِ

تقديره: كأن قَدْ كان))[4].

---

1 - سر صناعة الإعراب: 2/15-17 .
2 - ينظر: المقاصد النحوية: 1/158 .
3 - درّة الغواص في أوهام الخواص: 14 .
4 - البديع في علم العربية: 1/620-621 .

فهو يُصرِّحُ بحذفِ الفعلِ بعد (قَدْ)، تمامًا مثل حذفه بعد (لمّا)، واختلفَ عن سابقيه من النحويين في تقديرِ ذَلِكَ الفعلِ، فعنده التقديرُ: (كان)، أي: (كأن قَدْ كان).

يتَّضحُ مِمَّا سبقَ أنَّ أغلبَ النحويين لم يختلفوا في طرحِ الفعلِ بعد (قَدْ) في بيتِ النابغة، وأنَّ تقديرات لفظِ الفعلِ متقاربةٌ، وأَنَّ تقديرَ الفعلِ مأخوذٌ من لفظِ الفعلِ المذكورِ في البيتِ الشعري (تَزل)، إذْ إنَّ الحرفَ (قَدْ) لَا معنى له وحده إلّا أنْ يكونَ مصحوبًا بفعلٍ معينٍ، وهذا الفعلُ طُرِحَ، واقْتُصِرَ على الحرفِ (قَدْ) في تتمةِ المعنى، لذا فحكمُ الطَّرْحِ واجبٌ في هذا الموضع؛ لأنَّه ضرورةٌ شعريةٌ، ولا سيَّما أنَّ الوزنَ لا يستقيمُ إلّا باطِّراحِه، زيادة على ذلك أنَّ المعنى جَاءَ كاملًا بتقديرِ الفعلِ المطروحِ بعد (قَدْ)، وتقديرُهُ: (وكأنْ قَدْ زَالَتْ).

ثالثًا: طَرْحُ (أنْ) من خبرِ الفعلِ الماضي الناقصِ (عَسَى):

تأتي (عَسَى) على ثلاثِ صورٍ، فَتَجِيءُ:

1 - فعلًا ماضيًا جامدًا من أفعالِ الرجاءِ، يرفعُ المبتدأ وينصبُ الخبرَ، وخبرُهُ جملةٌ فعليّةٌ فعلها مضارع، يجوزُ اقترانُهُ بـ(أنْ) كثيرًا، وقد لا يقترن[1]، نحو قوله تَعَالَى: ﴿ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ﴾ [المائدة: من الآية 52]، فَرَفَعَتْ (عَسَى) لفظَ الجلالةِ (الله) اسمًا لها، ونَصَبَت الخبرَ المُقدَّرَ من المصدرِ المؤولِ (أنْ يأتيَ)، ونحو قول هدبة بن خِشْرَم العذري[2]:

عسى الْكَرْبُ الَّذِي أَمسَيْتَ فِيْهِ يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ

2 - فعلًا ماضيًا تامًا، وَذَلِكَ إذَا أُسْنِدَتْ إلى المصدرِ المؤولِ من (أنْ والفعل)، نحو: (عسى أن يقومَ زيدٌ)، بمعنى(قَرُبَ)، أي: قَرُبَ قيامُ زيدٍ، وقوله تَعَالَى: ﴿ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ﴾ [البقرة: من الآية 216]، فـ(عَسَى) فعلٌ ماضٍ مبني على الفتحِ المُقدَّرِ على الألفِ للتعذُّرِ، والمصدرُ المؤولُ من أنْ والفعل (أنْ تكرهوا) في محلِ رفعِ فاعلٍ لـ(عَسَى)، والتقديرُ: كُرْهكُمْ، وشيئًا: مفعولٌ بِهِ لـ(عَسَى) التامةِ، منصوبٌ[3].

3 - حرفًا من الأحرفِ المشبّهةِ بالفعلِ، ينصبُ المبتدأ ويرفعُ الخبرَ، وَذَلِكَ إذا اتَّصلَ بها ضميرُ نصبٍ[4]، نحو قول صخر بن جعد الخضري[5]:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

فإنَّ اسمَ (عَسَى) هو الضميرُ (الهاء) المتصلُ بها، وخبرها هو (نارُ) قَدْ ظَهَرَ مرفوعًا[1].

---

1 - ينظر: شرح ابن الناظم: 111-112 .
2 - ديوانه: 30 .
3 - ينظر: البديع في علم العربية: 481/1، والإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل: 281/1 .
4 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 290/1 .
5 - البيت من شواهد: الجنى الداني: ٤٦٩، ومغني اللبيب: 204/1، وبلا نسبة في أوضح المسالك: 316/١ والمقاصد النحوية: 720/٢، وشرح شواهد المغني:٤٤٦/1، وهمع الهوامع: 482/١ .

أمّا الطَّرْحُ فطرأ على الحال الأولى من حالاتِها، ومثاله قول هُدبة بن خِشرم العذري[2]:

عَسَى الله يُغني عَنْ بِلادِ ابنِ قَادرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

فقد بيّنَ ابنُ الْخَبَّازِ الفَرْق ((بَيْنَ قَوْلِنَا: (عَسَى زيدٌ أنْ يفعلَ) و(عَسَى زيدٌ يفعل)، فَقَالَ: الفرقُ بينهما أنَّ طرحَ (أنْ) يُؤذنُ بقوةِ الطمعِ؛ لأنَّهُ قَدْ زَالَ دَلِيْلُ الاستقبالِ))[3].

ويُقصدُ بـ(قوةِ الطمعِ) أنَّ (عَسَى) وُضِعَتْ لقربِ دُنُوِّ الفعلِ على سبيلِ الرجاءِ، كقولك: (عَسَى اللهُ يشفي مريضَكَ)، وأنتَ تُرِيْد: قُرْبُ شفائِهِ مرجوٌّ من اللهِ ومُطّمعٌ فيه[4]، بمعنى أنَّ (أنْ) تُخلّصُ زمنَ المضارعِ للاستقبالِ، وزوالُ (أنْ) تجعلُ المضارعَ محتملًا للحالِ، أو الاستقبالِ، فقولنا: (عسى زيدٌ يفعلُ) بمعنى: أرجو حصولَه قريبًا، قَالَ سيبويه: ((اعلمْ أنَّ من العربِ من يقولُ: (عَسَى يفعلُ)، يُشبهها بـ(كادَ يفعلُ)، فـ(يفعل) حِينَئِذٍ في موضعِ الاسمِ المنصوبِ في قولِهِ: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤسًا)، فهذا مثلٌ من أمثالِ العربِ[5]، أجروا فيه (عَسَى) مجرى (كانَ)، قَالَ هُدبةُ:

عَسَى الله يُغني عَنْ بِلادِ ابن قَادرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

... وأما (كاد) فإنَّهم لا يذكرون فيها (أنْ)، وكذَلِكَ (كرب يفعلُ)، ومعناهما واحد، يقولون: (كربَ يفعلُ)، و(كادَ يفعلُ)، ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال))[6].

يُفْهَمُ مِنْهُ أنَّ من يَطْرَحُ (أنْ) في خبرِ (عَسَى) فيقولُ: (عَسَى يفعلُ)، فهو يُشبهها بـ(كادَ يفعلُ)، فتصيرُ (عَسَى) بمنزلةِ (كانَ) في أنَّها تَرْفَعُ الأوّلَ وتنصبُ الثاني، فاسمُها ضميرُ شأنٍ، وجملةُ (يفعلُ) في محلِّ نصبِ خبرٍ لـ(عَسَى)، تمامًا كالمثلِ الذي أوردَهُ سيبويه بقولِهِ: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤسًا)، فـ(عَسَى) صارَتْ بمنزلةِ (كانَ) الناقصة، فَرَفَعَت (الغويرُ) على أنَّه اسمٌ لها، ونَصَبَتْ (أَبْؤسًا) على أنَّه خبرُها، إذْ إنَّ الخبرَ (أَبْؤسًا) لم يقترنْ بـ(أنْ)؛ لأنَّه اسمٌ، والأصلُ فيه (عَسَى الغويرُ أنْ يكونَ أبؤسا)[7]، أو أنْ يبأسَ[8]، أي: إنَّ خبرَ (عَسَى) في الأصلِ كانَ مُقترنًا بـ(أنْ), وعند طرح (أنْ) من خبرِها، حُذِفَ معها فعلُها (يكون)، وصارَت (أَبْؤسًا) هي الخبر بعد طرحِ (أن والفعل)، وأوردَ سيبويه قول هدبة: (عَسَى اللهُ يُغني) فـ(عَسَى) هنا فعل ماضٍ ناقص، وهي بمنزلةِ (كاد)، التي يكون خبرُها جملةً فعليةً، وأنَّ خبرَها لم يقترنْ

1 - ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: 350/3 .
2 - ديوانه: 76 .
3 - توجيه اللمع: 396 .
4 - ينظر: الكناش في فنيّ النحو والصرف: 45/2، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 285/3 .
5 - ينظر: مجمع الأمثال: 17/2 .
6 - كتاب سيبويه: 158/3-159 .
7 - ينظر: مجمع الأمثال: 17/2 .
8 - ينظر: التذييل والتكميل: 343/4 .

بـ(أنْ)، فَرَفَعَتْ لفظَ الجلالةِ (اللهُ) على أنَّه اسمٌ لها، وجملةُ (يغني) المُكَوَّنَةُ من (الفعلِ والفاعلِ المُقدَّرِ) في محلِّ نصبِ خبرٍ لـ(عَسَى).

نَخْلُصُ من رأي سيبويه إلى أنَّ الفرقَ بيْن (عَسَى أنْ يفعلَ)، و(عَسَى يفعل)، أنَّ (عَسَى) في الحالين تامةٌ، غير أنَّ جملةَ (عَسَى أنَ يفعلَ) فيها خبر (عَسَى) هو المصدرُ المؤولُ من (أنْ والفعل)، أمّا جملةُ (عَسَى يفعل) فإن (عَسَى) صَارَتْ بمنزلةِ (كاد)، فيمنعُ سيبويه اقترانَ خبرِها بـ(أنْ)، بدليلِ قوله: ((أمّا (كاد) فإنَّهم لا يذكرون فيها (أنْ)))[1]، لذا فإنَّ خبرَها هو الجملةُ الفعليةُ التي بعدها، والذي يدلُّ عليه ظاهرُ كلامِ سيبويه في حذفِ (أنْ) أنَّ الحذفَ قليلٌ، وليس شاذًّا، فقد ((أطلقَ القولَ، ولم يُقَيِّدْ ذَلِكَ بالشعرِ))[2]، ولذا قال ابن مالك [3]:

وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزْرٌ، و(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

وقَالَ المُبَرِّدُ في (عَسَى): ((اعْلَمْ أَنَّه لَا بُد لَهَا من فَاعلٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يكونُ فعل إِلَّا وَله فَاعل، وخبرها مصدر؛ لِأَنَّهَا لمقاربتِهِ، والمصدرُ اسْمُ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ قَوْلك: (عَسَى زيدٌ أَنْ ينْطَلقَ)، و(عسيت أَنْ أقومَ)، أي: دَنَوْت من ذَلِك، وقاربته بِالنِّيَّةِ، و(أَنْ أقومَ) في معنى الْقيامِ، وَلَا تقل: (عَسَيْت القيام)، وَإِنَّمَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقيامَ مصدرٌ، لَا دَلِيل فِيهِ يخصُّ وقتًا من وَقت، و(أَنْ أقومَ) مصدر لقِيَامٍ لم يَقعْ، فَمن ثَمَّ لم يَقع الْقيامُ بعْدهَا، وَوَقعَ الْمُسْتَقْبلُ، قَالَ الله عزَّ وَجلَّ: ﴿چ چ چ چ چ﴾، وَقَالَ: ﴿ھ ھ ھ ے ے ۓ﴾ [التوبة: من الآية 18]، وَلَو احْتَاجَ شَاعِرٌ إِلَى الْفِعْلِ فَوَضعَهُ في مَوضِعِ الْمصدرِ جَازَ؛ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَيْهِ، فَمن ذَلِكَ قَوْله:

عَسَى الله يُغني عَنْ بِلادِ ابنِ قَادرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ

وَقَالَ الآخرُ:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيْهِ يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ))[4].

فـ(عَسَى) عند المُبرّد فعلٌ، وخبرها مصدر، والمصدرُ هو اسمٌ للفعلِ، لأنَّ المصدرَ قريبٌ من الفعلِ، بل الصورةُ الأولى للفعلِ عند البصريين[5]، وكأنَّ (عَسَى) عنده هي لتقريبِ زمانِ حدوثِ الفعلِ، فجملةُ (عَسَى زيدٌ أَنْ ينْطَلقَ)، و(عسيت أَنْ أقومَ)، فيها (ينطلق، وأقوم) فعلان مضارعان، إلّا أنَّ الفعلَ لم يحدثْ بعد، أي: إنَّ الانطلاقَ والقيامَ لم يحدثْ بعد، فعندما دَخلَتْ (عَسَى) على المصدرِ المؤولِ مِنْهُمَا (أنْ ينطلقَ، وأنْ أقومَ) قرّبَتْ زمنَ الانطلاقِ وزمنَ القيامِ؛ ذَلِكَ أنَّ المصدرَ خَالٍ من الزمنِ، و(عَسَى) لتقريبِ الزمنِ من الحَالِ. وامتنعَ استعمال (عَسَى) مع المصدرِ

1 - كتاب سيبويه: 159/3، وينظر: الأصول في النحو: 207/2 .
2 - ضرائر الشعر: 153 .
3 - ألفيته: 150 .
4 - المقتضب: 68/3-70، وينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 537 .
5 - ينظر: الإنصاف (م 28): 190/1-196 .

الصريحِ، نحو: (عَسَيْت القيام)؛ لأنَّ المصدرَ خَالٍ من الزمنِ، على حين أنَّ (أنْ أقومَ) فعلٌ، والقيامُ لم يحدثْ بعد، وعند دخول (عَسَى) على (أَنْ يقومَ) خَلصَتْ زمنَ القيامِ إلى المستقبلِ، ومِنْ ذَلِكَ قوله تَعَالَى: ﴿ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿﮀ﴾، فالفتحُ لم يأتِ، إلّا أن (عَسَى) قَرَّبَتْ حدوثَهُ في المستقبلِ، إذْ الأصلُ عنده أن يكونَ خبرُ (عَسَى) مقرونًا بـ(أنْ)، بدليلِ قوله: ((وَلَو احْتَاجَ شَاعِرٌ إِلَى الْفِعْلِ فَوَضَعَهُ في مَوضِعِ الْمصدرِ جَازَ؛ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَيْهِ)) أي: يجوزُ للشاعرِ أنْ يستعملَ الفعلَ من دونِ (أنْ)، أي: من غيرِ المصدرِ المؤولِ، فيَستعملُ الفعلَ مباشرةً، وعندها تكونُ جملةُ الفعلِ بعدها في محلِّ نصبِ خبرٍ لـ(عَسَى)، ومن ذَلِكَ الأمثلة التي أوردَها (عَسَى اللهُ يُغني) و(عَسَى الْكَرْبُ... يكون)، فـ(يغني ويكون) جملتان فعليتان، حلَّتْ كلُّ مِنْهُمَا محلَّ نصبِ خبرٍ لـ(عَسَى).

وفي موضعٍ آخر صرَّحَ المُبَرِّدُ بجوازِ طرحِ (أنْ) في خبرِ (عَسَى)، وهو عنده ليس بوجهٍ جيدٍ، والأجودُ -عنده- اقترانُ خبرِها بـ(أنْ)، إذ يقولُ: ((و(عَسَى) الأجودُ فيها أنْ تُستعملَ بـ(أنْ)، كقولك: (عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ)، كما قَالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿﮀ﴾، وقَالَ جلَّ ثناؤُهُ: ﴿ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ﴾ [التوبة: من الآية 102]، ويجوزُ طَرحُ (أنْ), وليس بالوجهِ الجيدِ، قَالَ هدبةُ:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيْهِ يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ

وقَالَ آخرٌ:

عَسَى الله يُغني عَنْ بِلادِ ابنِ قَادرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ))[1].

نَخْلُصُ من رأي المُبَرِّدِ إلى أنَّه يُجيزُ طرح (أنْ) من (أنْ والفعل) في خبرِ (عَسَى)، إلّا أنَّه ليس بوجهٍ جيدٍ، والأجودُ عنده استعمالها مقرونة بـ(أنْ)، وعند طرح (أنْ) من خبرِها تكونُ الجملةُ الفعليةُ بعدها في محلِّ نصبِ خبرٍ لها، بدل المصدر المؤول من (أنْ والفعل).

وقَالَ السيرافيُّ: ((أمّا (عَسَى) فإنَّها موضوعةٌ لفعلٍ يُتوهَّمُ كَونُهُ في الاستقبالِ، فاحتاجت لذكرِ (أنْ)؛ للدلالةِ على المستقبلِ، كقولك: (عَسَى زيدٌ أنْ يفعلَ) و(عَسَى السماءُ أنْ تمطرَ)))[2].

يُفْهَمُ مِنْهُ أن (عَسَى) يُتوهَّمُ في أنَّها دالةٌ على المستقبلِ بنفسِها، والذي يُحدِّدُ دلالتهَا على المستقبلِ اتِّصَالُ خبرِها بـ(أنْ)، بمعنى أنَّه لا يُجوِّزُ طَرْحَ (أنْ) من خبرِها للدلالةِ على الاستقبالِ، وأَنَّ الخبر في الأمثلةَ التي ذكرها يرد مقرونًا بـ(أنْ)[3]، وإذَا ذُكِرَتْ (عَسَى) وخبرها (يفعل) من دونِ (أنْ) كَانَ تقديرُهُ فاعلًا، نحو: (عَسَى زيدٌ يفعلُ)، فالتقديرُ عنده: عَسَى زيدٌ فاعلًا[4].

---

1 - الكامل في اللغة والأدب: 158/1 .
2 - شرح كتاب سيبويه: 394/3 .
3 - ينظر: المصدر نفسه: 394/3-395 .
4 - ينظر: المصدر نفسه: 395/3 .

وذهبَ أبو علي الفارسي إلى أنَّ: ((فاعل (عَسَى) في نحوِ: (عَسَى يفعل)، إنَّما هو على: (عَسَى أنْ يفعلَ)، كقوله تَعَالَى: ﴿پ پ پ پ﴾ [البقرة: من الآية 216]، فتُحذَفُ (أنْ)، وهي في حُكمِ الثَّباتِ))[1].

وَمِنْهُ يُفْهَمُ أَنَّ خبرَ (عَسَى) يجبُ أنْ يكونَ مقرونًا بـ(أنْ)، بمعنى أنَّ المصدرَ المؤولَ من (أنْ والفعل) في محلِّ نصبِ خبرٍ لـ(عَسَى)، وما وَرَدَ في أنَّ خبرَها من دونِ (أنْ) نحو: (عَسَى يفعل)، إنّما هي ضرورةٌ[2]، و(أنْ) تكون مُقدّرةً بعد الفعلِ، وهي على تقديرِ (عَسَى أنْ يفعلَ)، أو أنَّ جملةَ (عَسَى يفعل) فيها اسمُ (عَسَى) ضميرٌ مستترٌ، و(يفعل) هو فعلٌ، ((والفعلُ لا يَدْخُلُ على الفِعْلِ))[3]، لِذَا تكون جملةُ (يفعل) في موضع نصبِ خبرٍ لـ(عَسَى)؛ لأنّهُ جَاءَ بعد فعلٍ وفاعلٍ[4].

نَخْلُصُ من رأي أبي عليٍّ الفارسي إلى أنَّه لا يُجِيزُ طَرْحَ (أنْ) من خبرِ (عَسَى)، وأنَّ ما وَرَدَ من دونِ (أنْ) هو في حُكمِ وجودِهَا في الخبرِ؛ ((لأنَّ حُكمَ (عَسَى) أنْ يقعَ بعدها (أنْ) مع ما يَتَّصِلُ بِها))[5]، وأَنَّ ما وَرَدَ في الشعرِ من حذفِ (أنْ) في خبرِ (عَسَى) يُحمَل على الضرورةِ الشعريةِ، كما في خبر(كاد)، إذ يقولُ: ((وربّما اضطرَّ الشاعرُ فَحَذَفَ (أنْ) من خبرِ (عَسَى)، تشبيهًا لها بـ(كاد)، كما تُشَبَّهُ (كاد) بـ(عَسَى))[6].

وَذَهَبَ أبو الحسن الرماني إلى جوازِ حَذْفِ (أنْ) من خبرِ (عَسَى), لكنَّهُ حَمَلَهَا على القلةِ، إذْ يقولُ: إنَّ ((الاستعمالَ: (عَسَى أنْ يفعلَ)، وحَذْفُ (أنْ) فيه قليلٌ))[7].

وَخَالَفَهُ الواحديّ النيسابوريّ (ت٤٦٨هـ) في أنَّ حذف (أنْ) من خبرِ (عَسَى) استعمالٌ كثيرٌ لا قليل، إذْ يقولُ: ((ولما كَثُرَتْ عند العربِ في ألفاظِهم أسقطوا (أنْ) كما قَالَ الشاعرُ[8]:

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إنَّهُ ... لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ))[9].

أمّا ابن جني فجوَّزَ حَذْفَ (أنْ) من خبرِ (عَسَى)[10]، ولم يحملْهَا على القلةِ -كما ذَهَبَ الرمانيُّ- واستدلَّ على ذَلِكَ من الشعرِ بقولِ هُدبة بن خِشرم العذري:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيْهِ ... يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ

---

1 - شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 497 .
2 - ينظر: ضرائر الشعر: 153 .
3 - التعليقة على كتاب سيبويه: 269/2 .
4 - ينظر: المصدر نفسه: 269/2 .
5 - المصدر نفسه: 269/2 .
6 - الإيضاح العضدي: 78، وينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 149/3، والمفصّل في صنعة الإعراب: 538، والتذييل والتكميل: 340/4 .
7 - شرح كتاب سيبويه: 805، وينظر: شرح الكافية الشافية: 454/1، والمقاصد النحوية: 689/2 .
8 - البيت منسوب إلى محمد بن إسماعيل، وهو من شواهد: شرح شذور الذهب: ٣٥١، والمقاصد النحوية: ٢١٤/٢، وهمع الهوامع: ١٣١/١ .
9 - التفسير البسيط: 135/4 .
10 - ينظر: اللمع في العربية: 144، وتوجيه اللمع: 394، والتذييل والتكميل: 352/4 .

ولعلَّ النحويين أدركوا العلّةَ الجامعة لحذف (أنْ) في خبر (عسى)، وفي خبر (لعلَّ)، فقايسوا بين الحكمين بعلَّةِ الشبهِ، ذلك أن (عسى) و(لعلَّ) فيهما معنى الترجي، وهو معنى يستدعي طرح (أنْ) في الخبر؛ رغبةً في سرعةِ حصولِ الخبرِ, وترك تأخير ذلك إلى المستقبل[1].

وَذَهَبَ مكي بن أبي طالب (ت438ه) إلى أنَّ (عَسَى) لا تستعملُ من دونِ (أنْ) إلّا في الشعرِ، إذْ يقولُ: ((وَلَا تسْتَعْملُ (عَسَى) إِلَّا مَعَ (أَنْ) إِلَّا فِي الشّعْرِ))[2]، والسببُ عنده أنَّ خبرَ (عَسَى) مكوّنٌ من (أن والفعل) فهو ((وَمَا بعْدهَا مصدرٌ، لَا يُحْسَنُ اللَّفْظُ بِهِ بعد (عَسَى)؛ لِأَنَّ الْمصدرَ لَا يدلُّ على زمَانٍ مُحَصلٍ، وَ(عَسَى) تحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُؤْتى بعْدهَا بِلَفْظِ الْمُسْتَقْبلِ))[3]، وهذا اللفظُ هو (أنْ)، التي تَصرِفُ الفعلَ إلى معنى الاستقبالِ[4].

فالمُتحصّلُ عليه من رأي مكي أنّه لا يُجِيزُ طرحَ (أنْ) من خبرِ (عَسَى) إلّا في الضرورةِ الشعريةِ.

وبيّنَ الزمخشريُّ إمكان طرح (أنْ) من خبرِ (عَسَى)، وتعويضها بحرفِ الاستقبالِ (السين)؛ لأنَّهما نظيرتان، وكلتاهما للاستقبالِ، إذْ يقولُ: ((ولمّا انحرفَ الشاعرُ في قولِه[5]:

عَسَى طَيِّءٌ من طَيِّءٍ بعدَ هذه سَتُطْفِيءُ غُلّاتِ الكُلَى والجَوَانحِ

عَمَّا عليه الاستعمالُ جَاءَ بـ(السين) التي هي نظيرةُ (أنْ)، وهي مع فعلها (ماضيًا أو مضارعًا) بمنزلةِ (أنْ) مع ما في حيزِها))[6].

على حين نَجِدُ ابنَ الأثير يُجوّزُ حذفَ (أنْ) من خبرِ (عَسَى)، وبقاءَ الجملة الفعلية في محلِّ نصبِ خبرٍ لـ(عَسَى)، حملًا على (كادَ)، أمّا إذَا جَعَلْتَ المصدرَ المُؤَوّلَ من (أنْ والفعل) في محلِّ رفعِ فاعلٍ لـ(عَسَى) فلا يُجِيزُ طرحَ (أنْ)، ولو طَرَحت (أنْ) لكان ذَلِكَ قبيحًا، ولا سيّما أنَّها لم تردْ في التنزيلِ مطَّرحةً، ومَا وَرَدَ مطروحًا منها في الشعرِ حَمَلَهُ على الشذوذِ، لا على الضرورةِ الشعريةِ، إذْ يقولُ: ((يجوزُ حذفُ (أنْ) من خبرِ (عَسَى)، ويبقى الفعلُ وحدَهُ الخبر؛ حملًا على (كاد) فتقولُ: (عَسَى زيدٌ يقومُ)، وَقَدَ جَاءَ في الشّعرِ كثيرًا، ومِنْهُ قوله:

عَسَى الهَمُّ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيْهِ يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ

---

1 - ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: 224، وشرح الكافية الشافية: 463/1، وتمهيد القواعد: 1383/3 .
2 - مشكل إعراب القرآن: 134/1، وينظر: ضرائر الشعر: 154، وشرح المكودي: 65 .
3 - مشكل إعراب القرآن: 134/1 .
4 - ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 352/2 .
5 - البيت لا يُعرف قائله، وهو من شواهد: شرح المفصّل: 375/4، وارتشاف الضرب: 1227/3، والجنى الداني:٤٦٠، وهمع الهوامع: ٤٧٧/١ .
6 - المفصّل في صنعة الإعراب: 435-436، وينظر: ارتشاف الضرب: 1227/3 .

ولم تردْ في التنزيلِ محذوفةً، فأمّا إذا جَعلت (أن والفعل) فاعلًا لـ(عَسَى)، قَبُحَ حذفُها؛ لِمَا يؤدّي إليه من جعلِ الجملةِ فاعلة، فلا يَحْسِنُ: (عَسَى يقومُ زيدٌ)، وَقَدْ جَاءَ شاذًّا في الشّعرِ))[1].

وَذَهَبَ ابنُ مالك إلى أنَّ حذفَ (أنْ) من جملةِ (عَسَى زيدٌ أنْ يفعلَ)، يجعلُ (عَسَى) بمعنى (كَانَ)؛ لصلاحيتِهَا لذلك، وأمّا جملةُ (عَسَى زيدٌ أنْ يفعلَ) من دونِ حذفِ (أنْ)، فـ(عَسَى) فيها ليست من بابِ (كَانَ)؛ لعدمِ صلاحيتِهَا لذَلِكَ[2].

يتّضحُ ممّا تقدّم أنَّ مبنى المسألةِ متعلِّقٌ بحكم طَرْحِ (أنْ) في خبرِ (عَسَى)، من عدمِ طرحِها، إذ لم يَرِدْ طرحُهَا في التنزيلِ العزيز، كقوله تَعَالَى: □ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ□، واقتصرَ طرحُهَا عند النحويين على الشعرِ فقط، حملًا على التشبيهِ بـ(كاد) في عدمِ اقترانِ خبرِهَا بـ(أنْ)، وكلاهما(عَسَى وكاد) من أفعالِ المقاربةِ، إلّا أنَّ الفعلَ بعد (عَسَى) يكثرُ اقترانُهُ بـ(أنْ)، على حين أن (كاد) لا يقترنُ خبرُهَا بـ(أنْ)، لذا كان حكمُ طرحِ (أنْ) من خبرِ (عسى) ممتنع في كتاب الله؛ لأنَّ ألفاظَ القرآنِ مقصودةٌ، وجائزٌ في نظمِ العربِ من الشعرِ والنثرِ.

1 - البديع في العربية: 1/483-484 .
2 - ينظر: شرح الكافية الشافية: 1/454 .

المبحثُ الثاني: الطَّرْحُ في الفعلِ المضارعِ:

أولًا: طرحُ (التاءِ) من الفعلِ المضارعِ: وفيه مسألتان:

المسألةُ الأولى: طرحُ التاءِ من الفعلِ (تَشَقَّقُ): وذلك في قوله تعالى: ﴿ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ﴾ [ق: الآية44]:

قالَ أبو إسحاق الثعلبيّ (ت٤٢٧هـ): ((قرأ الأَعمشُ، ويحيى، وعاصمُ، وحمزةُ، والكسائيُّ، وأبو عمرو، والجحدريُّ: (تَشَقَّقُ) خفيفة الشين على طرحِ (التاءِ)، واختاره أبو عبيد، وقرأ الباقون: (تَشَّقَّقُ) بتشديدِ الشينِ على الإدغامِ، واختاره أبو حاتم))[1].

اختلف القُرّاءُ فِي قولِه تعالى: (تَشَقَّقُ)، فقرأَ بعضُهم بطرحِ (التاءِ) من الفعلِ (تَشَقَّقُ)، وتخفيف الشينِ فيه، أي: من ((قالَ: (تَشَقَّقُ) مُخَفِّفًا حذف (التاء) التي أدغمها من ثقلٍ))[2].

أمّا قراءةُ الباقين على تشديدِ الشينِ من دون طرح (التاء)، و((الأَصْلُ (تَتَشَقَّقُ)، فأدغموا التاء فِي الشين))[3]، فطرحُ (التاء) من الفعلِ (تَشَقَّقُ) كطرحها من الفعلِ (تَذَكَّرُون)، والأصلُ فيه (تَتَذَكَّرُون) [4]؛ لأنَّ ((الحذفَ أخفُّ عليهم من الإدغامِ))[5]، والذي أدغم (التاءَ) في (الشينِ) في الفعلِ (تَشَّقَّقُ)؛ نَظَرَ إلى قربهما في المخرجِ، لأنَّ ((النَّفَس الذي في الشينِ يُقَرِّبُها مِنْ مَخْرَجِ التاءِ))[6]، فالتاءُ تخرجُ ((من طرفِ اللسانِ, ومن الثنايا العليا))[7]، وتخرجُ الشينُ من ((وسطِ اللسانِ وما يحاذيه من وسطِ الحنكِ الأعلى))[8]، وكلاهما يشتركان في صفاتِ الهمسِ، والاستفال، والانفتاح، والإصمات[9].

المسألةُ الثانيةُ: طرحُ (التاءِ) من الفعلِ (تَصَدَّى): وذلك في قولِه تعالى: ﴿ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ﴾ [عبس: 5-6]:

قالَ شمسُ الدين القرطبيّ (ت٦٧١هـ): ((قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ (تصدّى) بالتخفيفِ، على طرحِ التاءِ الثَّانِيَةِ تَخْفِيفًا، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ مُحَيْصِنٍ بِالتَّشْدِيدِ عَلَى الْإِدْغَامِ))[10].

---

1 - الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 501/24 .
2 - الحجة للقراء السبعة: 215/6 .
3 - حجة القراءات: 679 .
4 - ينظر: المصدر نفسه: 679 .
5 - الحجة للقراء السبعة: 341/5 .
6 - الدر المصون: 450/10 .
7 - شرح طيبة النشر: 234/1 .
8 - شرح شافية ابن الحاجب: 911/2 .
9 - ينظر: الحجة للقراء السبعة: 341/5 .
10 - الجامع لأحكام القرآن: 214/19-215 .

مثلما طُرِحت (التاء) في قراءة (تَشَقَّقُ) بتخفيفِ الشينِ، كما ذُكِرَ في المسألةِ التي سبقت، طُرِحَت (التاء) من الفعلِ (تَصَدَّى) في قراءةِ تخفيفِ الصادِ، و((الْأَصْلُ تَتَصَدّى))[1].

أمّا قراءةُ الباقين فبإدغامِ ((التَّاءِ فِي الصَّادِ؛ لقربِ المخرجين))[2]، أي: (تَصَّدَّى)، ذلك أنَّ مخرجَ التاءِ من ((طرفِ اللسانِ ومن الثنايا العليا))[3]، ومخرج الصادِ من ((بين طرفِ اللسانِ والثنايا))[4]، فضلًا عن ((أنَّهما مشتركان في الصفاتِ التالية: الهمس، والشدة، والاصمات))[5].

وذكر ابنُ جني قراءةً ثالثةً للفعلِ (تصدّى)، قالَ: ((قراءةُ أبي جعفر: (فأنت له تُصَدَّى)، بضمِّ التاء، وتخفيف الصاد))[6]، وعلى هذه القراءة يكون: ((معنى (تُصَدّى)، أي: يدعوك داعٍ من زينةِ الدنيا وشارتها إلى التصدّي له، والإقبال عليه))[7].

وأوردَ ابنُ الجوزيّ (ت597ه) قراءةً رابعةً للفعلِ (تصدّى)، قال: ((وقرأ أُبَيُّ بنُ كعبٍ، وأبو الجوزاء، وأبو عمرو بن دينار: (تَتَصَدَّى)، بتاءين مع تخفيف الصاد))[8].

ولعلَّ حكمَ طرحِ (التاءِ) في الفعلِ (تَصَدَّى) من الآيةِ المباركةِ واجبٌ؛ لكونه وردَ في القرآنِ بتاءٍ واحدةٍ في الأصلِ، أي: (تَصَدَّى)، ولعلَّ السبب في ذالك الطَّرْح للتحفيف, أمّا حكمُ طرحِها خارج السياق القرآني فهو جائزٌ؛ فلا يتعارض وما قعّده النحويون.

ثانيًا: طَرْحُ الفعلِ (يُقالُ) من جملةِ مقولِ الْقَوْلِ فِي جَوابِ (أمَّا):

أمَّا: حرفُ شرطٍ غير جازم يَكُوْنُ للتفصيلِ، وللتوكيدِ، يقومُ مقامَ جملةِ (مهمَا يكن مِن شيءٍ)، وهذه الجملةُ تنوبُ عن أداةِ الشرطِ وفعل الشرطِ فِي المَعْنَى، ولِتَضَمّنِهَا مَعْنَى الشرطِ وَجَبَ اقترانُ جوابِ (أمَّا) بالفاءِ، نَحْو: (أمّا زيدٌ فمنطلق)، أَي: (مهُمَا يكن من شَيْءٍ فزيدٌ منطلق)[9]، وَمَتى كانت لتفصيلِ الْمُجْملِ وَجَبَ تكرارُهَا، كقوله تَعَالَى: ﴿ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ﴾ [الضحى: 9-11]. وأمَّا كونُها

1 - حجة القراءات: 750 .
2 - المصدر نفسه: 750 .
3 - شرح طيبة النشر: 234/1 .
4 - شرح شافية ابن الحاجب: 253/3 .
5 - القراءات وأثرها في علوم العربية: 489/1 .
6 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 416/2 .
7 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 416/2 .
8 - زاد المسير في علم التفسير: 400/4 .
9 - يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: 1305/3 .

للتوكيدِ، فنحو قَوْلِك: (زيدٌ ذاهبٌ)، فإنْ أردتَ توكيد ذَلِكَ قُلْتَ: (أمّا زيدٌ فذاهبٌ)، إِذا كَانَ زيدٌ ذاهبًا لا محالة، والتقديرُ: (مهمَا يكن من شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ)[1].

ومن المواضع التي طَرَأَ الطَّرْحُ عَلَيْهَا طرحُ فعلِ الْقَوْلِ، وبَقَاءُ جملة مقول القول فِي جوابِ (أمَّا)، ثم يُطرحُ كلٌّ من فعلِ الْقَوْلِ والفَاءِ، قَالَ ابن القَيِّمِ وهو يتكلمُ عَلَى (أمَّا): ((وتُحْذَفُ هذهِ الفاءُ كثيرًا إِذَا كَانَ مَعَهَا قَولٌ قَدْ نُبِذَ، أي: طُرِحَ، واسْتَغْنَى عَنْهُ بالْمَقُوْلِ، نحو: ﴿ۇ ۋ ۋ ۅ ۅ﴾ [آل عمران: من الآية 106] لأنَّ تَقْدِيرَهُ: فَيُقَالُ لَهُمْ: أ كَفَرْتُمْ ؟))[2].

قَالَ أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت209ه): فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ۇ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ﴾: ((العَرَبُ تَخْتَصِرُ لعلَّمِ المخاطبِ بِمَا أُرِيدَ بِهِ، فَكَأنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ قولك: (فأمّا الذين كفروا فِيَقُوْلُ لهم: أَ كَفَرْتُمْ)، فحُذِفَ هَذَا واُخْتُصِرَ الْكَلَامُ))[3].

و(أمّا) لا بُدَّ لَهَا مِنْ جوابٍ، وهَذَا الجوابُ تَلْزَمُهُ الفَاءُ دائمًا، وظَاهِرُ الآيةِ الكريمةِ ليسَ فيها جواب (أمّا)، ولا فاء كَمَا يبدو، وقَدْ فَسَّرَ ذَلِكَ أَغْلَبُ النَّحْوِيينَ والمُفَسِّرِينَ بوجودِ حذفٍ فِي الآيةِ، والأصلُ فيها -خارجَ النصِ القرآني-: (فأمَّا الذين اسودَّت وجوههم فَيُقَالُ لهم: أَ كَفَرْتُمْ بعدَ إيمانكم ؟)[4]، قَالَ الفرَّاءُ بعد ذكر الآية: (((أمّا) لا بدّ لها من الفاء جوابا فأين هِيَ؟ فيقال: إنَّهَا كانت مَعَ قولٍ مُضْمَرٍ، فَلَمَّا سَقَطَ الْقَوْلُ سَقَطَتْ الفاءُ مَعَهُ))[5]، فِيجوزُ حَذْفُ الفاءِ إِذَا كان الْقَوْلُ مقرونًا بِهَا وتبقى حكايتُهُ[6]؛ لأنَّ حَذْفَ الْقَوْلِ فِي القرآنِ كثيرٌ، وذَلِكَ ما صَرَّحَ بِهِ أبو البركات الأنباري[7]. وذهب ابنُ مالك إلى أنَّ ((مَعْنَى الْقَوْل ... فِيهِ مذهبان، أحدهُمَا: أَنْ يُقدّرَ قولٌ يَكُوْن بِهِ المقولُ محكيًا. والآخر: أَنْ يُحكى المقولُ بِمَا قبله إجراءً له مَجْرَى الْقَوْل دونَ الحاجةِ إلى تقديرٍ، وهو قولُ الكوفِيين، والأوّلُ قولُ البصريين, وهو الصَّحِيحُ؛ لأنَّ حذفَ الْقَوْلِ استغناء عَنْهُ بالْمَقُوْلِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي غيرِ محلِ النزاعِ، كقوله تَعَالَى: ﴿ۇ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ﴾ أي: فَيُقَالُ لهم: أَ كَفَرْتُمْ بعد إيمانكم؟ فحُذِفَ الْقَوْلُ لِدلالةِ المَعْنَى عَلَيْهِ، فحذفه فِي محلِ النزاعِ أولى؛ لأنَّه مدلولٌ عَلَيْهِ بدلالتين: معنوية، ولفظية، وأيضًا بقاء المحكي))[8]، فقد جَاءَ الْقَوْلُ ((مُصرحًا بِهِ، فَدَلَّ عَلَى صحةِ التقديرِ عند عدمِ

---

1 - يُنظر: إرشاد السالك: 817/2 .
2 - ارشاد السالك: 817/2، ويُنظر: المقاصد الشافية: 196/6 .
3 - مجاز القرآن: 100/1 .
4 - يُنظر: معاني القرآن للفراء: 228/1، ومجاز القرآن: 100/1، ومعاني القرآن للأخفش: 229/1، والإنصاف (م 14): 94/1، والبديع في علم العربية: 86/1، وشرح التسهيل: 328/1 .
5 - معاني القرآن: 228/1 .
6 - يُنظر: شرح الكافية الشافية: 648/3 .
7 - ينظر: الإنصاف (م 14): 93/1 .
8 - شرح التسهيل: 96/2 .

التصريحِ ... قوله تَعَالَى: ﴿ٹ ٹ ٹ ٹ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ﴾ [الأعراف: 48]، ﴿ی ی ی ﴾ [هود: من الآية 45]، ﴿پ پ پ پ پ ٹ ٹ ٹ﴾ [مريم: 3- ومن الآية 4]))[1].

فقولُ البصريين أقربُ إلى الصوابِ، كَمَا يرى ابن مالك؛ لأنَّه كَثُرَ حذفُ فعلِ الْقَوْلِ فِي القرآنِ الكريمِ، حتى قَالَ فِيهِ بدرُ الدين الزركشي (ت794ه): ((حَذْفُ الْقَوْل قَدْ كَثُرَ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، حَتَّى إِنَّهُ فِي الْإِضْمَارِ بِمَنْزِلَةِ الْإِظْهَارِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ژ ژ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ گ﴾ [الزمر: 3]، أَيْ: يَقُوْلُونَ: مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِلْقُرْبَةِ، وَمِنْهُ: ﴿ی ی ی ی ئا﴾ [البقرة: 57]، أي: وقلنا كلوا أو قائلين، وقوله: ﴿ژ ژ ڑ ک ک ک ک﴾ [البقرة: 60]، أَيْ: قُلْنَا، ﴿ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ﴾ [البقرة: من الآية 63]، أَيْ: وَقُلْنَا خُذُوا))[2].

فطرحُ الْقَوْلِ ونَبْذُهُ والاستغناءُ عَنْهُ بالْمَقُوْلِ واردٌ, وبكثرةٍ، وهو مدلولٌ عَلَيْهِ بدلالةِ وجود (أمّا)، وبقاء المقول.

وجَاءَ فِي ألفِيةِ ابن مالك[3]:

وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إذا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

وفي بيانِ قولِ ابن مالك، ذكرَ المكوديُّ: ((أنّ الفاءَ المُجاب بها (أمَّا) تُحْذَفُ فِي النثرِ قليلًا، كقوله عَلَيْهِ الصلاة والسّلام: (أمّا بعدُ: ما بَالُ قومٍ يشترطون شروطًا ليست فِي كتابِ الله)[4]، وفُهِمَ مِنْهُ أنَّه يكثرُ فِي النظمِ، كقول الشاعرِ: (فأَمَّا القِتَالُ لا قِتَال لديكُمُ)[5]، وَفُهِمَ أيضًا مِنْ قَولِه: (إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا)، أي: طُرِح، وكَنّى بِهِ عن الحذفِ))[6].

فالأصلُ فِي قولِه (صلى اللهُ عَلَيْهِ وآله): (أمّا بعدُ فما بالُ قومٍ)، فحُذِفت الفاءُ، وذَلِكَ نادرٌ في النثرِ[7]، وكذا الأمر فِي قولِ الشاعرِ: (فأَمَّا القِتَالُ لا قِتَال لديكُمُ)، أرادَ (فلا قِتَال لديكُمُ)، وحُذِفَتْ (الفاءُ) للضرورةِ، وإقامة الوزنِ، لذا يكثرُ الحذفُ فِي النظمِ، ويقلُّ فِي النثرِ.

وممّا تقدّمَ يتضحُ أَنَّ جوابَ (أمَّا) الشرطية غير الجازمةِ يَجِبُ أَنْ يرتبطَ بـالفاءِ وجوبًا، وهذه (الفاءُ) تُطْرَحُ وتُحْذَفُ إِذَا جَاءَ بعدها قولٌ، والطَّرْحُ لا يشملُ الفاءَ وحدها، بل الطَّرْحُ يَطْرَأُ عَلَى الفاءِ وفعل الْقَوْلِ معًا، وهَذَا الطَّرْحُ يختلفُ بَيْنَ النظمِ

1 - المصدر نفسه: 97/2، ويُنظر: التذييل والتكميل: 144/6-145 .
2 - البرهان في علوم القرآن: 196/3 .
3 - البيت سبق تخريجه في الصفحة 20 من هذه الرسالة .
4 - رواه البخاري في صحيحه (باب: إذا اشترط شروطًا لا تحلّ): 759/2 .
5 - هَذَا صدرٌ من بيتٍ للحارث بن خالد المخزوميّ, وعجزه (ولكِنَّ سيرًا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ), وهو في ديوانه: 45 .
6 - شرح المكودي: 297، ويُنظر: المقاصد الشافية: 195/6 .
7 - يُنظر: الجنى الداني: 524، وشرح التصريح عَلَى التوضيح: 430/2 .

والنثرِ، فِيكثرُ فِي النظمِ، ويقلُّ فِي النثرِ. وهو لا يتمُّ إلّا بوجودِ دليلٍ، هو (أمَّا)، وبقاء مقول الْقَوْلِ بعد حذفِ فعلِه[1].

ولعلَّ الْقَوْل باكتفاءِ الدلالةِ فِي الآياتِ القرآنيّةِ التي ذُكِرَ فيها حذف الفعل من جملةِ الْقَوْلِ عند العلَّماءِ أرجحُ وأوفقُ للمَعْنَى المرادُ، فقصديّةُ التعبير القرآني تُحتِّم تركَ الحذفِ هنا، والاقتصارُ عَلَى السياقِ القرآني الذي وَرَدَ فِيهِ تعبيرُ الآياتِ الكريمةِ، لذا كانَ حكمُ طرحِ فعلِ القولِ في جوابِ (أمّا) في القرآن ضعيفًا، وهو جائزٌ في النظمِ والنثرِ.

المبحثُ الثالثُ: الطَّرْحُ في فعلِ الأمرِ:

مسألة: طَرْحُ فعلِ الأمرِ مِن المصدرِ المضافِ في (صبغة اللهِ):

عَقَدَ النحويون بابًا للمصادرِ التي حُذِفَتْ أفعالها وجوبًا، قال سيبويه: هذا ((بَابُ مَا يُنْصَبُ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ غَيْرِ الْمُسْتَعْمَلِ إِظْهَارُهُ))[2]، وجاءَ في هذا البابِ ((وذلك قولك: سَقيًا وَرْعيًا، ونحو قولك: خَيْبةً، ودَفرًا، وجَدْعًا وعَقْرًا، وبؤسًا، وأُفّةً، وتُفّةً، وبُعْدًا، وسُحْقًا، ومن ذلك قولك: تَعْسًا وتَبًّا، وجُوعًا، وجُوسًا))[3]، ثم قالَ: ((وإنَّما يَنتصبُ هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه، على إضمارِ الفعلِ، كأنّك قلتَ: سَقاك اللهُ سَقيًا، ورَعاك اللهُ رعيًا، وخيَّبَكَ اللهُ خيبةً. فكلُّ هذا وأشباهُه على هذا ينتصبُ، وإنَّما اختُزِلَ الفعلُ هَا هُنَا؛ لأنَّهم جعلوه بدلًا من اللفظِ بالفعلِ، كما جُعل (الحَذَرَ) بدلًا من (احذَرْ). وكذلك هذا كأنَّه بدلٌ من سَقاك اللهُ ورَعاك اللهُ، ومِن خَيَّبَك الله، وما جاءَ مِنْهُ لا يَظهر له فِعلٌ فهو على هذا المثال نُصِبَ، كأنَّك جعلتَ (بُهرًا) بدلًا من: (بَهَرَك اللهُ)، فهذا تمثيلٌ, ولا يُتكلَّم به))[4].

وأمّا المُبَرِّدُ فلم يعقد بابًا خاصًا بالمصادرِ التي حُذفت أفعالُهَا وجوبًا، وإنَّما أشارَ إليها في باب سمّاه (هَذَا بَاب مَا جرى مجْرى المصادرِ وَلَيْسَ بمتصرفٍ من فعلٍ)، إذ يقول في مطلعِه: ((فَمن ذَلِك: سُبْحَانَ الله، ومعاذَ الله، وَقَوْلهمْ: أُفّةً، وتُفّةً، وويلًا لزيدٍ، وويحًا لَهُ، وَسَلامٌ على زيدٍ، ووَيلٌ لزيدٍ، ووَيْحٌ لَهُ، وتَرْبًا لَهُ، كل هَذَا مَعْنَاهُ في النصبِ وَاحِدٌ,... فَأَما قَوْلُهم: (سُبْحَانَ الله) فتأويله: بَرَاءَةُ اللهِ من السوءِ، وَهُوَ في مَوضِع المصدرِ، وَلَيْسَ مِنْهُ فعلٌ))[5]، وقالَ أيضًا: ((وَاعْلَم أَنَّ من المصادرِ الَّتِي لَا أَفعَال لَهَا تجري عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يُوضعُ مَوضِعَ المصادرِ مَا يكون مُثنّى؛ لمبالغةٍ، وَذَلِكَ قَوْلك: لبيْك وَسَعْديك، وحنانيك، إِنَّمَا أَرَادَ: حنانًا بعد حَنانٍ))[6].

---

1 - يُنظر: سر صناعة الإعراب: 276/1، والمساعد عَلَى تسهيل الفوائد: 236/3 .
2 - كتاب سيبويه: 311/1 .
3 - المصدر نفسه: 311/1 .
4 - كتاب سيبويه: 311/1 .
5 - المقتضب: 217/3 .
6 - المصدر نفسه: 223/3 .

وأفردَ ابنُ السراجِ بابًا سمّاه (ذِكْرُ ما يُعْرَضُ من الإضمارِ والإظهارِ)، قالَ فيه: ((المضمرُ المتروكُ إظهارُهُ: المستولي على هذا الباب الأمر، وما جرى مجراه، وقد يجوزُ فيه غيرُه، فمن ذلك ما جرى على الأمرِ، والتحذيرِ، نحو قولهم: (إيّاكَ) إذا حذَّرتَه، والمعنى: (باعدْ إيّاكَ), ولكن لا يجوزُ إظهارُه، وإيّاك والأسدَ، وإيّاك الشرَّ، كأنَّه قالَ: إيّايَ لأتقينَّ وإيّاكَ فاتقينَّ، فصارت (إياكَ) بدلًا من اللفظِ بالفعلِ، ومن ذلك: (رأسَهُ والحائطَ، وشأنَك والحجَّ، وامرأً ونفسَهُ)، فجميع هذا المعطوفِ إنما يكون بمنزلةِ (إياكَ)، لا يظهرُ فيه الفعلُ ما دامَ معطوفًا، فإن أفردتَ جازَ الإظهارُ، والواوُ هَا هُنَا بمعنى (مَع)، ومِمَّا جُعلَ بدلًا من الفعلِ: (الحذرَ الحذرَ، والنجاءَ النجاءَ، وضربًا ضربًا) انتصبَ على (إلزم)، ولكنهم حذفوا؛ لأنَّه صارَ بمعنى (افعَلْ) ودخولُ (إلزم) على (افعَلْ) محالٌ))[1]. وقالَ في البابِ نفسه: ((أمّا: (وَيْلَهُ وأَخاهُ) فانتصب بالفعلِ الذي نصبَ (وَيْلَهُ)، كأنَّكَ قلت: ألزمهُ اللهُ ويلَهُ. وإن قلتَ: ويلٌ لَهُ وأَخاهُ نصبتَ؛ لأنَّ فيه ذلك المعنى، ومن ذلك: سَقيًا ورَعيًا وخَيبةً ودَفرًا وجَدعًا وعَقْرًا وبُؤسًا وأُفّةً وتُفّةً وبُعدًا وسُحقًا وتَعْسًا وتَبًّا وبَهْرًا، وجميعُ هذا بدلٌ من الفعلِ، كأنَّه قالَ: سقاكَ اللهُ ورعاكَ))[2].

أمّا ابنُ يعيش فَجَعَلَ فصلًا بعنوانِ (المصادرُ المنصوبةُ بأفعالٍ مُضمرةٍ)، قالَ فيه: ((اعلم أنّ هذه المصادر قد وردَتْ منصوبةً بإضمارِ فعلٍ، وذلك الفعلُ لم يظهرْ مع هذه المصادر، وذلك قولك في الدُّعاءِ للإنسانِ: (سَقيًا ورَعْيًا)، والمرادُ: سقاك اللهُ سقيًا ورعاك اللهُ رعيًا، فانتصبا بالفعلِ المضمرِ، وجعلوا المصدرَ بَدَلًا من اللفظِ بذلك الفعل، وذلك أنّهم قد استغنوا بذكرِ المصدرِ عن ذكرِ الفعلِ، كما قالوا: (الحَذَرَ)، والمعنى احْذَرِ الحَذَرَ، ولم يذكروا (احْذَرْ)، فلمّا استغنوا بذكرِ هذه المصادر عن ذكرِ الفعلِ، صارَ قولُك: (سَقْيًا ورَعْيًا) كقولك: (سَقاك اللهُ، ورعاك اللهُ)، فلو أظهرتَ الفعلَ صارُ كتَكْرارِ الفعلِ، ومن ذلك قولك للمَدْعُوّ عليه: (خَيْبَة، وجَدْعًا، وعَقْرًا، وبُؤْسًا، وبُعْدًا، وسُحْقًا)، فقولك: (خيبة) بَدَلٌ عن (خَيَّبَك اللهُ)، وهو مصدرٌ منصوبٌ به، وكذلك (جَدْعًا) معناه: جَدَعَكَ اللهُ، ومثله (عَقرًا، وبُؤسًا، وبُعدًا، وسُحقًا) أي: عَقَرَهُ اللهُ عقرًا، وأَبْأَسَهُ اللهُ بُؤْسًا، وأبعدَه اللهُ بعدًا، وأسحقَه اللهُ سحقًا، على حذفِ الزوائد، وكلُّ هذه المصادر دُعاءٌ عليه أو له، وهي منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ متروكٍ إظهارُه؛ لأنّها صارت بدلًا من الفعلِ))[3].

وقالَ ابنُ مالك: ((ومن المهملِ الفعل اللازم للإضافةِ قولهم في إجابةِ الداعي: لبَّيْك، ومعناه لزومًا لطاعتك بعد لزوم. قال سيبويه: أراد بقولِه لبّيك وسَعْدَيْك إجابةً بعد إجابةٍ، كأنَّه قالَ: كلّما أجبتُك في أمرٍ فأنا في الآخرِ مجيبٌ، وهو مُثنّى اللفظِ ...

1 - الأصول في النحو: 2/249-250 .
2 - المصدر نفسه: 2/251-252 .
3 - شرح المفصّل: 1/279-280 .

والمحذوفُ العامل وجوبًا؛ لكونه بدلًا من اللفظِ بفعلٍ مستعملٍ في طلبٍ، مِنْهُ مضاف، نحو غُفرانَك، و□ڌ ڎ□ [محمد: من الآية 4]، ومنه مفرد وهو أكثر من المضافِ))[1].

ويتّضحُ من أقوالِ النحويين الذين سبقَ ذكرُهم أنَّ حذف عامل المصدر (المفعول المطلق) جائزٌ وواجبٌ[2]، أمّا الجائز فلا علاقة له بما سنعرضه في هذه المسألة، وأما الواجب فهو ما ستتّضحُ فيه إحدى حالاتها، وهو طرحُ الفعلِ من المصدرِ المضافِ (صبغة اللهِ)، ومثاله قوله تعالى: □ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ پ پ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ... ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ□ [البقرة: 135، 138]:

وردَ في كتابِ (الجمل) المنسوب إلى الخليلِ: ((وَأمّا نَصبُ (صبغةَ اللهِ) فَعَلى معنى فعلٍ مُضْمرٍ أُطِّرِحَ لِعِلمِ الْمُخَاطبِ بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ (الزموا صبغةَ اللهِ)، والصبغةُ: الدّينُ، وَأمّا قَوْله تَعَالَى: □پ پ پ پ پ پ□ [البقرة: من الآية 135] نَصَبَ (مِلَّة) على إِضْمَارِ كَلَامٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: بل نتبع مِلَّةَ إِبْرَاهِيم))[3].

اختلفَ النحويون والمفسرون في التوجيهِ الإعرابي لـ(صبغةَ اللهِ)، وسبب هذا الاختلاف تَفاوُتُ تفسيراتِهم لمعنى الآيةِ الكريمةِ، فالخليلُ نَصَبها على (الإغراءِ)، وَذَلِكَ بتقديرِ الفعل (الزموا)، وهذا الفعل قَدْ طُرِحَ؛ لِعِلمِ المخاطبِ بِهِ، أي: (الزموا صبغة الله)[4]، وكذَلِكَ نَصَبَ (مِلَّة) على أنَّها مفعولٌ بِهِ لفعلٍ مُطَّرَح تقديره (نَتَّبِعُ)، أي: (نَتَّبِعُ مِلَّة إِبْرَاهِيم).

وقَالَ سيبويه: ((وقَالَ قومٌ: (صبغة اللهِ) منصوبةٌ على الأمرِ، وقَالَ بعضُهم: لا، بل توكيدًا، والصبغةُ: الدينُ. وقَدْ يجوزُ الرفعُ فيما ذكرنا أجمعَ على أنْ يضمِرَ شيئًا هو المظهَرُ، كأنَّك قلت: ذَاكَ وعدُ اللهِ، وصبغةُ اللهِ، أو هو دَعْوةُ الحقِّ، على هذا ونحوِه رفعه، ومن قوله جلّ وعزّ: □ئد ى ى ي ي □□ □□□ [الأحقاف: من الآية 35]، كأَنَّه قَالَ: ذَاكَ بَلاغٌ))[5].

أوردَ سيبويه أوجهًا إعرابيةً عدّة محتملة لـ(صبغة اللهِ)، فَبَدَأَ بِنصبِها على الأمرِ، أي: منصوبة بفعلٍ محذوفٍ، وَقَدَّرَهُ (الأزهري) بـ(اعرف)، أي: (اعرِفوا صبغةَ اللهِ وتدبَّرُوا صبغةَ اللهِ)[6].

أمّا الوجه الثاني: فإنَّها منصوبةٌ على التوكيدِ، بمعنى أنَّها منصوبةٌ على المصدرِ المؤكِّدِ لعاملِه[7]، أي: إنَّ (صبغةَ اللهِ) مصدرٌ منصوبٌ لفعلٍ من لفظِه، فهو مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ، تقديره (صَبَغَ)، وكَانَ الأصلُ ((صَبَغَ اللهُ صبغةً))[8]، بدليلِ أنَّ

1 - شرح التسهيل: 186/2 .
2 - ينظر في هذه المواضع: أوضح المسالك: من 187/2-194 .
3 - الجمل في النحو المنسوب للخليل: 97 .
4 - يُنظر: غريب القرآن لابن قتيبة: 64، والبحر المحيط: 656/1 .
5 - كتاب سيبويه: 382/1 .
6 - يُنظر: تهذيب اللغة (باب الغين والصاد): 64/8 .
7 - ينظر: المقاصد الشافية: 513/5، وشرح التصريح على التوضيح: 291/2 .
8 - كتاب سيبويه: 384/1 .

الصبغةَ هي الدينُ، لأنَّ النصارى كانوا يصبغون أولادَهم في ماءٍ معيّنٍ؛ تطهيرًا لهم، فاللهُ يأمرُ الرسولَ (صلى اللهُ عليه وآله وسلّمَ) باتباعِ صبغةِ الإسلامِ، وليس اتباعُ صبغة النصارى[1]، والذي يَدُلُّنَا على ذَلِكَ قَولَه تَعَالَى: □ﮓ ﮔ ں ں ڻڻ□ [البقرة: من الآية 138]، فهذا استفهام يُراد بِهِ النفي، أي: لا توجدُ صبغةٌ أحسن من صبغةِ اللهِ، و(أحْسَنُ) على زِنَة (أفْعَل)، فَقَدْ يُرَادُ مِنْهَا التفضيل، أو لا، فالتفضيلُ بِهَا باعتبارِ أنَّ من يَظِنُّ أنَّ هناك صبغةً حسنةً غير صبغة اللهِ، أو لا يُرادُ بها التفضيل باعتبارِ أنَّ صبغةً غير صبغة اللهِ مُنْتَفٍ عَنْهَا الحسنُ[2].

ولعلَّ (أحسن) في الآيةِ الكريمةِ لا يُرَادُ بِهَا التفضيل؛ ذلك أنَّه لا يُوْجَدُ شيءٌ في هذا الكون يُمكن موازنته بصنعِ اللهِ، وخلقِهِ، و(صبغة اللهِ) إنْ أرادَ بها الدينَ فهي من صنعِ اللهِ، ولا يوجدُ انسانٌ مؤمنٌ يَقُوْلُ بالمفاضلةِ بيْن ما خَلَقَهُ اللهُ، وما صَنَعَهُ البشرُ، فالمرادُ بـ□ﮓ ﮔ ں ں ڻڻ□ هو استفهامٌ أرادَ بِهِ النفيَ، أي: لا تُوجَدُ صبغةٌ أحسن وأفضل من صبغةِ اللهِ.

أمّا الوجهُ الثالثُ: فجازَ فيه الرفع في (صبغة اللهِ)، وَذَلِكَ بجعلِها خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، تقديره (هي)، أي: (هي صبغةُ اللهِ)[3]، والذي جوَّزَ الرفعَ فيها قَدْ حَمَلَهَا على رفعِ (بلاغ) من قولِه تَعَالَى: □ئد ى ى ي ي □□ □□□، وكأنَّه قَالَ: (ذاك بلاغٌ)، فالذي ((قرأ برفعِ (مِلَّة) قرأ برفعِ (صبغة)))[4].

نلحظُ في التقديرين الأولين أنَّ الذي طُرِحَ مِنْهَا هو (فعلٌ)، أمّا التقديرُ الثالثُ فالذي طُرِحَ مِنْهَا (اسمٌ).

ولعلَّ الوجه الثالث (الرفع) فيه تكلّف؛ لكون وجهِ الرفعِ لم يُذكرْ صريحًا في (صبغة اللهِ)، وإنّما هو قراءةٌ قرآنيةٌ لبعضِ القرّاءِ، لها وجهٌ في الصناعةِ النحويّةِ، كما قدَّرَهَا النحويون، فضلًا عن أنَّ معنى التوكيدِ ظاهرٌ في وجهِ النصبِ، وهو مراد في هذا النصّ القرآني الذي يبيِّنُ حكمًا ثابتًا من أحكام التكاليف الشرعية الأصول، وهو التزامُ دين الله الذي فطرَ عليه الناس، وصبغَ نفوسهم بصبغتِهِ، وفي بيان هذه الدلالة يقول سيبويه: ((اعلمْ أنّ هذا البابَ أتاه النصبُ كمنصوبٍ بما قبله من المصادرِ في أنّه ليس بصفةٍ، ولا من اسمٍ قبله، وإنَّما ذكرتَه لتؤَكِّدَ بِهِ، ولم تَحملْهُ على مضمَرٍ يكونُ ما بعده رفعًا وهو مفعولٌ بِهِ ... واعلمْ أنَّ نصبَ هذا (الباب) المؤكَّد بِهِ العامُّ مِنْهُ، وما وُكِّدَ به نفسُه، يُنْصَبُ على إضمارِ فعلٍ، غيرِ كلامِك الأوّلِ ... كأَنَّه قَالَ: أحق أَحُقُّ حَقًّا، فجَعَلَهُ بدلًا كظَنًّا من أَظُنُّ، ولا أَقولُ قولَك، وأقولُ غيرَ ما تقولُ،

1 - يُنظر: تأويل مشكل القرآن: 97، وجامع البيان: 603/2، ومعاني القرآن وإعرابه: 215/1 .
2 - يُنظر: البحر المحيط: 656/1، والدر المصون: 144/2 .
3 - يُنظر: جامع البيان: 603/2، ومعاني القرآن وإعرابه: 215/1، والتذييل والتكميل: 316/3، وارتشاف الضرب: 1088/3 .
4 - البحر المحيط: 656/1 .

وأَتَجِدُّ جِدَّك، وكَتبَ اللهُ تبارَكَ وتَعَالَى كتابًا، وادْعُوا دعاءً حقًّا، وصَبَغَ اللهُ صِبغَة، ولكن لا يَظهرُ الفعلُ؛ لأنَّه صَارَ بدلًا منه بمنزلةِ سَقيًا))[1].

يُفْهَمُ مِنْه أنَّ سيبويه حَمَلَهَا على المفعولِ المؤكِّدِ لفعلِهِ (المفعول المطلق)، وَذَلِكَ بتقديرِ فعلٍ من لفظِهِ، وهو (صَبَغَ)، إلّا أنَّ هذا الفعل لا يظهرُ؛ لأنَّ المصدرَ حلَّ محلَّهُ، وكأنَّ المصدرَ صَارَ بدلًا من فعلِهِ.

وذهبَ الكسائيُّ في نصبِ (صبغة اللهِ) على تقديرِ (اتبعوا)، أي: جعلَها مفعولًا بِهِ لفعلٍ مُقدرٍ[2].

وذكرَ الأخفشُ أنَّه: ((قالَ: (صِبْغَةَ اللهِ) بالنصبِ؛ لأنَّهم حين قالوا لهم ﴿ٻ ٻ﴾ [البقرة: من الآية 135]، كأنَّه قِيل لَهُم: (اتَّخِذُوا هِذِهِ المِلَّةَ) فقالوا: لا ﴿ٻ ٻ ٻ﴾، أي: نَتَّبِعُ مِلَّةَ إبْراهيم، ثم أبدلَ (الصِّبْغَةَ) من (المِلَّة) فقَالَ: (صِبْغَةَ اللهِ) بالنصبِ. أو يكون أرادَ: (كونوا أصحابَ مِلَّةٍ)، ثم حَذَفَ (أَصْحاب) كما قال: ﴿ٻ ٻ ٻ ٻ ٹ﴾ [البقرة: من الآية 177]، يُرِيدُ: (بِرَّ مَنْ آمَن باللهِ). والصِّبْغَةُ: هي الدين))[3].

إنَّ قوله: (نَتَّبِعُ مِلَّةَ إبْراهيم) هو جوابٌ عن قولِ اليهودِ والنصارى للمسلمين ﴿ٻ ٻ ٻ﴾، فهم يرغبون المسلمين في الديانتين اليهوديةِ والنصرانيةِ، فجاءَهم الجوابُ من اللهِ، وهو ﴿ٻ ٻ ٻ ٻٻ﴾. ويُفْهَمُ من قولِ الأخفشِ أنّ (مِلَّة) إمّا مفعولٌ بِهِ لفعلٍ محذوفٍ تقديره (نَتَّبِعُ)، فيصير الكلام (نَتَّبِعُ مِلَّةَ إبْراهيم)، أو أنّها مجرورةٌ؛ لأنَّها مضافٌ إليهِ في خبرِ (كان) المُقدرة (كونوا أصحاب ملةٍ)[4]، ثم حُذِفَ خبرُ كان المضافُ (أصحاب)، وحلَّ المضافُ إليهِ (مِلَّة) محلَّه، فصارَتْ منصوبةً، ثم فَسَّرَ (صبغةَ اللهِ) بـ(مِلَّة ابراهيم)، وبما أنَّ (مِلَّة) منصوبةٌ على تقديرِ فعلٍ مطروحٍ، أو أنَّها حلَّت محلَّ خبر (كان) المنصوب، فمن باب أولى أنْ تُنصبَ (صبغة الله) بحركة (مِلَّة) نفسها، لذا وردت منصوبةً على الاستبدال، أي: بدل (صبغة الله) من (مِلَّة ابراهيم)[5]، وبما أنَّ الفعلَ - على التقديرِ الأوّل - طُرِحَ من المُبدلِ مِنْهُ (مِلَّة ابراهيم)، لذا طُرِحَ الفعلُ من البدلِ أيضًا.

نخلص من رأي الأخفش إلى أنَّه قَدْ خَالفَ سيبويه، ولم يتفقْ معه، إذ إنَّه لم يحملْها على المفعولِ المؤكِّدِ لفعلِهِ (المفعول المطلق)، ولا على وجهِ الرفعِ، وإنَّما هي عنده منصوبةٌ على المفعولية؛ لكونها بدلًا من منصوبٍ.

على حين اعترضَ الزمخشريُّ على رأي الإغراءِ، الذي أشارَ الخليلُ إليه، واعترضَ على رأي الاستبدال، الذي قَالَ الأخفشُ بِهِ، إذ يقولُ: ((وَهَذَا الْعَطْفُ يَرُدُّ

1 - كتاب سيبويه: 1/383-384 .
2 - يُنظر: الجامع لأحكام البيان: 2/144 .
3 - معاني القرآن: 1/159 .
4 - يُنظر: معاني القرآن للفراء: 1/82، ومعاني القرآن وإعرابه: 1/215 .
5 - يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: 1/470 .

قَوْلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ (صِبْغَةَ اللهِ) بَدَلٌ مِنْ (مِلَّةٍ)، أَوْ نُصِبَ عَلَى الْإِغْرَاءِ، بِمَعْنَى: (عَلَيْكُمْ صِبْغَةَ اللهِ)، لِمَا فِيهِ مِنْ فَكِّ النَّظْمِ، وَإِخْرَاجِ الْكَلَامِ عن التئامِهِ وَاتِّسَاقِهِ، وَانْتِصَابُهَا عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ، هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ، وَالْقَوْلُ مَا قَالَتْ حَذَام))[1].

فالواضحُ من نصِّهِ أنّه استبعدَ وجهَ الإغراءِ، ووجهَ البدلِ (البدل من ملّة)، ورجَّحَ رأيَ سيبويه، في أنَّها منصوبةٌ على المصدرِ المؤكِّدِ لفعلِه (مفعول مطلق)، وخَتَمَ كلامَهُ بـ(وَالْقَوْلُ مَا قَالَتْ حَذَام)، أي: القولُ ما قَالَ بِهِ إمامُ النحويين سيبويه، قال أبو حيّان الأندلسيّ: ((أَمَّا الْإِغْرَاءُ فَتُنَافِرُهُ آخِرُ الْآيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﭐﭑ ﭒ ﭓ ﭔ، إِلَّا إِن قُدِّرَ هُنَاكَ قَوْلٌ، وَهُوَ إِضْمَارٌ، لَا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ، وَلَا دَلِيلَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ))[2]، لأنَّ الإغراء: ((هو تنبيهُ المخاطبِ على أمرٍ مَحمودٍ ليفعلَه))[3]، مثل: (الصلاةَ في وقتها)، بمعنى أنَّكَ تَحِثُّ المقابلَ على الصلاةِ، والمعنى يكون (الزمِ الصلاةَ في وقتِها؛ لكسبِ الثوابِ).

ويبدو أنَّ أبا حيّان قَدْ استبعد وجهَ الإغراءِ في (صبغة الله)، لأنَّه يُحتِّمُ عليه تقديرَ قولٍ مضمرٍ، وهو (عليكم)، أي: (عَلَيْكُمْ صِبْغَةَ اللهِ)، أو (الزموا)، أي: (الزموا صبغةَ اللهِ)، ولا حاجة إلى مثلِ هذا التقدير، بدليلِ قوله تَعَالَى في آخرِ الآيةِ: ﭐﭑ ﭒ ﭓ ﭔ، فالمسلمون يُقِرُّونَ بعبادةِ اللهِ، ويخافُونَهُ، فليس بهم حاجة إلى الحثِّ. وقَالَ أيضًا: ((وَتَقْدِيرُهُ: فِي الْإِغْرَاءِ (عَلَيْكُمْ صِبْغَةَ اللهِ) لَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّ الْإِغْرَاءَ إِذَا كَانَ بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ، لَا يَجُوزُ حَذْفُ ذَلِكَ الظَّرْفِ، وَلَا الْمَجْرُورِ، وَلِذَلِكَ حِينَ ذَكَرْنَا وَجْهَ الْإِغْرَاءِ قَدَّرْنَاهُ بِـ(الْزَمُوا صِبْغَةَ اللهِ)))[4].

وبيان حُجَّته هنا أنَّ الإغراءَ إذَا كَانَ بالظرفِ، أو الجارِّ والمجرورِ لا يجوزُ حذفُهُ من الكلامِ، كأنَّه ((لضعفِ العملِ بالظروفِ، والمجرورات ضَعُفَ حذفُهَا، وإبقاءُ عملِها))[5].

أمّا وجهُ البدلِ، فمُستبعدٌ أيضًا عنده، إذ يقولُ: ((وَأَمَّا الْبَدَلُ، فَهُوَ بَعِيدٌ، وَقَدْ طَالَ بَيْنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَالْبَدَلِ بِجُمَلٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ))[6]، فالذي قَالَ بأنَّ (صبغة الله) هي بدلٌ من (مِلّة إبراهيم) هو بعيدٌ عند أبي حيّان؛ لأنَّه قَدْ فُصِلَ بيْن البدلِ والمبدلِ مِنْهُ بجملٍ عِدّة، والمتعارفُ عليه أنَّهما متلازمان في الغالبِ، لذا كان وجهُ البدلِ بعيدًا عنده.

وَوَافَقَ الزمخشريُّ في نصبِها على المفعولِ المؤكِّد لفعلِهِ (المفعول المطلق)، إذْ يقولُ: ((صِبْغَةَ اللهِ: مصدرٌ مؤكِّدٌ منتصبٌ على قولِهِ: ﭐﭑ ﭒ ﭓ [البقرة: من الآية 8] كما

1 - الكشاف: 196/1 .
2 - البحر المحيط: 656/1 .
3 - أوضح المسالك: 75/4 .
4 - البحر المحيط: 657/1 .
5 - الدر المصون: 144/2 .
6 - البحر المحيط: 656/1 .

انتصب ﴿ڤ ڤ﴾ [النساء: من الآية 95] عمَّا تقدمه، وهي (فِعْلَة) من صَبَغَ، كالجِلْسَةِ من جَلَسَ، وهي الحالة التي يقعُ عليها الصبغُ، والمعنى: تطهيرُ الله؛ لأنَّ الإيمانَ يطهرُ النفوسَ، والأصلُ فيه أنَّ النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماءٍ أصفرَ يسمونه المعمودية، ويقولون: هو تطهيرٌ لهم، وإذا فعلَ الواحدُ منهم بولدِهِ ذلك قالَ: الآنَ صارَ نصرانيًا حقًّا، فأمرَ المسلمين بأنْ يقولوا لهم: قولوا آمنّا باللهِ، وصَبَغَنا الله بالإيمانِ صبغةً لا مثلَ صبغتِنا، وطهَّرنا به تطهيرًا لا مِثلَ تطهيرِنا، أو يقول المسلمون: صَبَغَنا الله بالإيمانِ صِبغتَهُ ولم نصبغْ صِبغتكم))[1].

فالأحسنُ والراجحُ عنده انتصابُهَا على المفعولِ المطلقِ، وَذَلِكَ بتقديرِ (صَبَغَ)، فإذا كَانَ الخِطابُ من اللهِ مُوجَّهًا لِلْمُؤْمِنِينَ يكون المعنى (صَبَغَنَا اللهُ بِالْإِيمَانِ صِبْغَةً منه)، أمّا إنَّ كَانَ الخِطابُ مُوجَّهًا لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فالمعنى يكونُ (صَبَغَنَا اللهُ بِالْإِيمَانِ صِبْغَةً لَا مِثْلَ صِبْغَتِكم، وَطَهَّرَنَا بِهِا تَطْهِيرًا لَا مِثْلَ تَطْهِيرِكم).

وأوردَ (أبو حيّان) رأيًا آخر وهو حَمْلها على التمييزِ، إذْ يقولُ: ((وَانْتِصَابُ (صِبْغَةً) هُنَا عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهُوَ مِنَ التَّمْيِيزِ الْمَنْقُولِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ غريبٌ، أعني نَصَّ النَّحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّ مِنَ التَّمْيِيزِ الْمَنْقُولِ تَمْيِيزًا نُقِلَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، وَالتَّقْدِيرُ: (وَمَنْ صِبْغَتُهُ أَحْسَنُ مِنْ صِبْغَةِ اللهِ)، فَالتَّفْضِيلُ إِنَّمَا يَجْرِي بَيْنَ الصِّبْغَتَيْنِ، لَا بَيْنَ الصَّابِغِينَ، و﴿ڈ ڈ ژ﴾ مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ: ﴿ڤ ڤ﴾، وَمَعْطُوفٌ عَلَيْهِ))[2].

هذا الرأي الذي قَالَ بِهِ غيره من النحويين قَدْ استبعدَهُ أبو حيّان، أي: نَصْب (صبغة الله) على التمييزِ من (أحسن)؛ لأنَّه تمييزٌ منقولٌ من مبتدأٍ، والتقديرُ: (ومن صبغته أحسن من صبغةِ اللهِ)، وعلى هذا الرأي فالتفضيل يجري بيْن الصبغتين لا بيْن الصابغين، وَ((إِنَّمَا أَوْضَحْنَا هَذَا، لِأَنَّ ذِكْرَ مَجِيءِ التَّمْيِيزِ مَنْقُولًا مِنَ الْمُبْتَدَأِ غَرِيبٌ))[3].

إنَّ (صبغة الله) استعارةٌ ومجازٌ[4] قَدْ اختلفَ اللغويون والمفسرون في بيان المقصود منهَا، فقالوا: الصبغةُ هي الفطرةُ[5]، أو الدينُ؛ لظهورِ أثرِهِ على العاملِ بِهِ[6]، وقالوا: المرادُ بالصبغةِ هو (الختانُ) الذي ميَّزَ اللهُ بِهِ المسلمين؛ تطهيرًا لهم[7]، ومِنْهُم من قالَ: الصبغةُ هي الاغتسالُ، كغسلِ الجنابةِ[8]، ومنهم من فسَّرها

1 - الكشاف: 196/1 .
2 - البحر المحيط: 656/1 .
3 - المصدر نفسه: 424/1، وينظر: الدر المصون: 144/2 .
4 - يُنظر: فتح البيان في مقاصد القرآن: 294/1 .
5 - ينظر: تفسير مجاهد: 214 .
6 - ينظر: تفسير القرآن للسمعاني: 146/1 .
7 - ينظر: تأويل مشكل القرآن: 97، ومعاني القرآن وإعرابه: 215/1 .
8 - ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 144/2، والبحر المحيط: 155/1 .

بـ(اللون)[1]، وهذا الاختلافُ في تفسيرِها ولَّدَ اختلافًا في الأوجهِ الإعرابيةِ لها، يُمكن إجمالُها بما يأتي:

1 - النَصْبُ على:

أ - الإغراء: وَذَلِكَ بنصبِها على تقديرِ الفعلِ (الزموا)، أي: (الزموا صبغةَ اللهِ)، أو بنصبِها على تقديرِ الظرفِ (عليكم)، والمعنى (عليكم صبغةَ اللهِ).

ب - المفعول بِهِ: بأنَّها منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره (اتبعوا)، أي: (اتبعوا مِلَّة إبْرَاهِيم).

جـ - البدل: بنصبِ (صبغة الله) على أنَّها بدلٌ من (مِلَّة ابراهيم)، و(مِلَّة) منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره (نَتَّبِعُ)، أي: (نتبعُ مِلَّة إبْرَاهِيم).

2 - الرفع: على أنَّها خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ (هي صبغةُ اللهِ).

نَخْلُصُ من ذَلِكَ إلى أنَّ وجه النصب (الإغراء، أو المفعول به) يحتملُ الإطِّراح فيه، فالإغراء يحتملُ طرح الفعل (الزموا)، أو طرح الظرف (عليكم)، أمّا وجهُ (المفعول به) فيحتملُ طرح الفعل (اتبعوا)، على حين وجه النصب على (البدل) ليس فيه اطِّراح؛ لأنَّ (صبغة) فيه منصوبة على البدل من (مِلَّةَ). أما الوجهُ الثاني (الرفع) فيحتملُ طرح اسمٍ، لا فعلٍ، وَذَلِكَ بتقدير الضمير: (هي).

لذا فحُكْمُ الطَّرْحِ واجبٌ في (صبغة الله) على الوجوهِ التي سبق ذكرها، عدا وجه (البدل) الذي ليس فيه اطِّراح، وإنَّما الطَّرْحُ طرأَ فيه على الفعلِ الناصبِ للمُبدلِ مِنْهُ وهو (ملة).

1 - ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير: 450/1 .

الفَصْلُ الثَّالِثُ:
الطَّرْحُ فِي الحُرُوفِ

تَتّضحُ مسائلُ الطَّرْحِ في الدَّرَسِ النَّحْوِيّ بشكلٍ جليٍّ في هذا الفصل (الطَّرْح في الحروفِ)، فالباحثُ في كُتبِ النحويين ومؤلفاتِهم يجدُ حضورًا واضحًا للطَّرْحِ في الحروفِ، ولا سيّما حروف الجرِّ، وحروف العطفِ، وقد قُسِّم هذا الفصل على ثلاثةِ مباحث، ضمَّ الأوّلُ منها (الطَّرْحَ في حروفِ الجرِّ)، واشتملَ على أربعةِ حروفٍ في مواضعَ مختلفةٍ، انتظمَتْ في ثماني مسائل.

أمَّا المبحثُ الثاني فكانَ (الطَّرْحُ في حروفِ العطفِ)، وضمَّ حرفَيّ الواو في مسألتين اثنتين، والفاء في مسألةٍ واحدةٍ.

أمَّا المبحثُ الثالثُ فضمَّ (الطَّرْحَ فِي حروفٍ أخرى)، وهذه الحروف قسّمتُها على الآتي:

أولًا: الطَّرْحُ في الحروفِ الأحاديةِ، أي: ما كان منها على حرفٍ واحدٍ، وذلك في موضعين مختلفين لطرحِ حرف النون، هما: (طرحُ النونِ للإضافةِ)، و(طرحُ نونِ التوكيدِ الخفيفةِ).

ثانيًا: الطَّرْحُ في الحروفِ الثنائيةِ، أي: ما كان منها على حرفين، وضمَّ مسألتين اثنتين، وهما: (طرح ما الزائدة)، و(طرح لا النافية).

ثالثًا: الطَّرْحُ في الحروفِ الثلاثيةِ، أي: ما كانَ منها على ثلاثةِ أحرفٍ، وذلك في موضعٍ واحدٍ (طرح إذَن الناصبة).

أمَّا الترتيبُ المُتبعُ في الحرفِ الذي يكون موضعَ الشاهدِ في الآياتِ القرآنيةِ، والذي يضمُّ أكثرَ من موضعٍ (أكثر من مسألةٍ) في حروفِ الجرِّ، فكان تقديمُ الآيةِ في الحرفِ الواحدِ بحسبِ تقدّمها في القرآنِ الكريمِ، أمّا الحروفُ الثنائيةُ فكانَ ترتيبُهَا بحسبِ ترتيب أصحابِ كُتبِ الحروفِ.

المبحثُ الأوّلُ: الطَّرْحُ في حروفِ الجرِّ:

أوّلًا: طرحُ (الباء): وفيه مسائل:

المسألةُ الأولى: طرحُ الباءِ في قولِه تعالى: ﴿**پ ٻ ٻ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڃ**﴾ [الحج: 25]:

قالَ الزَجَّاجُ في: ((قولِه: ﴿**ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ**﴾ [الحج: من الآية 25]... قالَ أهلُ اللغةِ إنَّ معنى الباءِ الطَّرْحُ، والمعنى (ومن يُرد فيه إلحادًا بظلمٍ)، ... والذي يذهبُ إليه أصحابُنَا أنَّ الباءَ ليست بملغاةٍ، والمعنى عندهم (ومن إرادته فيه بأنْ يلحدَ بظلمٍ)

))[1]، وإحالة الضمير (فيه) على المسجد الحرام بمكّة، بيانًا لحرمةِ ذلك الموضع، وذلك أنَّ ارتكاب المعاصي فيه أشدُّ إثمًا[2].

ينقلُ الزّجّاجُ رأيًا لأهلِ اللغةِ، مفادهُ أنَّ (الباءَ) على نيَّةِ الطَّرْحِ، أي: زائدةٌ، والمعنى يكون (ومن يردُ فيه إلحادًا بظلمٍ)[3]، ويخالفهم هو في ذلك، إذ إنَّ (الباء) ليست مطَّرحةً أو زائدةً، إنّما داخلةٌ على المصدرِ المُؤَوَّلِ من (أنْ والفعل)، والتقديرُ: (ومن إرادته فيه بأنْ يلحدَ بظلمٍ)، فالباءُ عنده مُعْتَدَّةٌ في الكلامِ.

وقالَ الفرّاءُ: ((دخلتِ الباءُ فِي (إلحاد)؛ لأنَّ تأويلَه: (ومن يُرد بأن يُلحد فِيهِ بظلمٍ)، ودُخُولُ الْبَاءِ فِي (أَنْ) أَسْهَلُ مِنْهُ فِي (إِلْحَادٍ) وَمَا أَشْبَهَهُ؛ لأَنَّ (أَنْ) تُضْمَرُ الْخَوَافِضُ مَعَهَا كَثِيرًا، وَتَكُونُ كَالشَّرْطِ، فَاحْتَمَلَتْ دُخُولَ الْخَافِضِ وَخُرُوجَهُ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ لَا يَتَبَيَّنُ فِيهَا، وقلَّ فِي المصادرِ؛ لتبين الرفع والخفض فيها))[4].

يُفهم منه أنَّ (الباءَ) ليست في حُكمِ الطَّرْحِ عنده، وإنّما هي داخلةٌ على (أنْ) المضمرة الناصبة للفعلِ المضارع، والتقديرُ: (بأنْ يُلحدَ)، وهو مصدرٌ مُؤَوَّلٌ من (أنْ والفعل) في موضعِ نصبٍ؛ وعلَّلَ ذلك بأنَّ (أنْ) تُحْذَفُ معها حروفُ الجرِّ كثيرًا، ولا يظهرُ فيها أثرُ حرفِ الجرِّ؛ لأنَّها حرفٌ مبنيّ، و(إلحاد) هو مصدرٌ، وطرحُ الجارِّ (الباء) في الأسماءِ والمصادرِ قليلٌ؛ لظهورِ أثرها الإعرابي في هذه الأسماء (وهو الجرّ)، وفي حالِ طرحها من الأسماءِ والمصادرِ فإنَّ أثرَهَا يزولُ بزوالِها. وقال في موضعٍ آخر: ((ولو ألقيتَ (الباءَ) نَصَبْتَ، فَقُلتَ: (ومن يُرد فِيهِ إلحادًا بظلمٍ)))[5]. إذ عنده أنَّ دخولَ (الباءِ) وسقوطَهَا سواءٌ، فهَذَا بمنزلةِ قولك: أظنُّ أنَّك قائم، وأظنُّ بأنَّك قائم[6]، أي: إنَّ ((هذه الباء تجعلها العربُ صلةً في الكلامِ، ويجعلون إثباتَها وإسقاطَها سواء، ومعنى (إلحاد، وبإلحاد) واحد))[7].

وأوردَ الفرّاءُ قراءةً قرآنيةً فيها توجيه آخر لمعنى (بإلحاد)، إذ يقولُ: ((وقد قرأَ بعضُ القُرّاءِ: (وَمَن تَرِدْ فِيهِ بإلحادٍ) من (الورودِ)، كأنَّه أرادَ: (مَن وَرَده أو تورَّده)، ولست أشتهيهَا؛ لأن (وردت) يطلبُ الاسمَ، ألا ترى أنك تَقُولُ: (ورَدنا مكة)، ولا تَقُولُ: (وردنا فِي مكة)))[8]. فبعضُ القرّاءِ قد حملَ معنى (إلحاد) على معنى (الورود)، واستبعدَ الفرّاءُ هذا الرأي؛ لأنَّ (ورد) يتعدى بنفسِهِ, لا بحرفِ الجرِّ،

1 - معاني القرآن وإعرابه: 421/3 .
2 - ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح: 364/3 .
3 - ينظر: التفسير الوسيط: 265/3 .
4 - معاني القرآن: 222/2 .
5 - معاني القرآن: 186/2 .
6 - ينظر: المصدر نفسه: 147/3 .
7 - أحكام القرآن لبكر بن العلاء: 198 .
8 - معاني القرآن: 223/2 .

وأورد مثالًا قالَ فيه: (ورَدنا مكة) ولا تَقُولُ: (وردنا فِي مكة)، وكقولنا: (وردت الحوض)، ولا نقول: (وردت في الحوض).

نخلصُ من رأي الفراء إلى أنَّ حكمَ دخولِ (الباءِ) في (إلحاد) وطرحِهَا سواءٌ؛ لكون كلا المعنيين واحدٌ، لم يتغير.

وحملَ الأخفشُ (الباءَ) في (بإلحاد) على الزيادةِ، إذ يقولُ: ((وقال: ﴿ڤ ڤ ڤ ڤ﴾ معناه: (ومن يُرِدْ إِلْحادًا)، وزادَ (الباءَ) كما تُزادُ في قولِه: ﴿ﭽ ﭾ﴾ [المؤمنون: من الآية 20]))[1].

واعترضَ أبو جعفر النحّاس (ت338ه) على الأخفشِ الذي قالَ بزيادةِ (الباء) في (بإلحاد)، وحُجّته أنَّه لا يُزادُ شيءٌ لغيرِ معنى، ولغيرِ فائدة، إذ يقولُ: ((قالَ سعيد بن مسعدة: الباءُ زائدةٌ، والمعنى: (ومَنْ يرد فيه إلحادًا بظلمٍ)، وهذا عند أبي العباس[2] خطأ، لأنَّه لا يُزاد شيءٌ لغيرِ معنى، والقولُ عنده أنْ يريدَ ما على الإرادةِ، فالمعنى: (ومن إرادته بأنْ يلحدَ بظلمٍ)))[3].

واعترضَ أيضًا على القراءةِ القرآنية التي نَقَلَهَا الفرّاءُ في أنَّ معنى (إلحاد) هو (الورود)؛ لأنَّ (وردت) يأتي بعده اسمٌ، لا جارٌّ، أي: إنَّ الفعل (وَرَدَ) يتعدى بنفسِه، لا بحرفِ الجرِّ، إذ يقولُ: ((وحكى الفرّاءُ عن بعضِ القراءِ (وَمَن تَرِدْ فِيهِ بإلحادٍ) من (الورود)، وهذا بعيدٌ؛ لأنَّه إنَّما يُقَالُ: وردته، ولا يكاد يُقال: وردت فيه))[4]. فالفرّاءُ والنحّاسُ كلاهما مُتوافقان في ردِّ هذه القراءة القرآنية؛ لأنَّ (وردت) يأتي اسمٌ بعده، لا جارٌّ.

ويتّضحُ ممّا تقدّمَ أنَّ الباءَ ((هي لإلصاقِ الشيءِ بالشيءِ، وخلطه بِهِ، فإذا قُلتَ: (مَرَرْتُ بزيدٍ)، فقد أضفت المرورَ إلى زيدٍ، وألصقته به))[5]. ولعلَّ القول بزيادتِها في القرآنِ الكريمِ فيه نظرٌ؛ فالأولى أنَّ حكمَ طرحِها ضعيفٌ؛ لأنَّها على معناها في الإلصاق، وليست زائدة يمكن الاستغناء عنها؛ ذلك أنَّ الإرادةَ موجبةٌ لإلصاقِ فعل الإلحادِ بمَنْ يتَّصِفُ بِهِ، وكأنَّه صارَ سجيّةً له، وإنَّما استعمل (الحاد) مجرورًا بالباءِ؛ للدلالةِ على تمكّن الصفة من الموصوفِ، والباءُ أمارةٌ على ذلك. أمّا تقديرُ المصدرِ المُؤَوَّلِ وما قاله العلماءُ فيه لتصحيحِ دخولِ (الباءِ) على (أن)، ففيه من التقديرِ والتكلّفِ لإقامة الصنعة النحوية ما لا يخفى.

المسألةُ الثانيةُ: طرحُ الباءِ في قولِه تعالى: ﴿ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ﴾ [القلم: 5- ومن الأية 6]:

1 - معاني القرآن: 451/2، وينظر: جامع البيان: 505/16 .
2 - أبو العباس يقصد به المبرد، ولم أجد هذا الرأي في كتاب المقتضب، ينظر: شمس العلوم: 681/1 .
3 - معاني القرآن: 395/4 .
4 - المصدر نفسه: 395/4 .
5 - الوجوه والنظائر: 125 .

أوردَ أبو إسحاق الزّجّاج قولًا لأبي عبيدة معمر بن المثنى، قال: ((قالَ أبو عبيدة: معنى الباء الطَّرْح، والمعنى: أيّكم المفتون))[1].

فحكمُ الباءِ عند أبي عبيدة الطَّرْحُ، والذي دعاه إلى ذلك ورودُ اطِّراحها في الشعرِ، إِذْ نقلَ السمعانيُّ (ت489ه) قولًا آخر لأبي عبيدة، نصّه: ((قَالَ أَبُو عُبَيْدَة: الْبَاءُ صلَةٌ، وَمَعْنَاهُ: أَيّكُم الْمفْتُون، وَأنْشد شعرًا: (نَضْرِبُ بالسَّيفِ وَنَرْجُو بالفَرَجْ)[2]، أَي: الْفرج))[3]، فيُفْهم منه: أنَّ (أيّكم) صارَ مبتدأ، والباءُ مزيدةٌ فيه على نيَّةِ الطَّرْحِ.

وقال الأخفشُ: ((□ڈ ۀ□ يُرِيدُ: أيُّكُمْ المَفْتُون))[4]، وهو بذلك يتابع أبا عبيدة في أنَّ (الباءَ) في الآيةِ ((زائدةٌ للتوكيدِ، أي: أيُّكم المفتون بالجنونِ))[5].

على حين نَسَبَ السمينُ الحلبيّ إلى الأخفشِ رأيًا غير هذا لمعنى (الباء) في الآيةِ الكريمةِ، وهو أنَّها سببية، قال في تفسيرِ الآيةِ: إِنَّه ((على حذف مضاف، أي: بأيِّكم المفتون، فَحُذِفَ المضافُ، وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَه، وإليه ذهبَ الأخفشُ، وتكونُ (الباء) سببيَّةً))[6].

ونصُّ الأخفش ظاهرٌ في أنَّ (الباءَ) هُنَا زائدةٌ للتوكيدِ، لا سببية، وليس في قولِه (يُرِيدُ: أيُّكُمْ المَفْتُون) أيُّ إشارة إلى غير معنى الزيادة.

وتابع ابن قتيبة الدينوريّ (276ه) أبا عبيدة والأخفش في ذلك، فصرّحَ بزيادةِ (الباء) في قولِه تعالى: □ڈ ۀ□، إذ يقولُ: ((بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ؟ أي: أيِّكم المفتون ؟ أي: الذي فُتِنَ بالجنونِ، و(الباءُ) زائدةٌ، كما قالَ الراجزُ: (نَضْرُبُ بالسَّيْفِ ونَرْجُو بالفَرَج)، أي: نرجو الفرج))[7]. وإلى هذا ذهبَ مكي بن أبي طالب، والمعنى عنده: (فسترى ويرون أيِّكم المجنون)[8]، والواحدي[9]، والمجاشعي (ت479ه)[10].

واعترض أبو حيّان على هذا الرأي بقولِه: ((زعمَ بعضُ النحويين أنَّ (الباءَ) في □ڈ ۀ□ زائدةٌ في المبتدأِ، والتقديرُ: (أيِّكم المفتون)، ولا ينبغي حمله على ذلك؛ لقلّته))[11].

وتابعه السمينُ الحلبيّ في اعتراضه على زيادةِ (الباء) في □ڈ ۀ□، وضعّفَ الزيادةَ، بحجّةِ أنَّ (أيّكم) مبتدأٌ، والباءُ لا تُزاد في المبتدأ، إلّا في (حسبك)[1].

---

1 - معاني القرآن وإعرابه: 204/5 .
2 - هذا عجز من بيت للنابغة الجعدي، وصدره: (نحن بنو جَعْدة أرباب الفلَج)، في ملحقلت ديوانه: ٢١٦ .
3 - تفسير القرآن: 19/6 .
4 - معاني القرآن: 547/2، وتأويل مشكل القرآن: 156 .
5 - فتح البيان في مقاصد القرآن: 257/14 .

6 - الدر المصون: 401/10 .
7 - غريب القرآن: 477-478 .
8 - ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: 7621/12 .
9 - ينظر: التفسير الوسيط: 335/4 .
10 - ينظر: النكت في القرآن الكريم: 509 .
11 - التذييل والتكميل: 204/11 .

وللفرّاء رأي آخر في معنى (الباء) في الآيةِ الكريمةِ، إذ حملها على معنى (في) الظرفية، قال: ((المفتونُ هَا هُنَا بمعنى: الجنون، وهو فِي مذهب الفتون ... وإنْ شِئتَ جعلته (بأيِّكم): (فِي أيِّكم)، أي: فِي أيِّ الفريقين المجنون))[2]، في النصِ رأيان للفرّاء، الأوّلُ: جعلُ (المفتون) بمعنى الجنون، والمعنى (بأيِّكم الجنونُ) على الطَّرْحِ، والثاني: لم يحمل (الباءَ) في ﷺ على الطَّرْحِ، وإنَّما على معنى (في)، كقولنا: (زيدٌ بالبصرة)، أي: فيها، وممّا يُعضّد رأيه ((قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ (في أيِّكم)))[3]، وتابعه في ذلك الزجّاج[4].

يتَّضحُ ممّا سبق أنَّ (الباءَ) في ﷺ فيها ثلاثة أوجه، هي:

الأوّلُ: أنَّ معنى (الباء) الطَّرْحُ، فهي زائدةٌ للتوكيدِ، والتقديرُ: (أَيِّكُمُ المَفْتُونُ)، وهو مذهبُ أبي عبيدة، والأخفش، وابن قتيبة، ومكيّ، والواحديّ، والمجاشعيّ.

الثاني: الرأي المنسوب إلى الأخفش أنَّها سببية.

الثالثُ: أنَّها بمعنى (في)، أي: ظرفية، والتقدير: (في أي فرقكم المفتون)، وهو مذهبُ الفرّاء، والزّجّاج.

ولعلَّ الأرجحَ فيها الحكم بعدمِ الطَّرْحِ، بل القول بأصالةِ الباءِ في ﷺ، وهذا ما صرّحَ به الطبريُّ (ت310ه)، إذ قالَ: ((وَأَوْلَى الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ عِنْدِي بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَعْنَى ذَلِكَ: بِأَيِّكُمُ الْجُنُونُ، وَوَجَّهَ الْمَفْتُونَ إِلَى الْفُتُونِ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَظْهَرُ مَعَانِي الْكَلَامِ، إِذَا لَمْ يَنْوِ إِسْقَاطَ الْبَاءِ، وَجَعَلْنَا لِدُخُولِهَا وَجْهًا مَفْهُومًا. وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَا مَعْنَى لَهُ))[5].

ويبدو أنَّ الذي قالَ بطرحِ الباءِ, أو زيادتِها في (بأيّكم)، استندَ إلى أنَّ (المَفتون) اسمٌ مشتقٌ، و(أيّكم) اسمٌ جامدٌ؛ لأنَّه مكوّن من (أيّ, والضمير الكاف)، وأَنَّ بقاءَ (الباءِ) فيه يحمله على أنْ يكونَ الجارُّ والمجرورُ (بأيّكم) خبرًا مقدمًا، و(المفتونُ) مبتدأً مؤخرًا، والجامدُ لا يقعُ خبرًا عن الاسمِ المُشتقِ، بل العكس من ذلك، فالمشتقُ هو الذي يقعُ خبرًا عن الجامدِ؛ لأنَّ ((الأخبار كلها صفات))[6]، ولتجنب هذا الإشكال ذهبَ بعض النحويين إلى القولِ بزيادةِ الباءِ؛ ليكون (أيّكم) مبتدأ، و(المفتون) خبرًا.

المسألةُ الثالثةُ: طرحُ الباءِ في (أَ جِدَّكَ): وذلك في قولِ جرير، يهجو الراعيّ النميريّ[7]:

---

1 - ينظر: الدر المصون: 401/10 .
2 - معاني القرآن: 173/3 .
3 - روح المعاني: 29/15 .
4 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 204/5 .
5 - جامع البيان: 154/23 .
6 - أمالي ابن الحاجب: 733/2 .
7 - ديوانه: 761/2 .

أَ جِدَّكَ مَا تَذْكُرُ أهلَ دارٍ ؟ كَأَنَّ رُسُوْمَهَا وَرَقُ الكِتَابِ

قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: ((يُرِيدُ: أبِجِدٍّ مِنْكَ ؟ فلما طَرَحَ الباءَ نَصَبَ))[1]، يُفهم من كلامِه أنَّ أبا عبيدة جعلَ من (أ جِدَّكَ) اسمًا منصوبًا على نزعِ الخافضِ، أي: طرحُ حرفِ الجرّ (الباء)[2].

وكانَ أبو عمرو بن العلاء (ت154ه) من قبل ذلك قد بيّنَ أنَّ معناه: (مالك أَ جِدًّا منك)، ونصب (جِدًّا) على المصدرِ[3]، أي: نصبها على المفعولِ المطلقِ لفعلٍ محذوفٍ، وهو حكمٌ معلوم عند النحويين في مواضع حذفِ عاملِ المفعولِ المطلقِ وجوبًا[4]، بمعنى أنَّ النصبَ ليس طارئًا فيه - بسببِ طرحِ الباءِ - وإنمّا هو أصلٌ فيه.

والألفُ في (أَ جَدَّكَ ؟) هي ألفُ استفهامٍ، والتقديرُ: (أ بجدٍ منك ؟)، قالَ أبو سهل الهروي: إنَّ ((هذه الألف ألف الاستفهام، وهو من الجدِّ في الأمرِ، وهو الانكماشُ عليه، والمضي فيه، وهو ضدّ الهزلِ))[5]. و(أَ جدَّكَ) مصدر، لا يُستعملُ إلّا مضافًا[6]، وهي مقاربة لمعنى (أ حقًا ؟)[7].

وفرّقَ الخليلُ بين كسرِ (الجيمِ) في (أ جدّك) وفتحِها في المعنى، قال: ((أَ جِدَّكَ، بِكَسْرِ الْجِيمِ، فإنه يَسْتَحْلِفُهُ بِجِدِّه وَحَقِيقَتِهِ، وإذا فَتَحَ الْجِيمَ، اسْتَحْلَفَهُ بجَدِّه, وَهُوَ بَخْتُهُ))[8].

وقالَ ثعلب: ((مَا أَتاك فِي الشِّعْرِ مِنْ قولِه: (أَ جِدَّك) بالكسرِ، أي: أبجدٍّ منك؟ وإذا أتاك: (و جَدَّكَ) فهو مفتوح، أي: وَحَقَّكَ))[9]، يُفْهَمُ من ذلك أنَّه إذا وردَ (أ جِدّكَ ؟) مكسورًا في الشعرِ فالمعنى مقصور على (أ بجدٍّ منك ؟).

لذا كان لطرحِ (الباء) من (أ بجدٍ منك ؟) أثرٌ، وهو نصبُ (أَ جَدَّكَ)، ولو لم يُطرح هذا الحرف لكان حقُّ الاسمِ بعدها الجرَّ، والتقديرُ: (أ بجدٍّ منك ؟). لذا نُصِبَ (أَ جَدَّكَ) إمّا على المصدرِ، أي: مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ، أو أنَّها مفعولٌ به منصوب لفعلٍ مضمرٍ، وكان حقُّها الرفعَ؛ لأنَّها اسم في بدايةِ الكلامِ[10].

---

1 - شرح نقائض جرير والفرزدق: 1105/3 .
2 - ينظر: شرح شواهد المغني: 763/2 .
3 - ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية: 453/2، مادة (جدد) .
4 - ينظر: الأصول في النحو: 249/2، وشرح المفصل: 279/1، وشرح التسهيل: 186/2 .
5 - إسفار الفصيح: 678/2 .
6 - ينظر: كتاب سيبويه: 379/1 .
7 - ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: 188/5 .
8 - العين: 9/6، باب (الجيم مع الدال) .
9 - الفصيح: 297 .
10 - ينظر: اللامع العزيزي في شرح ديوان المتنبي: 1273 .

المسألةُ الرابعةُ: طرحُ الباءِ في (بِحَسْبِكَ زَيدٌ):

قالَ أبو البركات الأنباريّ: ((قولهم: قد يكونُ الحرفُ في موضعِ مبتدأ لا يتعلقُ بشيءٍ، قُلنا: الأصلُ في حروفِ الخفضِ أنْ لا يجوز الابتداءُ بها، وأنْ لا تقعَ في موضعِ مبتدأٍ، وإنَّما جازَ ذلك نادرًا في حرفٍ زائدٍ، دخوله كخروجه، كقولهم: (بِحَسْبِكَ زيدٌ، وَمَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، لأنَّ الحرفَ في نيَّةِ الاطِّراحِ؛ إذ لا فائدة له، أَلَا ترى أنَّ قولك: (بِحَسْبِكَ زيدٌ، وَحَسْبُكَ زيدٌ) في معنى واحد))[1].

معنى ذلك أنَّ الحروفَ الزائدةَ لا تدخلُ على المبتدأ، إلّا حرف (الباء)، وفي موضعٍ واحدٍ، وهو دخولها على (حَسْبُكَ)، أي: (بِحَسْبِكَ)، ويعضد ذلك قول ابن يعيش: ((ولا يُعْلَم مبتدأٌ دخلَ عليه حرفُ جرٍّ في الإيجابِ غير هذا الحرف))[2].

ومنه يتّضح أنَّ حكمَ طرحِ (الباءِ) من (بِحَسْبِكَ زيدٌ) نادرٌ، فدخول الجارّ (الباء) في هذا الموضع (بِحَسْبِكَ) كخروجه منه، فالمعنى المتحصل عليه من (حَسْبُكَ)، و(بِحَسْبِكَ) واحدٌ، ودليلُ ذلك قول سيبويه: ((قال الخليل رحمه الله: يدلّك على أن (لا رجلَ) في موضعِ اسم مبتدأ مرفوع، قولك: (لا رجلَ أفضلُ منك)، كأنك قلت: (زيدٌ أفضلُ منك)، ومثل ذلك: (بحَسبِكَ قولُ السّوْءِ)، كأنك قلت: حسبُكَ قولُ السّوْء))[3].

وأيضًا قول أبي البركات الأنباري في ذلك، قال: ((قولهم: (بِحَسْبِكَ زيدٌ، ومَا جَاءَنِي منْ أَحَدٍ)، ولو حذفت حرف الجرّ، لقلت: (وَحَسْبُكَ زيدٌ، ومَا جَاءَنِي أَحَدٌ) بالرفعِ، فدلَّ على أنَّ حذفَ حرف الجرّ لا يُوجب النصب))[4]. ومنه نحو قولنا: (بِحَسْبِكَ حديثُنَا)، أي: حسبُكَ حديثُنَا، والمعنى: يكفيك حديثُنَا، و(حسب) مبتدأ، و(حديثنا) خبرٌ مضافٌ، والضميرُ (نا) مضافٌ إليه، والباءُ زائدةٌ على نيَّةِ الطَّرْحِ.

وذهبَ ابنُ مالك إلى أنَّ (الباءَ) في (بِحَسْبِكَ زيدٌ) زائدةٌ في الخبر, لا في المبتدأ، فعنده أنَّ (حسب) خبرٌ مقدمٌ؛ لأنَّه نكرةٌ، ولا تتعرفُ بالإضافة، و(زيدٌ) مبتدأ مؤخر، قال: ((الأجودُ أنْ يكونَ مبتدأ، و(بحسبك) خبرًا مقدمًا؛ لأن (حسبًا) من الأسماء التي لا تُعرفها الإضافة))[5].

والسببُ في زيادةِ (الباءِ) في (بِحَسْبِكَ زيدٌ)؛ هو التوكيدُ، قالَ ابنُ يعيش: ((قد تُزاد (الباءُ) في الكلامِ، والمُرَادُ بقولِنا: (تُزاد) أنَّها تجيء توكيدًا))[6]. وقال أيضًا: هذه ((زيادةٌ لا يُراد بها أكثر من التأكيدِ في المعنى، وإنْ كانَ العملُ باقيًا، نحوُ: (ما جَاءَنِي من أحدٍ)، والمُرَادُ: ما جاءني أحدٌ، ومثله قولهم: (بحَسبك زيدٌ)، والمرادُ:

1 - الإنصاف (م ٩٧): 566/2 .
2 - شرح المفصّل: 477/4، وينظر: التذييل والتكميل: 204/11 .
3 - كتاب سيبويه: 293/2 .
4 - أسرار العربية: 120 .
5 - شرح الكافية الشافية: 337/1-338 .
6 - شرح المفصّل: 477/4 .

حَسْبُك))[1]، فجملةُ (بِحَسْبِكَ زيدٌ) الباءُ زائدةٌ، وحسبُ مبتدأٌ مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ، منعَ من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائدِ.

ولمّا كانت (الباء) زائدةً للتوكيدِ، كانت على نيَّةِ الطَّرْحِ، لأنَّ دخول (الباء) في (حسب) وخروجها سواء، فلذلك كانَ حكمُ الطَّرْحِ فيها جائزًا، لأنَّ (الباءَ) قد دخلتْ على شيءٍ لو لم تدخلْ بقي المعنى على حاله.

ثانيًا: طرحُ حرفِ الجرِّ مع (أنْ) و(أنَّ):

(أنْ) حرفٌ مصدريٌّ، يدخلُ على الجملةِ الفعليةِ، التي فعلها مضارع، فينصبه، كقوله تعالى: ﴿ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ﴾ [المنافقون: 10]، أو فعلها ماضٍ كقوله تعالى: ﴿ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ﴾ [القصص: 82]، أو أمر، نحو: (كتبت إِلَيْهِ بِأَن قُم)[2]، وَلَا تدخلُ (أَنْ) المصدرية على الْأَفْعَالِ غير المتصرفةِ، الَّتِي لَا مصَادر لَهَا[3]؛ لأنَّها تكون مع الفعلِ في تأويلِ المصدرِ، ولا مصدر من الفعلِ غير المتصرف[4].

أمّا (أنَّ) فحرفٌ مشبَّهٌ بالفعلِ، يدخلُ على الجملةِ الاسميةِ. وقد تُخفّفُ فيكون لها أحكام أُخرى[5].

أمّا الطَّرْحُ في (أنْ) و(أنَّ) فقالَ السيرافيُّ فيه: (((أن) الخفيفة والمشددة يجوزُ طرحُ حروفِ الجرِّ منها، إذا كانت في صلةِ فعلٍ؛ لأنَّها وما بعدها بمنزلةِ المصدرِ، فطَالَتْ, فحَسُنَ حذفُ حروفِ الجرِّ؛ لطولِها تخفيفًا ... ولو جِئتَ بالمصدرِ لم يُحْسَنْ حذفُ حرفِ الجرِّ، لا تقول: (إيّاك ضربُ زيدٍ) كما تقولُ: (إيّاك أنْ تضربَ زيدًا)، لأنَّه لم يطلْ كطول (أن)))[6]. وقال في موضعٍ آخر: ((أشهدُ أنْ لا إله إلا الله ... وأشهدُ بأنَّه لا إله إلا الله، فيجوزُ مع إدخالِ الباءِ، وطرحها، ولا يجوزُ طرحُ الباءِ مع المصدرِ، لا تقل: (أشهدُ على زيدٍ الفسقَ)))[7].

إنَّ نصَّ السيرافي ((أن) الخفيفة والمشددة يجوزُ طرح حروفِ الجرِّ منها) يشملُ (أنْ) الناصبة، و(أن) الخفيفة، و(أنَّ) المشدّدة، فإنَّ ((حروفَ الجرِّ تُحذَفُ مع (أنْ) و(أنَّ) قياسًا مطردًا))[8] عند جمهور النحويين، كالمبرّد[9]، ومكيّ بن أبي طالب[10]،

---

1 - المصدر نفسه: 423/4 .
2 - ينظر: مغني اللبيب: 42/1-43 .
3 - ينظر: الكليات: 192 .
4 - ينظر: التذييل والتكميل: 68/11 .
5 - ينظر: اللمع في العربية: 41، وأوضح المسالك: 352/1-353 .
6 - شرح كتاب سيبويه: 176/2 .
7 - المصدر نفسه: 376/3 .
8 - أمالي ابن الحاجب: 686/2، وينظر: شرح التسهيل: 150/2 .
9 - ينظر: المقتضب: 35/2 .
10 - ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: 3014/4 .

والرضي[1]، وابن مالك[2]، وناظر الجيش[3]، بشرطِ أمنِ اللبسِ؛ لطولِ الصلةِ، فَيُحْذَفُ حرفُ الجرِّ مع (أنَّ) المشدّدة، نحو قوله تعالى: ﴿ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ﴾ [آل عمران: من الآية 18]، أي: (بأنَّه لا إله إلا هو)[4]، ومع (أنْ) الناصبة، نحو قوله تعالى: ﴿ڇ چ ڇ ڇ ڇ﴾ [المائدة: من الآية 52]، أي: (بأنْ يأتيَ بالفتحِ)[5]، ومع (أنْ) المخفّفة من الثقيلة، نحو: (أشهدُ أنْ لا إله إلّا الله)، والمعنى: (بأنْ لا إله إلّا الله)[6].

أمّا العلّةُ في هذا الطَّرْح فهي طولُ الصّلةِ، وطولُ الكلامِ، مع أَمنِ اللبسِ[7]، أي: في حالِ لم يُؤْمَنِ اللبسُ لا يجوزُ عند النحويين حذفُ حرفِ الجرِّ، فلو ((لم يتعيّنِ الحرفُ عند حذفه مع (أنّ) و(أنْ) لامتنعَ الحذفُ، نحو: (رغبت أنْ يكونَ كذا)، فإنَّه لا يُدرى هل المرادُ رغبت في أنْ يكونَ ؟ أو عن أنْ يكونَ ؟ والمرادان متضادان معنًى، فيمتنعُ الحذفُ في مثلِ هذا))[8].

ونُقِلَ عن عليٍّ بن سُليمان البغدادي (الأخفش الصغير ت315ه) أنّه ((يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ قياسًا، إذا تعيَّنَ، وإنْ كانَ مع غير (أنْ، وأنَّ)))[9]، بمعنى: ((أنَّه يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ، إذا تعيَّنَ موقعُ الحذفِ والمحذوفِ، قياسًا على ما جاءَ من ذلك، نحو: (بريت القلمَ السكين)، تريدُ: بالسكينِ؛ لأنَّه قد تعيّنَ المحذوفُ، وهو (الباء)، وموضع الحذفِ، وهو السكينُ، فإنْ اختلَ الشرطان، أو أحدهما منع، نحو: (رغبت الأمر)؛ لأنَّه لا يُعلم هل المرادُ (في) أو (عن) ؟ وكذلك لا يجوزُ: (اخترت إخوتك الزيدين)؛ لأنَّه لا يُعلم هل أردتَ اخترتَ إخوتَك من الزيدين، أو الزيدين من إخوتك ؟))[10]، ونستدلُّ بذلك على أنَّ الحذفَ القياسي لحرفِ الجرِّ مع (أنَّ) و(أنْ) فحسب، أمّا الأخفشُ الصغير فوسّعَ القياس ليشملَ ما توافر فيه الشرطان لحذفِ الجارِّ مع غير (أنَّ) و(أنْ)، وهما: تحديدُ الحرفِ المحذوفِ، ومكان الحذفِ.

وانفردَ ابن هشام بإضافةِ (كي) إلى (أنْ) و(أنَّ) في الحذفِ القياسي للجارِّ، قالَ: ((وَلَا يُحْذَفُ الْجَارُّ قِيَاسًا إِلَّا مَعَ (أَنَّ) وَ(أَنْ)، وأهملَ النحويون هُنَا ذِكْرَ (كي) مَعَ تجويزهم فِي نَحْو: (جِئْتُ كي تُكرمَني)، أَنْ تكونَ (كي) مَصْدَرِيَّةً، وَاللَّام مقدَّرَة))[11].

---

1 - ينظر: شرح الرضي على الكافية: 138/4 .
2 - ينظر: شرح التسهيل: 150/2، 135 .
3 - ينظر: تمهيد القواعد: 1731/4 .
4 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 468/1 .
5 - ينظر: شرح ابن الناظم: 111 .
6 - ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 376/3 .
7 - ينظر: المقتضب: 342/2 .
8 - شرح التسهيل: 150/2 .
9 - شرح الرضي على الكافية: 484/1 .
10 - تمهيد القواعد: 731/4 .
11 - مغني اللبيب: 681/2 .

يُفهم من نصِّه أنَّ (كي) المصدرية الناصبة للفعلِ لا بُدَّ أن تقترنَ باللام الجارة، وهذه اللام تُحذف قياسًا معها، كما في المثال: (جئت كي تكرمَني) بتقدير: (لكي تكرمَني)، وقوله تعالى: ﴿ڳ ڳ ڳ ڳ﴾ [الحشر: من الآية 7] بتقدير: (لكي لا يكونَ)، وذلك أنَّ المصدرَ المؤوّلَ في موضع جرٍّ باللامِ المقدَّرةِ[1].

واعترضَ السهيليُّ على هذه العلّة - طول الصلة -، فقالَ: ((وَأَمّا مَا اعْتَلّوا بَهْ مِنْ طُولِ الِاسْمِ بِالصّلَةِ وَأَنّ ذَلِكَ هُوَ الّذِي سَوّغَ لَهُمْ إضْمَارَ حَرْفِ الْجَرِّ فَتَعْلِيلٌ مَدْخُولٌ يُنْتَقَضُ عَلَيْهِمْ بِالْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ كَـ(الّذِي، وَمَنْ، وَمَا)، فَإِنّهَا قَدْ طَالَتْ بِالصّلَةِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إضْمَارُ حَرْفِ الْجَرِّ فِيهَا، لَا تَقُولُ: (خَرَجْتُ مَا عِنْدَك، وَلَا هَرَبْتُ الّذِي عِنْدَك)، أَيْ: (مَنْ الّذِي عِنْدَك)، وَتَقُولُ: (خَرَجْتُ أَنْ يَرَانِي زَيْدٌ، وَفَرَرْتُ أَنْ يَرَانِي عَمْرٌو)، أَيْ: (مِنْ أَنْ يَرَانِي، وَلِأَنْ يَرَانِي)، يدلُّ عَلَى أَنّ الْعِلّةَ غَيْرُ مَا قَالُوا))[2].

يُفهم منه أنَّ حجّتَهُ في ذلك أنَّ الأسماءَ الموصولةَ لها صلة قد تطولُ، ولا يُحذف حرفُ الجرِّ معها، إذ لا تقول: (هربتُ الذي عندك)، أي: (هربتُ من الذي عندك)، بالرغمِ من الحذفِ مع (أنْ)، كقولنا: (خرجتُ أنْ يراني زيدٌ)، أي: (خرجتُ من أنْ يراني زيدٌ)، وهذا يدلُّ على أنَّ الحذفَ لطولِ الصلةِ غير موجّه عند السهيليّ.

أمّا العلّةُ التي أوردها للحذفِ فـ((هِيَ أَنّ (أَنْ) مَعَ الْفِعْلِ لَيْسَ بِاسْمِ مَحْضٍ وَإِنّمَا هُوَ فِي تَأْوِيلِ اسْمٍ، وَالِاسْمُ الْمَحْضُ مَا دَلّ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ، فَلَا بُدّ إذًا مِنْ إظْهَارِ حَرْفِ الْجَرِّ إذَا جِئْت بِهِ؛ لِأَنّهُ اسْمٌ قَابِلٌ لِدُخُولِ الْخَوَافِضِ عَلَيْهِ، وَأَمّا (أَنّ) فَحَرْفٌ مَحْضٌ، لَا يَصِحّ دُخُولُ حَرْفِ جَرٍّ عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى الْفِعْلِ الْمُتّصِلِ بِهِ، فَلَا تَقُولُ: هُوَ اسْمٌ مَخْفُوضٌ، إنّمَا هُوَ فِي تَأْوِيلِ اسْمٍ مَخْفُوضٍ ... جَازَ أَيْضًا الْتِفَاتًا إلَى أَنّ الْحَرْفَ الْجَارَّ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْحَرْفِ، وَلَا عَلَى الْفِعْلِ، فَحَسَنٌ إسْقَاطُهُ مُرَاعَاةً لِلَفْظِ (أَنْ) وَلِلْفِعْلِ))[3].

بمعنى أنَّ (أنْ) مع الفعلِ في تأويلِ الاسمِ (المصدر)، وليس باسمٍ محضٍ، وحرفُ الجرِّ من علاماتِ الاسمِ، فلا بُدَّ من إظهارِ حرفِ الجرِّ إذا جئت بالاسمِ، لأنَّ من خواصِ الاسمِ دخول الخوافض عليه، أمّا (أنْ) فحرفٌ مصدريٌّ, لا يصحُّ دخول الجارِّ عليه؛ لأنّ الحرفَ لا يدخل على الحرفِ، ولا يدخل على الفعلِ، لذا حَسُنَ طرح الجارِّ، مراعاة للفظِ (أنْ) ولفظ الفعلِ[4].

يتَّضحُ ممّا سبق أنَّ حُكمَ طرحِ حرفِ الجرِّ من (أنَّ) و(أنْ) قياسًا مطردًا عند النحويين، ولا خلاف في ذلك، وانفردَ ابنُ هشام عنهم في قياسِ حذفِ حرفِ الجرِّ مع (كي) المصدرية.

---

1 - ينظر: شرح التسهيل: 224/1، وأوضح المسالك: 162/2 .
2 - الروض الأنف: 135/3 .
3 - الروض الأنف: 135/3-136 .
4 - ينظر: المصدر نفسه: 135/3-136 .

ثالثًا: طرحُ (اللامِ): وذلك في مسألتين:

المسألةُ الأولى: طرحُ اللامِ من المفعولِ لَهُ:

المفعولُ لَهُ: هو مَا ((لَا يكون إِلَّا مصدرًا، وَيكون الْعَامِلُ فِيهِ فعلًا من غير لَفظه، وَإِنَّمَا يُذكر الْمَفْعُولُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ عذرٌ وعلّةٌ لوُقُوعِ الْفِعْلِ، تَقول: (زرتُك طَمَعًا فِي بِرّكَ، وقصدتك ابْتِغَاءَ لمرضاتِك)، أَي: زرتُك للطمعِ، وقصدتُك للابتغاءِ))[1].

فالمفعولُ له، أو لأجله هو مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ ليس من لفظِه، أي: ليس من حروفِه، ولو كان الفعلُ من لفظِه لكان مفعولًا مطلقًا، والمفعولُ له هو العلّة التي تبيّنَ سببَ وقوعِ الفعلِ.

أمّا الطَّرْحُ فيه فقد ذكره سيبويه في (باب ما يَنتصبُ من المصادرِ؛ لأنَّه عُذْرٌ لوقوعِ الأمرِ) بقولِه: ((فعلتُ ذاك أَجْلَ كذا وكذا، فهذا كلُّه يَنتصبُ؛ لأنَّه مفعولٌ له، كأنَّه قِيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا ؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنَّه لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله، كما عمل في (دأبَ بِكارٍ) ما قبله، حين طَرح (مثل)، وكان حالًا))[2]، وهو يُشيرُ إلى قولِ الراجز[3]:

إذا رأتني سَقَطَتْ أبصارُها
دَأبَ بِكارٍ شايَحَتْ بِكارُها

ويقصدُ سيبويه بذلك أنَّه ((شبّه انتصابَ المفعولِ له بانتصابِ المصدرِ المشبّه به))[4]، أي: إنَّ (دأبَ بِكارٍ) منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، ليس من لفظه، والتقدير: (دأبتَ دَأْبَ بِكارٍ، أو تدأبَ دَأْبَ بِكارٍ)[5].

وعلى هَدْي سيبويه ذهبَ أغلبُ النحويين إلى جوازِ طرحِ اللامِ من المفعولِ له، فنجدُ الزجاجَ يصرّحُ بطرحِها في قولِه تعالى: ﴿ئۇ ئۆ ئۈ ئۈ ۋ ۋ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ﴾ [الأنعام: 151]، قال: ((يكون ﴿ۋ ۅ﴾ منصوبة، بمعنى طرح اللام، أي: أبيّن لكم الحرامَ لِئلا تُشْرِكُوا بِه شَيْئًا))[6]، أي: الأصلُ (لأن لا تشركوا)، واللامُ مطَّرحةٌ منها.

وقالَ ابنُ السراج في بابي (المفعول له والمفعول معه): إنَّ ((المفعولَ لَهُ والمفعولَ مَعَهُ، كَانْ حقُّهما أنْ لا يفارقهما حرفُ الجرّ، ولكنَّه حذف فيهما، ولم يجريا مجرى الظروفِ في التصرفِ في الإعرابِ))[7].

---

1 - اللمع في العربية: 58 .
2 - كتاب سيبويه: 1/369-370 .
3 - الرجز مجهول القائل، وهو من شواهد: كتاب سيبويه: 1/357، والمقتضب: 3/204، وشرح أبيات سيبويه: 2/244، والتعليقة: 1/201، وشرح التسهيل: 2/197، والتذييل والتكميل: 7/159، والمقاصد الشافية: 3/260.
4 - شرح التسهيل: 2/198، وينظر: التذييل والتكميل: 7/239 .
5 - ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 2/244 .
6 - معاني القرآن وإعرابه: 2/303 .
7 - الأصول في النحو: 1/212 .

وذهبَ السيرافيُّ إلى أنَّ حذفَ اللامِ مطردٌ من المفعولِ له، قال: ((وحذفُ اللامِ مطردٌ من المفعولِ له، إن كان بـ(أن)، أو بلفظِ المصدرِ، كقولك: (فعلتُ هذا لإكرامِ زيدٍ، وفعلتُه أنْ أُكرمَ زيدًا) ومعناه كلّه: فعلتُه من أجل إكرامِ زيدٍ، ولإكرامِ زيدٍ، وهو المفعول له))[1].

وصرّحَ بحذفِها أبو البركات الأنباري في حديثِهِ عن (العامل في المفعول له)، قال: ((إنْ قالَ قائلٌ: ما العامل في المفعولِ له النَّصب ؟ قِيل: العاملُ في المفعولِ له، الفعلُ الذي قبله، نحو: (جئتُك طمعًا في بِرِّك، وقصدتُك ابتغاءَ معروفِك)، وكانَ الأصلُ فيه: (جئتُك للطمعِ في بِرّك، وقصدتُك للابتغاءِ في معروفِكَ)، إلّا أنَّهُ حذفَ اللامَ، فاتصلَ الفعلُ به فنصبَهُ))[2].

وشرطُ نصبِ المفعولِ لَه عند ابن الحاجب دخولُ اللامِ المُقدّرةِ عليه، قالَ: ((وشرطُ نصبِهِ تقديرُ اللامِ، وإنّما يجوزُ حذفها إذا كانَ فعلًا لفاعلِ الفعلِ المعلّلِ، ومقارنًا له في الوجودِ))[3]، يُفهم من ذلك أنَّ تقديرَ اللامِ شرطُ انتصابِ المفعولِ لَه، لا شرطَ كون الاسم مفعولًا له، وتأسيسًا على ذلك ففي جملة (جئتُك للدراسةِ، وقرأتُ للمذاكرةِ): (الدراسة، والمذاكرة) عنده مفعولٌ له على ما يدلُّ عليه حدّه، بمعنى أنَّ ابن الحاجب أجازَ ظهورَ اللامِ في المفعولِ له، وأجازَ حذفَها، بشرطِ أنْ يكونَ الفعلُ معلّلًا لحدوثِ المفعولِ.

ولعلَّ ما ذهبَ إليه ابن الحاجب من ذكرِ اللام مع المفعولِ له صحيحٌ من حيث المعنى؛ لأنَّ (الدراسة) هي سببُ المجيءِ، و(المذاكرة) سبب القراءةِ، وهذا ما قد لا يتفقُ معه كثيرٌ من النحويين - أعني ذكر اللام مع المفعول له -؛ لأنَّهم لا يسمونه مفعولًا له، أو لأجله إلّا أنْ تجتمعَ فيه الشروط، وهي أنْ يكونَ مصدرًا مقدّرًا فيه اللام، واتحاده بالمعلّل وقتًا، نحو: (تأهبت السفرَ)، وأن يشارك فاعله الحدث والزمان[4].

أمّا أبو حيّان الاندلسيّ فبيّنَ مواضعَ طرح هذه اللام من المفعولِ له، ومواضعَ ذكرِهَا، قالَ: ((ويجوزُ تقديمُ المفعولِ لَهُ على عاملِه الفعل، أو الجاري مجراه، إنْ لم يكنْ فيه مانعٌ، وما تلزم فيه اللام يقوي فيه اللزوم في التقديمِ؛ لضعفِ العاملِ، وأمّا ما تحذف منه فيقوي ذكر اللام عند التقديم، فتقولُ: (للطمعِ جئتك)، ويجوزُ تركها، ومنه تقديمه مع (أما)، نحو: أمَّا تقويمًا فأنا أضربُك))[5].

1 - شرح كتاب سيبويه: 390/3 .
2 - أسرار العربية: 147 .
3 - الكافية في علم النحو: 23 .
4 - ينظر: أوضح المسالك: 197/2-198 .
5 - التذييل والتكميل: 246/7 .

وقولُ أبي حيّان متعلِّقٌ بحكمِ جوازِ تقديمِ المفعولِ لَهُ، وليس هذا ما نحن بصدده، وإنمّا ظهور اللام مع المفعول له، ومتى تُطرح، فيُفهم منه أنَّه عندما يتقدّم المفعول له على عامله (فعله) الأجودُ أنْ تظهرَ هذه اللام ملازمة له، نحو: (للطمعِ جئتك)؛ والسببُ في ذلك ضعفُ العاملِ (الفعل) عن العملِ إذا تأخرَ، كما يجوزُ أنْ تُطرحَ في حالِ إذا دخلت (أمّا) على المفعولِ له المُتقدّم على عاملِه، نحو: (أمّا طمعًا فأنا جئتك)، ويجوزُ أنْ تقولَ: (أمّا للطمعِ فأنا جئتك).

يتَّضحُ مِمّا سبق أنَّ حكمَ طرحِ اللامِ مطردٌ من المفعولِ له عند النحويين، وتُطرَحُ بكثرةٍ كاثرةٍ معه؛ ولعلَّ السببَ في ذلك أنَّ المفعولَ له هو عذرٌ وعلّةٌ لوُقُوعِ الْفِعْل، بمعنى أنَّ اللامَ السببيةَ داخلةٌ في معناه، وإنْ لم تُلفظ، فمعنى المفعول له طالبٌ لَهَا، وإنْ لم تخرجْ إلى اللفظِ، أمّا ظهورها في اللفظِ فعندما يتقدّمُ المفعولُ له على فعلِه، نحو: (للطمع جئتك).

المسألةُ الثانيةُ: طرحُ اللامِ في قولِ العرب: (لَا أَبَا لَك):

(لَا أَبَا لَك) كلمةٌ جرت مجرى المثل في كلامِ العربِ ((وَذَلِكَ أَنَّك إذا قُلْتَ هَذَا فإِنَّك لَا تَنْفي فِي الْحَقِيقَةِ أَباهُ، وإنما تُخْرِجُه مُخْرَج الدُّعاءِ عَلَيْهِ، أَي: أَنت عِنْدِي مِمَّنْ يستحقُّ أَنْ يُدْعَى عَلَيْهِ بِفَقْدِ أَبيه))[1].

قالَ السيوطيُّ في (اللام) التي فيها: ((وهذه اللام لَها وجهُ اعتدادٍ، ووجهُ اطِّراحٍ، فوجهُ اعتدادِها استصلاحُها الأب؛ لدخولِ (لا) الطالبةِ للنكراتِ عليه، ووجهُ اطِّراحِها أنْ لم تسقطْ لامُ الأب الواجبةُ الثبوتِ عند الإضافة، ونحوُه قولُهم: (لا يدي لك) سقوطُ النونِ مع اللامِ دليلُ الاطِّراح، وتنكيرُ المضاف وتهيُّؤُه لدخولِ (لا) دليلٌ على الاعتدادِ))[2].

اختلفت الآراءُ النحويةُ في هذه اللام الواردة في هذا التركيب اللغوي (لا أبا لك)، إذ قال سيبويه في باب (المنفى المضاف بلام الإضافة): ((اعلم أنَّ التنوينَ يقعُ من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: (لا غلامَ لك) كما يقعُ من المضافِ إلى اسمٍ، وذلك إذا قلتَ: (لا مثلَ زيد)، والدليلُ على ذلك قول العرب: (لا أَبَا لَك، ولا غلامَيْ لك، ولا مُسلمَيْ لك)، وزعمَ الخليلُ (رحمه الله) أنَّ النونَ إنَّما ذهبت للإضافةِ، ولذلك أُلحقتِ الألفُ التي لا تكون إلّا للإضافةِ، وإنَّما كان ذلك من قبل أنَّ العربَ قد تقولُ: (لا أباك)، في معنى: (لا أَبَا لَك)، فعلموا أنَّهم لو لم يجيؤوا باللامِ لكان التنوينُ ساقطًا، كسقوطه في (لا مثل زيد) فلما جاءوا بلامِ الإضافةِ تركوا الاسمَ على حالِهِ قبل أنْ تجيءَ اللامُ، إذ كان المعنى واحدًا))[3].

---

1 - لسان العرب، باب (و- ي)، فصل الألف: 11/14 .
2 - الألغاز النحوية: 18 .
3 - كتاب سيبويه: 2/276-277 .

ويتّضح منه أنَّ سيبويه في حديثِهِ عن التنوينِ جعلَ دخولَه على الاسمِ المضافِ المنفي (لا مثل، لا أبا)؛ لأنَّ هذه الأسماء ملازمةٌ للإضافةِ، لذلك طُرحت النون من (لا غلامَي، لا مسلمَي)، لذلك جاء بـ(اللامِ) في (لك)، فقطعت الإضافةَ، أي: (إضافة أبا للضميرِ الكاف)، وبقطعِ الإضافةِ لم يدخلِ التنوينُ على المضافِ (أبا)؛ لأنَّ المعنى واحدٌ، واستندَ سيبويه إلى هذا وذلك بموازنةِ (اللام) في حالٍ مشابهةٍ لها في بابِ النداءِ، إذ قال: ((وصارت اللامُ ... بمنزلةِ الهاءِ إذا لحقت (طلحةَ) في النداءِ، لم يغيروا آخر (طلحةَ) عمّا كان عليه قبل أنْ تلحقَ، ... وإنَّما فُعل هذا في المنفي تخفيفًا، كأنَّهم لم يذكروا اللامَ، كما أنَّهم إذ قالوا: (يا طلحةَ أقبلْ)، فكأنَّهم لم يذكروا الهاءَ، وصارت اللامُ من الاسمِ بمنزلةِ الهاء من (طلحة), لا تغير الاسمَ عن حالِه قبل أنْ تلحقَ، كما لا تغير الهاءُ الاسمَ عن حالِه قبل أنْ تلحقَ، فالنفيُ في موضعِ تخفيفٍ، كما أنَّ النداءَ في موضعِ تخفيفٍ، فمن ثم جاءَ فيه مثل ما جاءَ في النداءِ، وإنَّما ذهبت النونُ في (لا مُسلمَيْ لك) على هذا المثال، جعلوه بمنزلةِ ما لو حُذفت بعده اللام كان مضافًا إلى اسمٍ، وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام، وذلك قولك: (لا أباك)، فكأنَّهم لو لم يجيئوا باللامِ، قالوا: (لا مُسلمَيْك)، فعلى هذا الوجه حذفوا النونَ في (لا مُسلمَي لك)))[1]، وكأنَّه جعل من هذه المشابهة دليلًا على ما ذهبوا إليه في أصلِ هذه اللام، فحقُّ النونِ والتنوينِ في المضافِ الطَّرْحُ، إذا لم يُفصلْ بيْن المتضايفين، ما عدا (لا أبا لك) فلم يسقطِ التنوينُ، قالَ أبو علي الفارسيّ: ((يُريد أنَّ التنوينَ يسقطُ للإضافةِ لا للبناءِ))[2]، والذي سوّغَ له ذلك أنّه حمل هذه اللام على الزيادةِ، وبزيادةِ اللامِ في (لك) فكأنَّه لم يفصلْ بيْنَ المتضايفين، أي: لم يفصلْ بين (لا أبا) والضمير (الكاف)، بمعنى سواء دخلت اللامُ عليها، أم لم تدخلْ فالمعنى واحدٌ، ولم يتغير، بدليلِ قوله: إنَّ (العرب قد تقول: (لا أباك)، في معنى: لا أبا لك)، وقوله: (فلما جاءوا بلامِ الإضافةِ تركوا الاسمَ على حالِه قبل أنْ تجيءَ اللامُ إذ كان المعنى واحدًا). فـ(أب) منصوب بالألفِ بـ(لا) الطالبة للنكراتِ (لا النافية للجنس)، وتقدّر إضافته إلى الضميرِ الكاف، واللامُ زائدةٌ للتوكيدِ، وخبر (لا) محذوف تقديره: (لا أبا لك في زمان أو مكان)[3].

نخلصُ من رأي سيبويه إلى أنَّ (اللامَ) في التركيبِ (لا أبا لك) زائدةٌ، وفي حُكمِ الطَّرْحِ، ودخولها من عدمه سواء.

وتابعه في ذلك أبو عمرو الشيباني (ت٢٠٦ه)، وصرّحَ بزيادةِ (اللامِ) في (لا أَبَا لَك)، بدليلِ بقاء (الألف) عند الإضافةِ، قال: ((قوله: (لا أبا لك) زائدة، ولولا أنَّها

1 - المصدر نفسه: 2/277-278 .
2 - التعليقة على كتاب سيبويه: 2/25 .
3 - ينظر: اللامات: 106 .

زائدةٌ لكان (لا أب لك)، لأنَّ الألف تثبتُ مع الإضافةِ، والخبر محذوف، والتقديرُ: لا أبا لك موجود أو بالحضرةِ))[1].

أمّا المُبرّدُ فلم يخرجْ عمّا ذهب إليه سيبويه من زيادتِها، إلّا أنَّه أضاف لها معنى التوكيد، قالَ: ((أمَّا قَوْلك: (لَا أَبَا لَك) فَإِنَّمَا تثبت اللَّامُ؛ لِأَنَّك تُرِيدُ الْإِضَافَة، وَلَوْلَا ذَلِك لحذفتها، أَلا ترى أَنَّك تَقول: (هَذَا أَبٌ لزيدٍ، ومررتُ بأبٍ لزيدٍ) فَيكون على حرفين، فَإِن قلتَ: (هَذَا أَبوك) رددتَ وَكَذَلِكَ (رَأَيْت أَبَاك ومررت بأبيك)، إِنَّمَا رددتَ للإضافةِ، فَإِن أردْتَ الْإِفْرَاد قلتَ: (لَا أَب لزيدٍ) جعلت لزيدٍ خَبرًا، أَو أضمرت الْخَبَرَ وَجَعَلته تبيينًا، فَإِنْ قلت: (لَا أَبَا لَهُ) فالتقديرُ: (لَا أَبَاهُ)، وَدخلت اللَّامُ لتوكيدِ الْإِضَافَةِ، كدخولها فِي (يَا بؤسَ للحرب)))[2].

فهذه اللام عند المُبرّد للإضافة، كقولك: (هَذَا أَبٌ لزيدٍ، ومررت بأبٍ لزيدٍ)، فأنتَ تُريدُ أنْ تؤكدَ إضافة (أب) لـ(زيد)، بدليلِ أنَّ (أب) أصلُه (أبو)، فحُذِفَت الواو بسبب الإضافةِ، وكذلك قولك: (رَأَيْت أَبَاك ومررت بأبيك)، فترد هذه الحروف في الأصلِ (أبا، وأبي)، وفائدةُ هذه اللام توكيدِ المعنى وتقويته، فـ((أدخلوا اللامَ هَا هُنَا بيْنَ المضاف والمضاف إليه، مُشددة معنى الإضافة، ومؤكدة له))[3].

نخلصُ من رأي المُبرّد إلى أنَّ هذه اللام في حُكمِ الطَّرْحِ أيضًا، والفائدةُ منها تقوية المعنى وتوكيده.

وذهبَ ابنُ كيسان إلى أنَّ اللامَ تكون زائدةً بشرطِ أنَّ اللامَ مع مجرورها غير خبر، أمّا إنْ كانَ الجارُّ والمجرورُ خبرًا، مثل: (لا غلامي لك)، وجبَ إثبات النونِ في المضافِ، أي: (غلامين)، فقد نقل ذلك عنه ابن مالك بقولِه: ((ومَنْ ذهبَ في هذه المسألةِ إلى ما ذهب إليه ابنُ كيسان وهشامُ الكوفي شَرَطَ كونَ اللام ومجرورِها غيرَ خبرٍ، فإنْ كانَ هو الخبر تعيّنَ إثباتُ النون وحذفُ الألف بإجماعٍ))[4]، بمعنى أنَّ ((هذه أسماء مفردة ليست بمضافة، والمجرور باللامِ في موضعِ الصفةِ لها، فيتعلق بمحذوفٍ، وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد، والنون من المثنى والمجموع))[5].

وذهبَ أبو علي الفارسي إلى أنَّ اللامَ مقحمةٌ بيْن المتضايفين، والمضاف (أبا) مع المضاف إليه (الضمير الكاف)، لا يتمّ الكلام بهما، فهما يحتاجان إلى خبرٍ يتمُّ به

1 - شرح المعلقات التسع: 212، وينظر: التفسير البسيط: 292/17 .
2 - المقتضب: ٣٧٤/4 .
3 - اللامات: 100 .
4 - لم أجد رأي ابن كيسان في كتابه (الموفقي في النحو)، لذا وثّقته من كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك: 62/2 .
5 - التذييل والتكميل: 254/5

المعنى، ولا يمكن الاستغناء عنه[1]. فكأنَّه جعلَ المتضايفين اسمًا واحدًا، وهذا الاسمُ مفتقرٌ إلى خبرٍ يُتمِّمُ معناه.

وتحدّثَ ابنُ جني عنها في (باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين)، قالَ: ((قولهم: (لَا أَبَا لَك) فهَا هُنَا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين، وذلك أن ثبات الألف في (أبا) من (لَا أَبَا لَك) دليل الإضافةِ، فهذا وجهٌ. ووجهٌ آخرُ أنَّ ثباتَ اللامِ وعملَ (لا) في هذا الاسم يُوجِبُ التنكيرَ والفصلَ، فثباتُ الألفِ دليلُ الإضافةِ والتعريفِ، ووجودُ اللام دليلُ الفصلِ والتنكيرِ))[2].

يتحدّثُ ابنُ جني عن ورودِ تقديرين مختلفين، ومتناقضين في تركيبٍ واحدٍ، وهو التعريف والتنكير في موضعٍ واحدٍ في (لا أَبَا لَك)، فالأوّل: إنَّ وجودَ الألفِ في (أبا) من (لَا أَبَا لَك)، يعني أنَّ (أبا) مضافةٌ إلى الضميرِ (الكاف)، وبهذا يكون الاسمُ (أبا) معرّفًا بالإضافةِ، والثاني: إنَّ وجودَ اللامِ في (لك) فاصلة بين المتضايفين (أبا والضمير الكاف)، وكذلك أنَّ (لا النافية للجنس) قد دخلت على اسمٍ، وعملت فيه، وهي لا تدخلُ إلّا على النكراتِ، وبهذا يكون الاسمُ (أبا) نكرةً، فالمعنيان المتناقضان والمختلفان (التعريف والتنكير) قد اجتمعا في مكانٍ واحدٍ، فعلى المعنى الأوّل (التعريف بالإضافة) تكون (اللامُ) زائدةً على نيّةِ الطَّرْحِ، أمّا في المعنى الثاني (التنكير) فلا تكون زائدةً، وإنّما فاصلة بيْن المضاف والمضاف إليه.

وبيّنَ ابن الوراق علّةَ إدخالِ اللامِ في مثل هذا الموضع، قالَ: ((وَإِنَّمَا كَانَت اللَّامُ أولى من سَائِرِ الْحُرُوفِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تضمنتها، وَإِن كَانَت محذوفةً، أَلا ترى أَن معنى قَوْلك: (جَاءَنِي غُلَامُ زيدٍ)، كمعنى قَوْلك: (جَاءَنِي غُلَامٌ لزيدٍ)، وَإِنْ كَانَ الأَصْلُ معرفَةً يتعرف بِالْإِضَافَةِ، فَلَمَّا كَانَت الْإِضَافَة تَتَضَمَّن اللَّام، أظهروها دَلِيلًا على أَنَّ الاسْمَ نكرَةٌ، وساغَ أَيْضًا ذَلِك من أجلِ حذف التَّنْوين لأجلِ الْبناء، فَيصيرُ دُخُولُ اللَّامِ عوضًا من بِنَاءِ الِاسْمِ))[3]. فالمعروف أنَّ الإضافةَ إمّا تكون بمعنى (في) نحو: مكرُ الليلِ والنهارِ، بمعنى: مكرٌ في الليلِ والنهارِ، أو بمعنى (مِن)، نحو: ثوب خزٍّ، بمعنى: ثوب من خزٍّ، أو بمعنى (اللام)، مثل: كتاب زيدٍ، بمعنى: كتاب لزيدٍ، فالإضافةُ في (لا أباك) بمعنى (اللام)؛ لأنَّ الإضافةَ تضمنت معنى اللام، والأصلُ حذفها، إلّا أنَّ اللام ظهرت في (لا أبا لك)، دَلِيلًا على أَنَّ الاسْمَ نكرَةٌ، والذي سوّغَ ذلك حذف التنوين؛ حتى لا يُبنى الاسمُ، فكأنَّ اللام صارت عوضًا من بناءِ الاسمِ.

ونُقِلَ عن ابنِ الطراوة (ت628ه) أنَّ (أبا) اسم مفرد، وهو على لغةِ القصرِ دائمًا، وخبره (لك)، نقلَ ذلك عنه أبو حيّان بقولِه: إنَّها ((أسماءٌ مفردةٌ، والمجرورُ باللامِ هو

1 - ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 31/2 .
2 - الخصائص: 343/1 .
3 - علل النحو: 409 .

في موضعِ الخبرِ، وأنَّ قولهم: (لا أبا لك، ولا أخا لك)، جاء على لغةِ من قصر الأب والأخ في الأحوالِ كلها، فقال: جاء أباك وأخاك، ورأيت أباك وأخاك، ومررت بأباك وأخاك))[1]، يُفهم منه أنَّهما ليسا متضايفين، وجعل من الجارّ والمجرورِ (لك) هو الخبر لـ(لا) النافية للجنس، وبناءً على ذلك لا تكون اللام زائدة ومقحمة، وإنّما في موضع خبر (لا).

واعترضَ أبو حيّان على ابن الطراوة في تقديرِ الخبرِ، قالَ: ((وأمّا ما استدلَّ به (ابن الطراوة) فليس التقدير كما ذكر، بل التقدير: لا أبا لك في الوجودِ))[2]، فابن الطراوة جعلَ من (لك) هو الخبر لـ(لا) النافية للجنس، على حين أنَّ أبا حيّان جعل الخبرَ محذوفًا، والتقديرُ: (لا أبا لك في الوجودِ)، وتأسيسًا على ذلك يكون (أبا) اسمًا مفردًا عند ابن الطراوة؛ لكون الخَبرِ موجودًا (لك)، أمّا أبو حيّان فيكون التركيبُ (لا أبا لك) عنده مفردًا؛ لكون (أبا) و(لك) متضايفين، واللامُ مقحمةٌ على نيَّةِ الطَّرْحِ.

واعترضَ ابنُ مالك على من قالَ: إنَّ (أبا) مضافةٌ لـ(الضمير الكاف) واللامُ مقحمةٌ بينهما، إذ يقولُ: ((وممّا يدلّ على ضعفِ القولِ، بكون الأسماءِ المشارِ إليها مضافةً قولهم: (لا أبا لي، ولا أخا لي)، فلو كانوا قاصدين الإضافةَ لقالوا: (لا أبِ لي، ولا أخِ لي)، فيكسرون الباءَ والخاءَ؛ إشعارًا بأنَّها متصلةٌ بالياءِ تقديرًا، فإنَّ اللامَ لا اعتداد بها على ذلك التقدير، وإذ لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب في كونِهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا إعطاءَ الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلامِ الجرِّ ومجرورها، ولم يُفصلْ بينهما))[3]. فمِمّا يدلُّ على ما ذهب إليه ابن مالك قولهم: (لا أبا لي، ولا أخا لي) فلو كان (أب، وأخ) مضافين للضميرِ (الياء) لحُذِف الألفُ في كلٍّ منهما في (لا أبا لي، ولا أخا لي)، وبما أنَّ اللامَ مقحمةٌ بين المتضايفين، ولا اعتداد بها، كُسِرَت الباءُ والخاءُ؛ لإضافةِ الاسم إلى الياءِ، ولصارَ التقديرُ: (لا أبِ لي، ولا أخِ لي)، وعدم فعلهم -أي: النحويين- ذلك دليل على أنَّهم لم يقصدوا الإضافة، بمعنى ((أنَّ الذي منعَ من ردّ اللام المحذوفة إذا قلت أبي، إنَّما هو ما يلزم في ذلك من نقل التضعيف في ياء المتكلم، لأجلِ الإدغام، فلما فصلت بين الألف وياء المتكلم اللامُ، أمن التضعيف المستقل, فأعادوا اللامَ المحذوفةَ، كما يعيدوها في حالِ الإضافةِ إلى غير ياء المتكلم))[4]. وذهب إلى أنَّ المجرورَ باللامِ هو صفة للاسمِ، غير أنَّها أخذت حُكم المضاف؛ لدخولِ اللام عليها، بمعنى ((مُعَاملَة الْمُضَافِ فِي الْإِعْرَابِ وَالْمَجْرُور بِاللَّامِ فِي مَوضِعِ الصّفةِ لَهَا وَهِي مُتَعَلّقَةٌ بِمَحْذُوف

1 - التذييل والتكميل: 255/5 .
2 - المصدر نفسه: 259/5 .
3 - شرح التسهيل: 61/2-62 .
4 - تمهيد القواعد: 1424/3 .

وَالْخَبَر أَيْضًا مَحْذُوف))[1]. ويقصد بعدمِ الاعتداد باللامِ أنَّه ((صحيح من حيث المعنى، وأمّا من حيث اللفظ فيجب أنْ يُعتدَّ بها، ولا شكَّ أنَّ اللامَ هي الجارَّة للضميرِ لفظًا))[2].

وأضاف السيوطي سببًا آخر لزيادةِ اللامِ، قالَ: إنَّه ((لم يقصدْ في (أب) أو (أخ) معين، فلم تعملْ (لا) في معرفةٍ، وزِيدت اللامُ تحسينًا للفظِ؛ لِئلا تدخل (لا) على ما ظاهره التعريف))[3].

يتَّضحُ ممّا سبق أنَّ اللامَ ((تُزادُ قياسًا على مذهبِ الجمهورِ بيْنَ المضافِ والمضافِ إليه في بابِ (لا)، نحو: لَا أَبَا لَك، ولا يدي لك بهذا الأمر))[4]، فحكمُ اللامِ في قولِ العرب: (لَا أَبَا لَك) متعلّقٌ بمعناها، فالذي حملها على الزيادةِ هي عنده على نيّةِ الطَّرْحِ، وأمّا من جعل اللامَ ومجرورَها خبرًا لـ(لا) فلم ينوِ اطِّراحها.

رابعًا: طرحُ (فِي) مع الظرفِ (المفعول فيه):

عرّفَ ابنُ جني الظرفَ بقولِه: ((كلّ اسْمٍ من أَسمَاءِ الزَّمَانِ أَو الْمَكَانِ، يُرادُ فِيهِ معنى (فِي) وَلَيْسَت فِي لَفظه، كَقَوْلِك: (قُمْت اليومَ، وَجَلَست مكانَك)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ قُمْت فِي الْيَوْم وَجَلَست فِي مَكَانك))[5]. وعرّفه ابنُ يعيشٍ بقولِه: ((إنَّ الظرفَ ما كانَ منتصِبًا على تقديرِ (في)))[6].

فالمفعولُ فيه يتضمنُ حرفَ جرٍّ (في)، قالَ ابنُ الوراق في (باب الظرف): ((إنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ تعدّى الْفِعْلُ إِلَى ظروفِ الزَّمَانِ خاصيًا وعاميًا من غير توَسطِ حرفِ الْجَرّ، نَحْو قَوْلك: قُمْتُ وقتًا، وَقمتُ يَوْمَ الْجُمُعَة ؟ فَالْجَوَابُ فِي ذَلِك: أَنَّ الْفِعْلَ يدلُّ بصيغتِهِ على الزَّمَانِ، وَهُوَ مضارع للزمانِ بِنَفسِهِ، فَلَمَّا صَارَ الزَّمَان مشاركًا للْفِعْلِ هَذِه الْمُشَارَكَة، اسْتحقَّ طرحَ حرفِ الْجَرّ مِنْهُ، إِذْ كَانَ حذفُه لَا يشكل، وَهُوَ أخفُّ فِي اللَّفْظِ))[7].

يوضّحُ ابنُ الوراق أنَّ ظرفَ الزمانِ المختصّ (غير المبهم)، نحو: (يوم، وشهر، وعام، ...الخ)، والظرف المبهم، نحو: (حين، وسحر، وعشيّة، ... الخ)، يتعدّى إليها فعلها، من غير توسطِ حرف جرٍ، نحو: (قمتُ وقتًا، وقمتُ يوم الجمعة)، وهذا الحرف مُطَّرحٌ من الكلامِ، ولا سيّما أنَّ حذفَه لا يؤثرُ، زيادةً على الخفَّةِ في الكلامِ عند طرحه؛ والعلّةُ في ذلك -كما يرى ابنُ الوراق- أنَّ ظرفَ الزمانِ دالٌّ على وقتٍ

1 - همع الهوامع: 525/1 .
2 - تمهيد القواعد: 1423/3 .
3 - همع الهوامع: 524/1 .
4 - المقاصد الشافية: 622/3 .
5 - اللمع في العربية: 55 .
6 - شرح المفصل: 433/1 .
7 - علل النحو: 367 .

معينٍ، والفعلُ هو ((ما دلَّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ))[1]، أي: الفعلُ مركبٌ من (حدث وزمن)، فلما كان الفعلُ يشاركُ ظرفَ الزمانِ في الدلالةِ الزمانيةِ جازَ طرحُ حرف الجرّ من الظرف (المفعولِ فيه)، نحو: (قمتُ وقتًا)، ففعلُ القيامِ دالٌّ على وقتٍ معينٍ، والظرفُ (وقتًا) دالٌّ بنفسه على وقتٍ، فكلاهما يشتركان في الدلالةِ الزمانيةِ على وقتٍ معينٍ، لذا حَسُنَ طرحُ حرفِ الجرّ معهما.

ثم أردفَ ابنُ الوراقِ قائلًا: ((وَأما ظروفُ الْمَكَانِ فالفعلُ لَا يدلُّ عَلَيْهَا من لَفظِه، وَإِنَّمَا يدلُّ عَلَيْهَا بِالْمَعْنَى، كَمَا يدلُّ على الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ، إذا تعدى الْفِعْلُ إِلَيْهِ بِحرفِ جرٍّ، لَا يجوزُ حذفُ حرفِ الْجَرِّ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ يُسمعَ ذَلِك من الْعَرَبِ، أَلا ترى أَنَّك تَقولُ: (مَرَرْت بزيدٍ)، وَلَا يجوزُ أَنْ تَقولَ: (مَرَرْت زيدًا)، وَكَذَلِكَ كَانَ الْقيَاسُ فِي جَمِيعِ ظروف الْمَكَانِ أَنْ يتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا بِحرفِ الْجَرِّ، كَقَوْلِك: (قُمْت فِي الدَّارِ، وَقمت فِي خَلفِكَ)، إِلَّا أَنَّ الظروفَ المبهمةَ يجوزُ حذفُ حرفِ الْجَرِّ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا قد أشبهت ظروفَ الزَّمَانِ، وَذَلِكَ أَنه لَيْسَ لَهَا خلق، كَمَا أَن الزَّمَان لَا خلقَة لَهُ))[2].

فعلّةُ عدم جوازِ طرحِ حروفِ الجرّ مع ظروفِ المكانِ، أنَّ الفعلَ لا يشاركُ ظرفَ المكانِ في المعنى، أي: إنَّ ظرفَ المكانِ دالٌّ بطبيعتِه على المكانِ، والفعلُ هو (حدث وزمن)، فلا تُوجدُ شراكةٌ في المعنى بيْنَ ظرفِ المكانِ والفعلِ، لذا لا يجوزُ طرحُ حرفِ الجرّ من المفعولِ فيه، نحو: (سرتُ فِي الطريقِ)، فلا يجوز أنْ اطرحَ حرفَ الجرّ، نحو: (سرت الطريق)، فالقياسُ يُحتّم عليه أنْ يتعدّى الظرفُ بحرفِ جرٍّ.

وقوله: (وَإِنَّمَا يدلُّ عَلَيْهَا بِالْمَعْنَى، كَمَا يدلُّ على الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ، إذا تعدى الْفِعْلُ إِلَيْهِ بِحرفِ جرٍّ، لَا يجوزُ حذفُ حرفِ الْجَرِّ مِنْهُ)، يتحدّثُ عن مشابهة دخول الجارّ على ظرفِ المكانِ، ودخوله على المفعول في عدم إمكان طرح حرف الجرّ منهما، فجملةُ (مَرَرْتُ بزيدٍ)، الفعل (مرَّ) يدلُّ على المفعول به (زيد)؛ لأنَّ المرورَ مشتركٌ بيْن الفاعلِ والمفعولِ، فكلاهما قدْ مرَّ بصاحبِه، والفعلُ مشتركٌ في الفاعلِ ومشتركٌ في المفعولِ بواسطةِ حرف الجرّ (الباء)، لذا لا يجوزُ حذفُ الحرفِ هنا كما أنَّه لا يجوز في (سرتُ فِي الطريقِ).

وقوله: (وَكَذَلِكَ كَانَ الْقيَاسُ فِي جَمِيعِ ظروف الْمَكَانِ أَنْ يتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا بِحرفِ الْجَرِّ)، معنى ذلك أنَّ ظروف المكان - عدا المبهم منها - حكمها أنْ يُصرّحَ معه بحرفِ الجرّ، كقولنا: (صليت في المسجد)، فلا نقول: (صليت المسجد) على طرح حرفِ الجرّ منها، فالقياس أنْ يُذكر معها.

1 - المفصّل: 319 .
2 - علل النحو: 367 .

أمّا قوله: (إلَّا أَنَّ الظروفَ المبهمةَ يجوزُ حذفُ حرفِ الْجَرِّ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا قد أشبهت ظروفَ الزَّمَانِ، وَذَلِكَ أَنه لَيْسَ لَهَا خلق، كَمَا أَن الزَّمَان لَا خلقَة لَهُ)، فيقصدُ أنَّ ظروفَ المكانِ المُبهمةِ ليس لها زمنٌ محددٌ، وكذلك ظروف المكانِ المبهمةِ ليس لها أقطار محددة، لذا تُشابهها في طرحِ حروفِ الجرِّ معها، لأنَّ الظرفَ المبهمَ الذي ((لا يُفهَمُ معناه إلا بإضافته إلى غيره))[1]، والسببُ في إبهامها؛ لأنَّه لا يَتَبَيَّنُ معناها إلّا بإضافتِها، كقولنا: (صلّيت عشيّة يوم الجمعة)، فالأصلُ (صلّيت في عشيةِ يومِ الجمعةِ)، فجازَ طرحُ حرفِ الجرِّ مع الظرفِ؛ لأنَّه شابه بإضافتِهِ ظروفَ الزمانِ في ذلك.

وقد يُتوهّمُ أن سيبويه أجازَ طرحَ حرفِ الجرِّ مع ظرفِ المكانِ بقولِه: ((تقولُ: (ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبطنَ، ومُطِرْنا السَّهلَ والجبلَ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه)، فالمعنى أنَّهم مُطِرُوا في السَّهلِ والجبلِ، وقُلِبَ على الظَّهرِ والبطنِ، ولكنّهم أجازوا هذا، كما أجازوا قولَهم: (دَخَلتُ البيتَ)، وإنَّما معناه دخلتُ في البيتِ، والعاملُ فيه الفعلُ، وليس المنتصبُ هَا هُنَا بمنزلةِ الظرفِ؛ لأنّك لو قلت: قُلِبَ هو ظهرُه وبطنُه، وأنت تعنى على ظهرِه لم يجزْ))[2]، إنَّما يعني نصبَ المفعولِ على نزعِ الخافضِ، بدليلِ قوله: (وليس المنتصبُ هَا هُنَا بمنزلةِ الظرفِ)، أمّا قوله: (ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبطنَ)، فإذا كانَ التقديرُ: (ضُرب زيدٌ على الظهر والبطن)، كان (الظهر) منصوبًا على نزعِ الخافضِ، أمّا إنْ كانَ التقديرُ: (ضُرب زيدٌ في الظهرِ والبطنِ)، فيكون (الظهرُ) منصوبًا على أنَّه ظرفُ مكانٍ، بعد حذف حرفِ الجرِّ (في) من الكلامِ[3]، وجازَ حذفُ الجارِّ من (الظهرِ والبطنِ)؛ لأنَّ ((الظهرَ والبطنَ عامّان في الأشياءِ، ألا ترى أنَّ لكلِّ شيءٍ بطنًا وظهرًا، أو لأكثر الأشياء فيما جرت به العادةُ في كلامِ الناسِ، فأشبه الظهر والبطن المبهمات من الظروفِ؛ لعمومِها))[4].

وذكرَ سيبويه موضعًا لحذفِ حرفِ الجرِّ مع ظرفِ المكانِ سماعًا، قالَ: ((ونظيرُ هذا أيضًا في أنَّهم حذفوا حرفَ الجرِّ ليس إلاّ قولُهم: (نُبِّئْتُ زيدًا قالَ ذاك)، إنَّما يريدُ (عن زيدٍ)، إلاَّ أنّ معنى الأوّل معنى الأَماكن))[5]. ومن حذفِه سماعًا قول جرير[6]:

تَمُرُّونَ الدِيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عليَّ إذًا حَرَامُ

وأصلُه ((تَمُرُّونَ على الديارِ، أَو بالديارِ))[7].

---

1 - فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: 18 .
2 - كتاب سيبويه: 159/1 .
3 - ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 23/2 .
4 - المصدر نفسه: 23/2 .
5 - كتاب سيبويه: 159/1 .
6 - ديوانه: ٢٧٨ .
7 - المسائل السفرية: 21، وينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: 503 .

وذهبَ المبرّدُ إلى جوازِ حذفِ حرفِ الجرّ مع الظرفِ بشرطِ أنْ يقعَ الظرفُ مسندًا إليه، ويكون اسمًا، نحو قولنا: (يومُ الجمعةِ قمته)، والأصلُ (قمت فيه)، والأصلُ في الظروفِ التأخيرُ؛ لأنَّها مفعولٌ فيه، لا مفعولًا به[1].

وأجازَ النحويون طرحَ حرفِ الجرّ مع المفعولِ فيه إذا أُقِيم الظرفُ مقامَ الفاعلِ، وبهذا يخرجُ من كونِه مفعولًا فيه إلى المفعولِ بِه، فيأخذُ حكمَهُ، كقولنا: (قمت اليوم)، والمعنى (قمت في اليوم)، فبحذفِ الجارّ يتّصلُ الفعلُ باليومِ، فصارَ حملُ الظرفِ على المفعولِ به يُفيدنا في تخفيفِ اللفظِ، أمّا إذا أضمرت (اليوم) وقلت: (قمت فيه) عندها رجعَ حكمُه من المفعولِ به إلى المفعولِ فيه، والسببُ في ذلك انفصال الفعلِ - في الإضمارِ - عن المفعولِ فيه، فلا يتّصلُ فيه مباشرةً، وإنّما بالجارّ (في)، أي: (قمت فيه)؛ لتدلَّ بها على أنَّ المضمرَ ظرفٌ، لأنَّ المفعولَ فيه يتضمنُ الحرفَ (في)[2]، بمعنى أنَّكَ إذا جعلت من الظرفِ مبتدأً، وتُريدُ الإخبارَ عن هذا المبتدأ، فلا تأتي بحرفِ الجرّ وبضميرٍ يعودُ على الظرفِ، كقولك: (يوم الجمعة سرته)، إلّا أنْ تجعلَ الظرفَ مفعولًا فيه بدل المبتدأ، عندها يجوزُ إظهارُ الجارّ معه، كقولنا: (يوم الجمعة سرت فيه)، فالضميرُ (الهاء) عائدٌ على الظرفِ (يوم الجمعة)، وخرجَ الجارُّ إلى اللفظِ مع الضميرِ، والذي سوّغَ طرحُ الجارّ (في) من دون الضمير؛ دلالة الظرفِ عليه[3].

يتَّضحُ مِمّا سبق أنَّ المفعولَ فيه يتضمنُ الجارَّ (في) في معناه، وإنْ لم يخرج الجارُّ إلى اللفظِ، وهذا الجارُّ (في) حكمه أنْ يُطرحَ مع ظروفِ الزمانِ، سواء كان الظرفُ عامًّا أو خاصًا، والعلّةُ في ذلك مشاركة الفعلِ وظرف الزمانِ في المعنى، على حين أنَّ ظرفَ المكانِ حكمُه أنْ لا يجوز طرحُ الجارّ معه؛ لعدمِ مشاركة الفعلِ لظرفِ المكانِ في المعنى، أمّا الظرفُ المبهمُ كـ(حين، وسحر، وعشيّة) فحكمه جواز طرح حرفِ الجرّ منها؛ لإبهامِها، ومعناها لا يظهرُ إلّا بإضافتِها، وعند الإضافةِ تكون مشابهة لظروفِ الزمانِ من حيث المعنى، وبما أنَّ ظروفَ الزمانِ حكمها جواز طرح حرفِ الجرّ منها، لذا جازَ طرحُ الجارّ مع الظروفِ المبهمةِ المضافةِ؛ لمشابهتِها ظروف الزمانِ في المعنى عند الإضافةِ.

1 - ينظر: المقتضب: 353/4 .
2 - ينظر: علل النحو: 281 .
3 - ينظر: شرح الفارضي: 86/4 .

المبحثُ الثاني: الطَّرْحُ في حروفِ العطفِ:

أوّلًا: طرحُ (الواوِ): وردت الواوُ مطَّرحةً في مواضع عدّة، أذكرُ مسألتين منها:

المسألةُ الأولى: في قولِه تعالى: ﴿ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ﴾ [إبراهيم: 6]:

قالَ الفرّاءُ: ((قوله هَا هُنَا: ﴿ٺ﴾ [إبراهيم: من الآية 6] وفي موضعٍ آخر ﴿پ﴾ [البقرة: من الآية 49] بغير (واو) وفي موضعٍ آخر ﴿ڈ﴾ [الأعراف: من الآية 141] بغير واو، فمعنى الواو أنَّهم يَمسُّهم العذابُ غير التذبيح كأنَّهُ قَالَ: (يعذبونكم بغير الذبح وبالذبح)، ومعنى طرح الواو كأنَّه تفسير لصفات العذاب، وإذا كَانَ الخبر من العذاب أو الثواب مُجْمَلًا فِي كلمة ثُمَّ فسرته فاجعله بغير الواو، وإذا كَانَ أوّله غير آخره فبالواو))[1].

يُفهم من نصّ الفرّاء أنَّ تفسير معنى (سوء العذاب) في الآية الكريمة يعتمدُ على حكمِ الواوِ من حيث الطَّرْح وعدمه، فالذي ينوي طرحَ الواوِ يُفسِّر إجمال (سوء العذابِ) المذكور قبل الواوِ بالتفصيلِ المذكور بعدها من ذبحِ الأبناءِ واستحياءِ النساءِ، أمّا الذي لا ينوي بالواوِ الطَّرْحَ فعندها يكون العذابُ بالذبحِ واستحياء النساء عذابًا آخر غير (سوء العذاب)، أو بعبارة الفرّاء (يعذبونكم بغير الذبح وبالذبح).

وبيّن ابن الزبير الغرناطي (ت708ه) المشابهة من آية سورة (ابراهيم 6) ﴿ٺ﴾، وما طابقها في آية سورة (البقرة 98) ﴿ڈ ۀ﴾، فقوله سبحانه: ﴿ٺ ٺ ٺ﴾ يشير إلى جملة ما امتحنوا به من فرعون وآله، من إذلالهم بالأعمالِ الشاقةِ، وامتهانهم، واستحياء نسائهم لذلك، وذبح الذكور، فلما وقعتِ الإشارةُ إلى هذه الجملة مِمّا كانوا يمتحنونهم به، عيّنَ بالذكرِ أشدّها، واعظمها امتحانًا، فجِيءَ به معطوفًا ومغايرًا لما تقدمه، فقيل: ﴿ٺ ٿ﴾، فخصَّ التذبيحَ بالذكرِ تعريفًا بمكانةِ وشدةِ الامرِ فيه، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ڱ ں ں ڻ ڻ﴾، ثمَّ قال: ﴿ڈ ۀ﴾، فخَصّهُمَا بالذكرِ؛ إعلامًا بمكانِهمَا في الملائكةِ بعد أنْ شملهم قوله تعالى: ﴿ڻ﴾[2]، لذا كان وجودُ الواوِ في ﴿ٺ﴾ لإفرادِ الذبح عن سائرِ أنواعِ التعذيبِ الذي تعرّضَ له بنو إسرائيل؛ لأنَّه أشدّه عليهم، لذا أفرده عن سائر أنواع العذاب لعظمته، فمثلُهُ مثلُ إفراد (جبرائيل وميكائيل) عن سائر الملائكة؛ تنبيهًا على مكانتِهما، فكأنّهما ليسا من ذلك الجنس[3]، فكان إخراج ذبح الأبناء، واستحياء النساء عن مرتبة العذاب المُعتاد، وكأنَّه جنس آخر؛ لما فيه من الشدّة، أمّا طرح الواو في الآيات الأخرى فيكون ذبح الأبناء، واستحياء النساء بيان أنواع العذابِ وسوءه[4].

---

1 - معاني القرآن: 2/68-69 .
2 - ينظر: ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل: 1/35 .
3 - ينظر: محاسن التأويل: 6/301 .
4 - ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن: 7/86 .

وبعد معرفة التأثير الدلالي لطَّرْحِ الواو من ﴿ﭺ﴾، وحملها على أنْ تكونَ تفسيرًا لأنواع العذاب، بقي أنْ نعرفَ التأثير الإعرابي لطرحِها، إذ إنَّ حمل الفعل في (يذبحون أبناءكم) أنْ يكونَ تفسيرًا لـ(يسومونكم سوء العذاب) يجعل منه بدلًا، بمعنى أنَّ الفعل (يذبحون) يُعرب بدلًا من (يسومونكم)، أي: إنّه يصحّ أنْ يحلَّ المبدل منه محلَّ البدلِ[1]، وهو غير مقصود في الآية الكريمة، ذلك أنْ تفصيل أنواع العذاب، وتدرجها من الأقلِ الخاص ببني إسرائيل (سوء العذاب) إلى الأعلى من قتل الأنبياء، واستحياء النساء فيه من قوّة الدلالةِ في وصف الحدثِ ما لا يخفى.

المسألةُ الثانيةُ: طرحُ الواوِ في قولِه تعالى: ﴿ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ﴾ [الأنبياء: 96-97]:

قالَ الزَّجّاجُ: ((وقوله: ﴿ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ﴾، قالَ بعضُهم: (لا يجوزُ طرحُ الواوِ)، والجوابُ عِندَ البَصْريّينَ قوله: ﴿ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ﴾))[2].

نقلَ الزَّجّاجُ رأيًا لبعضِ العلماء مفاده أنَّ البصريين لا يُجيزُونَ طرحَ الواوِ في ﴿ﯚ﴾، لأنَّ الكوفيين يجوز عندهم أنْ تقعَ الواو العاطفة زائدة[3]، أمّا قوله: (والجوابُ عِندَ البَصْريّينَ) فيقصدُ به: ((يجعلون جواب (حتى إذا فتحت) في قولِه: ﴿ﯤ﴾ وتكون مجازًا الآية حَتَّى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ... وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ قالوا يا وَيْلَنا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هذا))[4].

وذهب الكسائيُّ إلى أنَّ الواوَ في ﴿ﯚ﴾ زائدةٌ[5]. وأشار الفرّاءُ إلى اطّراحِها من (واقترب)، إذ قالَ: ((قَالَ اللَّه تبارك وتعالى: ﴿ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ﴾، ثم قالَ: ﴿ﯚ ﯛ ﯜ﴾، معناه: اقترب))[6]، بمعنى أنَّ الواوَ مطَّرحةٌ في معنى الآية الكريمة، أي: زائدةٌ[7]، فكأنَّه أرادَ أنْ يطرحَ الواوَ من جوابِ الشرط، إذ الشرط هو قوله تعالى: ﴿ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ﴾، فأرادَ أنْ يكونَ الكلامُ متّصلًا، من دون أنْ تكونَ هناك واوٌ، وتأسيسًا على هذا يكون المعنى -خارج السياق القرآني- (حتى إذا فُتحت يأجوج ومأجوج ... اقترب الوعد الحق).

وعبَّرَ الطبريّ عن اطّراحِها بالإقحامِ، وهو لا يبعد عن المعنى الأوّل (الطَّرْح)، إذ يقولُ: ((الْوَاوُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ﯚ ﯛ ﯜ﴾ مُقْحَمَةٌ، وَمَعْنَى الْكَلَامِ: (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ

1 - ينظر: درة التنزيل وغرة التأويل: 230/1، ولباب التفاسير: 938 .
2 - معاني القرآن وإعرابه: 405/3 .
3 - ينظر: الإنصاف (م 64): 374/2 .
4 - الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 308/6 .
5 - ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 57/3، والجامع لأحكام القرآن: 342/11 .
6 - معاني القرآن: 238/1 .
7 - ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 57/3، والهداية الى بلوغ النهاية: 818/7 .

يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ اقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ)، وَذَلِكَ نَظِيرُ قَوْلِهِ: ﴿ٱ ب پ پ پ پ﴾ [الصافات: 103- ومن الآية 104]، مَعْنَاهُ: نَادَيْنَاهُ، بِغَيْرِ وَاو، كَمَا قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ[1]:

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنَ خَبْتٍ ذِي حِقَافٍ عَقَنْقَلِ

يُرِيدُ: فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ انْتَحَى بِنَا))[2]، فكأنَّه جعلَ الكلامَ كلّه متصلًا، فقد استدلَّ الطبريُّ على إقحامِ الواو في الآيةِ المذكورةِ بشاهدٍ قرآني، وشاهدٍ شعري، هما في أعلى درجات الفصاحة لإثبات حكم طرح الواو، فأمّا الشاهد القرآني فقوله تعالى في قصّة النبيّ إبراهيم وابنه النبيّ إسماعيل (عليهما السلام): ﴿ٱ ب پ پ پ پ﴾، فالواوُ في (وناديناه) مقحمةٌ عنده، والمعنى يكون (فلمّا أسلما وتلّه للجبين ناديناه أن يا إبراهيم)، وأمّا الشاهد الشعري فقول امرئ القيس: (فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وانْتَحَى بِنَا)، بتقدير: (انْتَحَى بِنَا).

وزادَ ابنُ الأنباريّ على ما ذكره الطبريّ في زيادة الواو في الشواهد التي سبقت أنَّ المعنى الذي يفيده ذكر الواو هنا هو التعجبِ[3].

أمّا أبو البركات الأنباري فانتصر لمذهب البصريين على مذهب الكوفيين، إذ عدَّ الواوَ في الأمثلةِ التي سبق ذكرها عاطفة, لا زائدة؛ لأنَّ الواوَ حرفٌ له معنى خاص به، ولا يجوزُ أنْ نحكمَ بطرحِه, أو زيادتِه مع إمكان تخريج الكلام، ولا سيّما في كتاب الله العزيز الذي تُقصَدُ ألفاظه قصدًا، وهو الأصلُ في الواوِ على معنى العطف، قال في توجيه الآية موضع الدراسة: إنَّ ((الواو فيه عاطفةٌ، وليست زائدةً، والجوابُ محذوفٌ، والتقديرُ فيه: (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا: يا ويلنا)، فحذف القول، وقيل: جوابها: ﴿ک گ گ﴾))[4]، فقد عدَّ الواوَ في الآية الكريمة عاطفةً، وذكر في جواب شرط (إذا) احتمالين: أحدهما: أنَّ جواب الشرط هو القول المقدّر، أي: (حتى إذا فتحت ... قالوا: يا ويلنا)، وهو التقدير نفسه الذي ذكره الزجّاج وآخرون، ذلك أنَّ حذف القول وتقدير وظيفته النحوية واردٌ في مواضعَ نحويّة عدّة، فضلًا عن تقديرِ جوابٍ للشرطِ، يرد تقديره حالًا، كما في قوله تعالى: ﴿گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ں﴾ [الرعد: من الآية 23- ومن الآية 24]، بتقدير: (قائِلِينَ: سلام عليكم)[5]. وقوله تعالى: ﴿ٱ ب پ پ پ پ پ پ پ پ﴾ [البقرة: من الآية 127]، بتقدير: (قَائِلَيْنِ: رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا)[6].

---

1 - ديوانه: 15 .
2 - جامع البيان: 409/16 .
3 - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: 779/2 .
4 - الإنصاف (م 64): 376/2 .
5 - ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: 153/2 .
6 - ينظر: جامع البيان: 557/2 .

والآخر: أنَّ جوابَ الشرطِ هو جملة (إذا) الفجائية ﴿ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ﴾ [الأنبياء: من الآية 97]، وهو رأي منسوب إلى الكسائي من الكوفيين[1].

ثمَّ فنَّدَ أبو البركات الأنباريّ رأي الكوفيين في زيادةِ الواوِ في نصوصٍ قرآنيةٍ أخرى، مستدلًا على حكمِ إثباتها ومعناها في العطفِ بأدلّةٍ بيّنةٍ[2].

ولعلَّ الذي وضّحه أبو البركات الأنباري في أنَّ البصريين لا يجيزون حكمَ طرحِ الواوِ في الآيةِ موضع الدراسةِ هو الأقربُ للدقةِ، فهي عاطفة لجملة ﴿ﮏ ﮐ ﮑ﴾ على جملة ﴿ﮈ ﮉ ﮊ﴾، وعلى ذلك يترتب تقدير جواب لـ(إذا) الشرطية بعدّة احتمالات، لعلَّ أقربها لمقصد الآية، هو أنْ يكونَ الجوابُ جملةَ (إذا) الفجائية، بتقديرٍ: (إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كلِّ حدب ينسلون واقترب الوعد الحقّ تفاجأ الذين كفروا فَشَخُصَت أبصارهم لهول ما وقع) [3].

ثانيًا: طرحُ (الفاء): وذلك في قوله تعالى: ﴿ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ﴾ [البقرة: 67]:

قالَ الفرَّاءُ: ((وقوله: (أَتَتَّخِذُنا هُزُوًا قالَ) وهذا فِي القرآنِ كثير بغير الفاءِ؛ وذلك لأنَّه جوابٌ يستغني أولُهُ عن آخرِه بالوقفةِ عليه، فيُقال: (ماذا قَالَ لك ؟)، فيقولُ القائلُ: (قال كذا وكذا)، فكأنّ حسن السكوتِ يجوز به طرح الفاءِ، وأنت تراه فِي رؤوس الآيات -لأنَّها فصولٌ- حَسَنًا من ذلك: ﴿ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ﴾ [الحجر: الآية 57- ومن الآية 58]، والفاء حسنة مثل قوله: ﴿ﯛ ﯜ ﯝ﴾ [هود: من الآية 27]، ولو كان على كلمةٍ واحدةٍ لم تُسقط العرب منه الفاء، من ذلك: قُمتُ ففَعَلْت، لا يقولون: قمتُ فعلتُ، ولا قلتُ قالَ، حَتَّى يقولوا: قُلْتُ فقالَ، وَقُمْتُ فقامَ، لأنَّها نَسَقٌ، وليست باستفهامٍ يُوقَفُ عليه))[4].

يقصدُ الفرّاءُ بـ(رؤوس الآيات): الآياتُ المنفصلةُ عمّا قبلها، فهي فواصلٌ، مثل رؤوس الأبيات التي تكون منفصلةٌ عمّا قبلها[5]، وقوله تعالى: ﴿ﭨ ﭩ ﭪ﴾ هذا سؤالٌ، والجوابُ يبدأ من قوله: ﴿ﭫ ﭬ ﭭ﴾، وبما أنَّ السؤالَ موقوفٌ عليه، ومفصولٌ عن الجوابِ، لذا حَسُنَ طرح الفاء من الجوابِ، فكان ((تَقْدِيرُهُ: فَقَالَ أَعُوذُ بِاللهِ))[6]، وذلك ((لأنَّه عطف على ما قبله))[7]، لأنَّ (الفاء) تقعُ في الجوابِ، ولولاها لم يرتبطْ

1 - ينظر: التفسير البسيط: 203/15 .
2 - ينظر: الإنصاف (م 64): 376/2 .
3 - ينظر: الكتاب الفريد: 515/4 .
4 - معاني القرآن: 43/1-44 .
5 - ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: 259/1 .
6 - البرهان في علوم القرآن للزركشي: 212/3 .
7 - التفسير البسيط: 14/3 .

أوّلُ الكلامِ بآخرِهِ[1]، ومثلُ ذلك قالَ به أبو المنذر الصحاري (ت511ه)*: ((العربُ تحذفُ (الفاء) من الجوابِ، قال اللهُ تعالى: □ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ□ [الحجر: 57- ومن الآية 58]، والجوابُ: (فقالوا)، فَحَذَفَ (الفاء)؛ استغناءً، فاكتفى بالمعنى؛ لأنَّه يُحْسنُ الوقفُ على ما قبله))[2].

وحملَ ابنُ الشجريّ هذه (الفاء) على الإضمارِ, لا الطَّرْح[3]، لأنَّ ((القول إذا أُضمِرَ فهو كالمنطوق به))[4]، فـ((أضمر الفاء في (قالُوا)؛ لتمامِ كلام موسى (عليه السلام)))[5]، فكأنَّه ألزم تقديرها في النص.

أمّا قوله: (ولو كان على كلمةٍ واحدةٍ لم تُسْقِط العرب منه الفاءَ)، بمعنى أنَّ الجوابَ، أو الصلةَ متصلٌ بلا وقف، فلم يجزْ لك أنْ تُسقطَ هذه الفاء، أي: يجبُ ذِكْرُ (الفاءِ)، لأنَّه ((عطف، لا استفهام يوقف عليه))[6]، بخلافِ الوقفِ الذي هو القطع، فيجوز معه طرح (الفاء) من جوابِه، أو صلتِه.

إنَّ لذكرِ (الفاءِ)، وطرحها من جوابِ الاستفهامِ أثرًا، فإذا ذكرتها في جوابِ الاستفهامِ وجبَ عليك أنْ تنصبَ الفعل بعدها، على تقدير (أنْ) بين الفاء والفعل، فيكون الفعلُ منصوبًا بـ(أنْ) مضمرة، كقولنا: (أَيْنَ زَيْدٌ ؟ فَنُحَدِّثَهُ)، فنَصَبْتَ الفعلَ (نُحَدِّثَهُ) بـ(أنْ) مضمرة، ولأَنَّهُ جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ بِالفَاءِ، على حين أنَّك لو طرحتها من الجوابِ فإنَّك تجزم الفعل بعدها، نحو: (أَيْنَ بَيْتُكَ ؟ أَزُرْكَ)[7].

ممّا سبقَ يتّضحُ أنَّ حكمَ طرحِ (الفاءِ) من جوابِ الاستفهامِ جائزٌ، ويستوي الوجهان فيه، لأنَّ طرحُ الفاءِ وبقاؤها في الجوابِ كلاهما حسن وجائز[8].

---

1 - ينظر: سر صناعة الإعراب: 264/1 .

* هو سَلَمَةُ بنُ مُسْلِم بن إبراهيم العَوْتَبي الإباضي، مؤرّخ وفقيه ولغوي، من مدينة صُحار في عُمَان، نشأ في العصر الذي ازدهر فيه القطرُ العُمَاني، ألّفَ كتاب الأنساب، ويضمُّ بين جانبيه مادتين في الأنساب وأخرى تاريخية، وكتاب الضياء، وهو موسوعة فقهية جامعة لآراء الإباضية وغيرهم من المذاهب الإسلامية، وكتاب الإبانة في اللغة، ينظر: إتحاف الأعيان: 350 .

2 - الإبانة في اللغة العربية: 157/1 .

3 - ينظر: أمالي ابن الشجري: 117/1 .

4 - المصدر نفسه: 119/2 .

5 - المصدر نفسه: 117/1 .

6 - جامع البيان: 76/2 .

7 - ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: 1024، واللمع في العربية: 135 .

8 - ينظر: جامع البيان: 76/2 .

المبحثُ الثالثُ: الطَّرْحُ في حروفٍ أخرى:

أوّلًا: الطَّرْحُ في الحروفِ الأحاديةِ:

طرح (النون): جاءَ طرحُ النونِ في مسألتين:

المسألةُ الأولى: طرحُ (النونِ) للإضافةِ: وذلك في قولِه تعالى: ﴿ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ﴾ [البقرة: من الآية 102]:

قالَ الزمخشريُّ: ((قرأَ الأعمشُ: (وما هم بضارّي)، بطرحِ النونِ والإضافة إلى (أحدٍ)، والفصل بينهما بالظرفِ، فإنْ قلتَ: كيف يضاف إلى (أحدٍ) وهو مجرور بـ(من) ؟ قلت: جعلَ الجارَّ جزءًا من المجرورِ))[1].

قرأَ جمهورُ القرّاءِ (بضارين به)[2]، أمّا في قراءةِ الأعمش فيطرح النونَ من (ضارّين)، ويُضيفُ (ضارّي) بعد الطَّرْحِ إلى (أحدٍ)، بالرغمِ من وجودِ شبهِ الجملةِ الجارّ والمجرور (به)، والجارُّ (من) فاصلٌ بيْن المتضايفين، والسببُ في هذا الانفصال هو أنَّ الجارَّ (من) هو جزءٌ من المجرورِ (أحد)، ذلك أنَّ (مِن) هُنَا زائدةٌ للتوكيدِ[3]، فكأنَّ المضاف (ضارّي) قد دخلَ مباشرةً على المجرورِ (أحد)، وأنَّ الذي فصلَ بينهما هو شبه الجملة (به)، وهو مِمّا يجوزُ أنْ يفصلَ بين المتضايفين كما قرّره النحويون[4].

ولعلَّ الذي يُقوّي قراءة الأعمش، وما ذهب إليه الزمخشري، أنَّ كلًّ من المضافِ إليه والاسمِ المجرورِ مكسورٌ، لذا حَسُنت الإضافة بالكسرةِ.

وذهبَ ابنُ جني إلى الشذوذِ في هذه القراءة، قالَ: ((قراءة الأعمش: (وما هم بضارّي به من أحد)، قالَ أبو الفتح: هذا من أبعدِ الشاذ، أعنى حذف (النون) هَا هُنَا، وأمثل ما يُقَال فيه: أنْ يكونَ أرادَ: (وما هم بضارّي أحد)، ثم فصل بيْن المضاف والمضاف إليه بحرف الجرِّ))[5]، أي: جعلَ ابنُ جني طرحَ النونِ من (ضارّي) من أبعد وجوه الشذوذ، قال: (من أبعد الشاذ), وزادَ ابنُ مالك على كلامِهِ وقالَ: ((وهذا في غايةٍ من الشذوذِ))[6].

ويبدو أنَّ الذي حملَ ابن جني على القولِ (هذا من أبعد الشاذ)، أنَّ كلمة (ضارين) وردت في القرآن بذكر النون فيها، دون طرحها، زيادة على تكلّف توجيه الفصلِ بين المتضايفين بفاصلين هما (به)، و(مِن).

---

1 - الكشاف: 173/1، وينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: 351/1 .
2 - ينظر: المحرر الوجيز: 188/1، والدر المصون: 41/2 .
3 - ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 72/1، والفريد في إعراب القرآن المجيد: 350/1، والجامع لأحكام القرآن: 55/2، والبحر المحيط: 533/1 .
4 - ينظر: الأصول في النحو: 227/2، و467/3، وشرح المفصل: 258/1، وشرح التسهيل: 368/1، و41/3، وشرح الرضي على الكافية: 180/2، وهمع الهوامع: 526/2 .
5 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 187/1 .
6 - شرح التسهيل: 73/1، وينظر: التذييل والتكميل: 286/1 .

ونقلَ ابن عطية (ت٥٤٢هـ) توجيهًا آخر لحذف النون في (ضارّين)، فضلًا عمّا سبق، وهو أنَّها حُذِفت للتخفيفِ[1]؛ ذلك أنَّ القائلَ بالإضافةِ يعدُّها من الإضافةِ غير المحضةِ، أي: من إضافة اسم الفاعل (ضارّين) إلى معمولِه، والمعلومُ أنَّ فائدةَ مثل هذه الإضافة هي التخفيف لا غير[2].

واعترض أبو حيّان الأندلسيّ على ما ذهب إليه الزمخشري في إجازتِه إضافة (ضارّي) إلى (أحد)، بجعلِ الجارّ (من) جزءًا من المجرور (أحد)، لذا قالَ أبو حيّان: ((وهذا التخريج ليس بجيدٍ؛ لأنَّ الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالظرفِ والجارِّ والمجرورِ من ضرائر الشعر، ولا يمكن أنْ تكونَ هذه القراءة من هذا أيضًا؛ لأنَّ الذي ادعاه أنه أضيف إليه هو مشغول بعاملٍ آخر، فهو المؤثر فيه لا الإضافة. وأمّا جعل حرف الجرّ جزءًا من المجرورِ فليس بشيءٍ؛ لأنَّه مؤثر فيه، وجزءُ الشيءِ لا يؤثرُ في الشيءِ، فالأحسنُ تَخْرِجُهُ على حذفِ النونِ مِنْه تَخْفِيفًا، وإنْ لَم يكنْ اسم الفاعل في صلةِ الألفِ واللامِ، ولحذفِها نظيرٌ في نظمِ العربِ ونثرِها))[3]، بمعنى أنَّ أبا حيّان قد ضعّفَ رأي الزمخشري، وقال: (وهذا التخريج ليس بجيدٍ)؛ وذلك لأنَّ الفصلَ بين المُتضايفين بشبه الجملة (الظرف، أو الجارّ والمجرور) لا يكون إلّا في الضرورةِ الشعريةِ، وما أبعد الضرورة الشعرية عن القراءةِ القرآنية، فـ((إذا جعلته مجرورًا بالمضافِ بقي حرف الجرّ لا معمول له، وحرف الجرّ لا يُقطع عن المجرورِ إلّا في الضرورةِ))[4]، فكلمةُ (أحد) مجرورةٌ بحرفِ الجرّ (من)، فلا تجوزُ الإضافةُ إليها وهي منشغلةٌ بعاملِ الجرّ، لأنَّ عامل الإضافة غير عامل الجارّ، ولا يجوز أنْ نجعلَ من الجارّ (من) جزءًا من المجرورِ (أحد)؛ والسببُ في ذلك أنَّ الجارَّ (من) قد عَمِل في المجرورِ (أحد)، وأثّرَ به، ولو كانَ جزءًا منه لما أثّر الجرُّ فيه، ومعنى قوله: (وإن لم يكن اسم الفاعل في صلة الألف واللام)، أي: إنَّ النونَ ليست في اسمِ فاعلٍ محلى بـ(ال)، وحُذفت نونه دون ملاقاة لام ساكنة[5].

واعترض السمينُ الحلبيّ على أبي حيّان في ردِّه على الزمخشريّ، إذ قال: ((وفي قولِ الشيخ نظرٌ؛ أمَّا كونُ الفصل من ضرائرِ الشعرِ فليس كما قال؛ لأنَّه قد فُصِل بالمفعولِ به في قراءة (ابن عامر) فبالظرفِ وشَبْهِهِ أَوْلَى، وسيأتي تحقيق ذلك في الأنعام))[6]، يقصد أنَّ الفصلَ بين المتضايفين ليس مقتصرًا على الضرورات الشعرية -كما قال أبو حيّان- بل قد طرأ الفصلُ بالمفعولِ به في القرآنِ، مُشيرًا بذلك إلى قراءة ابن عامر، ويقصد بذلك قوله تعالى: ﴿ۇ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ې ې ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ﴾

1 - ينظر: المحرر الوجيز: 188/1 .
2 - ينظر: شرح المكودي: 159، وهمع الهوامع: 503/2 .
3 - التذييل والتكميل: 286/1-287 .
4 - المصدر نفسه: 261/5 .
5 - ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 46/1 .
6 - الدر المصون: 42/2 .

ئه ئوئو ئۇ ئۇ ئۆ [الأنعام: 137]، إذ قرأَ ابنُ عامر وحده على بناء الفعل (زُيِّنَ) للمجهولِ، ورفع (قتل) على أنَّه نائبُ فاعلٍ، فاصلًا بين المضاف (قتلُ) والمضاف إليه (شركائهم) بالمفعولِ به (أولادَهم)، فكأنَّهُ قالَ: (زُيِّنَ قتلُ شركائِهم أولادَهم)[1].

فالسمينُ قصدَ من ذلك أنَّ الفصلَ بين المتضايفين بكلامِ العربِ من النثرِ واردٌ، ومنه قراءة ابن عامر، إذ لا اعتراض بين النحويين أنَّ القراءات القرآنية من السماعِ، وإنْ كانت ضعيفةً، ما دامَ لها وجه في العربيةِ يُحملُ عليه.

ويركنُ الباحثُ إلى رأي ابن جني، وأجده أقربُ إلى الصوابِ والدقةِ؛ وذلك أنَّ حكمَ طرحِ النونِ من (ضارين) ضعيفٌ؛ إذ فيه إضافة (ضارّي) إلى (أحد)، وقد فصل بينهما بأكثرِ من فاصلٍ، وهو شبه الجملة (به)، والجارّ (من)، ولا داعي إلى هذا التكلّف في الصنعةِ النحويّةِ.

المسألةُ الثانيةُ: طرحُ نونِ التوكيدِ الخفيفةِ:

إنَّ نونَ التوكيدِ الخفيفةِ حرفٌ ساكنٌ زائدٌ، يدخلُ في آخرِ الفعلِ؛ لتوكيدِه، ولا محلّ له من الإعراب[2]، كقولنا: اضربَنْ، وتنفردُ نونُ التوكيدِ الخفيفةِ بأربعةِ أحكامٍ[3]:

الأوّلُ: أنَّها لا تقعُ بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث، حتى لا يجتمع ساكنان، فلا يُقال: قومانْ واقعدانْ، بسكون النون.

الثاني: أنَّها لا تؤكِّد الفعلَ المسند إلى نونِ الإناثِ، أي: نون النِسوة؛ بل يجب فيه أنْ يؤتى بألفٍ فاصلةٍ بين النونين (نون النسوة ونون التوكيد الخفيفة)، فنقول: اضربنان يا نسوة.

الثالثُ: أنَّها تُحذف إذا وَلِيها ساكن؛ فرارًا من اجتماع ساكنين، كقولنا: (اضربَ الرجل)، والأصلُ (اضربَنْ)، فتُحذف نونُ التوكيدِ الخفيفةِ؛ لملاقاةِ الساكنِ، وهو لام التعريف في (الرجل).

الرابع: أنَّها تُعطى في الوقفِ حكم التنوينِ، فإنْ وقعت بعد فتحة قُلِبت ألفًا عند النطق، نحو: لِيَكُونَنْ ولنسفعَنْ، فنقول: لِيَكُونًا، ولنسفعًا.

أمّا الطَّرْحُ في نونِ التوكيدِ الخفيفةِ فقال السيرافيُّ فيها: ((العربُ قد تحذفُ في الوقفِ (الألفَ) التي بعد (الهاء) في المؤنثِ، وتلقي فتحةَ (الهاء) على ما قبلها، ويروى في مثل هذا: أنَّ بعضَ العرب قتل رجلًا يُقال له: (مَرْقَمَة)، وقد سَامَهُ وآخر، أن يبتلعا جُرْدَانَ الحمار في خبر طويل، فامتنعا، فَقَتَلَ مَرْقَمَةً، فقالَ الآخرُ: (طَاحَ مَرْقَمَةٌ)، فقالَ القائلُ: (وأنتَ إنْ لم تَلْقَمَه)، يُريدُ: (تَلقمُهَا)، فحذفَ (الألف)، وألقى

1 - ينظر: حجة القراءات: 273، والتحرير والتنوير: 102/8 .
2 - ينظر: كتاب سيبويه: 521/3 .
3 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 310/2-312 .

حركةَ (الهاء) على الميمِ، وهذا يخرّج في مذهبِ البصريين على طرحِ النونِ الخفيفةِ، كأنه قال: (تَلْقَمَنْهُ)، فحذفَ النونَ، وبقيت الميمُ مفتوحةً كما قال[1]:

اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

أرادَ: اضْرِبَنْ عَنْكَ الهُمُومَ، وحَذَفَ النونَ))[2].

خرّجَ السيرافيُّ طرحَ نونِ التوكيدِ الخفيفةِ من (تَلْقَمَه) على مذهبِ البصريين، وهو يريدُ: (تَلقمُهَا)، والأصلُ فيه (تَلْقَمَنْهُ), فـ((فحذف الألف، وألقى حركة الهاء على الميمِ))[3]، أي: حذف الألف من (تَلقمُهَا)، ونُقِلت حركة الهاء (الفتح) إلى الميمِ، بمعنى أنَّ حركةَ الميمِ (الفتح) ليست حركته الأصلية، وإنّما طارئةٌ عليه، والأصلُ في الميمِ السكونُ؛ لأنَّه مسبوقٌ بأداةِ جزمٍ (لم)، وكان حقُّهُ أنْ يقولَ: (لم تَلْقَمْهُ)، فتحرك بالفتحِ؛ للدلالةِ على النونِ المطروحةِ.

وكذلك الفعل (اضْرِبَ) في بيتِ (طرفة بن العبد)، بقيت الباءُ مفتوحةً؛ للدلالةِ على النونِ المطروحةِ منه، وأصلُ الكلامِ (اضْرِبَنْ عَنْكَ)، فطَرَحَ النونَ الخفيفةِ وهو ينويها.

ولعلَّ فتحَ الباءِ في الفعلِ (اضْرِبَ) من بيت طرفة شاذٌّ؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ يُبنى على السكونِ، ودخول نون التوكيد الخفيفة عليه وهي ساكنة أيضًا فيلتقي ساكنان، وهذا مرفوض عند العرب، أعني التقاء الساكنين، فطرح النون الخفيفة؛ لالتقاءِ الساكنين، وأبقى الفتحة على الباءِ بعد طرح النون الخفيفة، للدلالةِ عليها[4].

ويبدو أنَّ الضرورةَ الشعريةَ هي من حملت الشاعر على إبقاءِ الباء مفتوحة، بدليلِ اطِّراح النون الخفيفة من قول الأضبط بن قريع السعدي[5]:

لَا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَومًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

فـ(((لَا تُهِينَ) أَرَادَ النُّونَ الْخَفِيفَةَ، إِلَّا أَنَّهُ وَصَلَ الْحَرْفَ بِغَيْرِهِ فَذَهَبَ))[6]، أي: أرادَ نونَ التوكيدِ الخفيفةِ (تُهِينَنْ)، فحذفها؛ لالتقاء الساكنين[7].

يتّضحُ ممّا سبق أنَّ حكمَ نونِ التوكيدِ الخفيفةِ أنَّها تُطرح من الفعلِ، ويبقى الحرفُ الأخيرِ الذي قبل النون المطروحة مفتوحًا؛ دلالة على اطِّراحِها.

ثانيًا: الطَّرْحُ في الحروفِ الثنائيةِ:

1 - البيت لطرفة بن العبد في ملحقات ديوانه: ١٥٥ .
2 - شرح كتاب سيبويه: 202/2، وينظر: الإنصاف (م 77): 462/2، والروض الأنف: 281/7 .
3 - الإنصاف (م 77): 462/2 .
4 - ينظر: المقاصد النحوية: 813/4 .
5 - البيت من من شواهد: أمالي القالي: 108/1، واللمع في العربية: 202، والمفصّل في صنعة الإعراب: 459، والإنصاف (م 26): 179/1 .
6 - المعاني الكبير في أبيات المعاني: 495/1، وينظر: اللمع في العربية: 202، والبديع في علم العربية:671/1 .
7 - ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة: 704/2 .

أولًا: طرحُ (مَا الزائدة) من (إمّا):

قالَ سيبويه في طرحِ (إمَّا): ((لا يجوزُ طَرْحُ (مَا) مِنْ (إمّا) إلّا في الشعرِ، قالَ النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ[1]:

سَقَتْه الرَّواعِدُ مِنْ صيِّفٍ وإنْ مِنْ خريفٍ فَلنْ يَعدَما

وإنَّما يُرِيدُ: وإمَّا من خريفٍ، ومَنْ أجازَ ذلك في الكلامِ دَخَلَ عليه أنْ يقولَ: مَرَرْتُ برجلٍ إنْ صالحٍ وإنْ طالحٍ، يُرِيدُ: (إمَّا). وإنْ أرادَ (إنِ) الجزاءِ فهو جائزٌ؛ لأنَّه يُضْمَرُ فيها الفعلُ))[2].

إنَّ (((إمَّا) هَذِه إنَّمَا هي (إن) ضُمت إلَيْهَا (مَا) ... وَلَا يجوز حذف (مَا) مِنْهَا إلَّا أَنْ يضْطَرَ إلَى ذَلِك شَاعِرٌ))[3]، وهي حرفُ عطفٍ، والأفصحُ أنْ تُستعملَ مكررةً، ولا تستعملُ بغيرِ تكرارٍ إلّا إذا كانَ في الكلامِ ما يُغني عن تكرارِهَا[4]، نحو (إلّا) و(أو)، كقولك: (إمَّا أقعد وإلّا فقم)، و(قام إمّا زيد أو عمرو)، فلم تُكررْ (إمّا)؛ استغناء عنها بـ(إلّا)، و(أو)[5]، وقد تُستعملُ غير مكررةٍ, وإنْ لم يكنْ في الكلامِ ما يُغني عن تكرارِهَا، كما في البيتِ المذكورِ.

إنَّ قولَ الشاعرِ: (مِنْ صيِّفٍ وإنْ مِنْ خريفٍ) الأصلُ فيه: (إمّا من صيِّفٍ وإمّا من خريفٍ)، والذي حدث أنَّ (إمّا) الأولى حُذِفَتْ من الكلامِ، واقتصرَ على (إمّا) الثانية، غير أنّه طرح منها (ما)؛ للضرورةِ الشعريةِ[6].

وعند سيبويه أنّها عاطفةٌ، أي: تفصيليةٌ، والواوُ قبلها زائدةٌ، بدلالةِ قوله: ((واعلم أَنَّ (بَلْ)، و(لا بَلْ)، و(لكِنْ)، يُشرِكْنَ بين النعتينِ، فيُجْرَيانِ على المنعوتِ، كما أشركَتْ بينهما (الواوُ) و(الفاءُ)، و(ثمّ) و(أَوْ)، و(لا)، و(إمّا)، وما أشبه ذلك))[7].

بمعنى أنَّها كافةٌ ومكفوفةٌ، أي: لا تعملُ في ما بعدها، وتبعَهُ الفارسيُّ في هذا الرأي[8].

إنَّ دخولَ (الواو) على (إمَّا) الثانية في قولِ الشاعرِ؛ لبيانِ أنَّها العاطفة، بدلالةِ دخولِ (الواو) عليها، ولا تُستعمل في العطفِ إلّا مكررةً، فـ(إمّا) الثانية هي الأولى، والعاطفةُ فيهما هي الثانية، والأولى للإيذانِ بالمعنى الذي يُبنى عليه الكلام من الشكِ وغيره[9].

---

1 - البيت سبق تخريجه في ص 12 من هذه الرسالة .
2 - كتاب سيبويه: 1/267-268، وينظر: شرح المفصّل: 23/5 .
3 - المقتضب: 28/3 .
4 - ينظر: المصدر نفسه: 28/3 .
5 - ينظر: ضرائر الشعر: 162 .
6 - ينظر: شرح الكافية الشافية: 1229/3 .
7 - كتاب سيبويه: 435/1 .
8 - ينظر: المسائل البصريات: 651/1 .
9 - ينظر: المقاصد الشافية: 134/5 .

وأجازَ سيبويه أنْ تكونَ (إنْ) في بيتِ الشاعرِ جزاءً، أي: شرطيةٌ، وذلك بقولِه: ((وإنْ أرادَ (إن) الجزاءِ فهو جائزٌ؛ لأنَّه يُضمر فيها الفعلُ)) [1]، ولو نلحظُ أنَّ سيبويه قد أخّرَ هذا الرأي عن الرأي الآخر (العاطفة)؛ ولعلَّ السببُ في ذلك أنّه لم يكنْ الوجه الذي يقصدُهُ، وإنمّا أرادَ أنَّها عاطفةٌ، ولا هو مراد الشاعر منها، بدليلِ أنّه فسّره بقولِه: (وإنّما يُريدُ: وإمّا من خريفٍ)[2]، لأنَّه ((إذا حملها على الجزاءِ فإنّما يُريدُ: إن سقته لم يعدم الريّ))[3].

على حين ذهبَ أبو عبيدة معمر بن المثنى إلى أنَّ (إنْ) في (وإن من خريف) زائدةً، وليست عاطفة ـ كما ذهب سيبويه ـ، والتقديرُ: (سقته الرواعد من صيِّفٍ ومن خريفٍ)[4].

وبناءً على هذا تكون الواوُ في (وإنْ) غير زائدة، بَلْ هي الداخلة على (إنْ) الشرطية. ورجّحَ أبو علي الفارسي رأي سيبويه على رأي أبي عبيدة، إذ قالَ: ((فقول أبي عبيدة غير مستحيلٍ، ولا ممتنعٍ، إلّا أنَّ قولَ سيبويه أولى؛ لحملِه إياها على أنَّها غيرُ زائدةٍ مع الصيغةِ التي تدخلها))[5].

أمّا الأصمعيُّ فأنكرَ وجهَ العطفِ الذي قالَ به سيبويه، وأيّدَ أنْ تكونَ (إنْ) جزائية (شرطية)، والفاءُ في (فلن يعدما) هي فاءُ الجوابِ، وعلى ذلك يكون التقدير: (وإن سقته من خريف فلن يعدم الري)[6].

وتابعَهُ المبرّدُ في ذلك، إذ نقلَ ابنُ ولّادٍ رأيًا للمبرّدِ يَرِدُّ به على سيبويه، قالَ: ((قالَ: يَرِدُّ به (وإمّا من خريفٍ فلن يعدم السقي)، فيقالُ له: (مَا) لا يجوز إلغاؤها من (إنْ) إلّا في غايةِ الضرورةِ، و(إمّا) يلزمها أنْ تكونَ مكررةً، وإنما جاءت هَا هُنَا مرةً واحدةً، ولا ينبغي أنْ يحملَ الكلام على الضرورةِ وأنتَ تجدُ إلى غيرها سبيلًا، ولكن الوجه في ذلك ما قالَ الأصمعيُّ، هي (إن) الجزاء، وإنَّما أرادَ: (إنْ سقته من خريفٍ فلن يعدم الري)))[7]، فحجّةُ المبرّدِ أنَّ (إمّا) لا تُلغى إلّا في غايةٍ من الضرورةِ،

---

1 - كتاب سيبويه: 268/1 .

2 - ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: 94 .

3 - المصدر نفسه: 94 .

4 - لم أجد رأي أبي عبيدة في كتابه (مجاز القرآن)، وإنّما اقتصر على ذكر الشاهد، من دون شرحه، ينظر: مجاز القرآن: 231/2، لذا وثّقته من المسائل الحلبيات:651/1، وينظر: الجنى الداني: 535، وارتشاف الضرب: 1994/4، ومغني اللبيب: 84/1، وتمهيد القواعد: 3479/7 .

5 - المسائل البصريات: 651/1 .

6 - ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 165/2، وارتشاف الضرب: 1994/4، ومغني اللبيب: 84/1، وتمهيد القواعد: 3479/7 .

7 - لم أجد رأي المبرّد في كتابيه (المقتضب, والكامل)، لذا وثّقته من كتاب (الانتصار لسيبويه على المبرد) لابن ولاد: 93-94، وينظر: أمالي ابن الشجري: 149/3، وشرح المفصّل: 23/5، وارتشاف الضرب: 1994/4. والذي قاله المبرد عن (إمّا): ((وَزعم أَن (إمَّا) هَذِه إِنَّمَا هي (إن) ضمت إِلَيْهَا (مَا) لهَذَا الْمَعْنى، وَلَا يجوز حذف (مَا) مِنْهَا إِلَّا أَن يضْطَر إِلَى ذَلِك شَاعِر، فَإِن اضْطر جَازَ الْحَذف، لِأَن ضَرُورَة الشّعْر ترد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا))، المقتضب: 28/3 .

ويجبُ أنْ تكونَ مكررةً، وفي بيتِ الشاعرِ جاءت (إمّا) مفردةً، أي: لم تكررْ، لذلك ذهبَ إلى رأي الأصمعيّ في أنَّ (إمّا) هي جزائية هنا، أي: شرطية. وإليه ذهبَ المراديُّ[1].

ورجّحَ ابنُ الشجريّ مذهب الأصمعيّ بوجهينِ، الأوّلُ قد ذكره المبرّدُ: وهو أنَّ (إمّا) لا تُستعملُ إلّا مكررةً، أو يكون معها ما يقومُ مقامَ التكريرِ، كقولك: (وإمّا أنْ تزورني أو أزورك)، وهذا غير موجود في البيتِ[2]، والثاني: ((أنَّ مجيءَ الفاءِ في قولِه: (فلن يعدما) يدلُّ على أنَّ (إنْ) الشرطية؛ لأنَّ الشرطية تُجابُ بالفاءِ، و(إمّا) لا تقتضي وقوع الفاءِ بعدها، ولا يجوز ذلك فيها، تقولُ: (إمّا تزورني وإمّا أزورك)، ولا يجوزُ: (وإمّا فأزورك)، فبهذين كانَ قولُ الأصمعيّ عندي أصوب القولين))[3].

أمّا ابنُ الحاجب فجعلَ من (إمّا) الثانية عاطفةً للاسمِ على اسمٍ، والواو عاطفةٌ لـ(إمّا) الثانية على (إمّا) الأولى المحذوفة[4].

ولعلَّ قول ابن الحاجب فيه نظرٌ؛ لأنَّ (إمّا) الثانية عنده هي العاطفة، والواو عاطفةٌ أيضًا، و((أنَّ حرفَ عطفٍ لا يدخلُ على حرفِ عطفٍ))[5].

وادّعى ابنُ عصفورٍ (669ه) إجماع النحويين على أنّ (إمّا) الثانية غير عاطفة، كالأولى، وإنما ذكروها في (باب العطف)؛ لمصاحبتِها لحرفِه[6].

ويبدو أنَّ ما ذهبَ إليه سيبويه في أنّ (إمّا) الثانية هي حرفُ عطفٍ، والواو زائدةٌ هو الأقربُ للصوابِ والدقةِ، أي: إنَّ حكمَ طرحِ (ما) من (إمّا) ضعيفٌ؛ إذ لا يصحُّ أنْ تكونَ الواو عاطفةً، فحرفُ العطفِ لا يدخل على عطفٍ، ولا سيّما أنَّ التقديرَ الذي أورده سيبويه (وإنَّما يُريدُ: وإمّا من خريفٍ) هو الأقربُ من قولِ الشاعرِ، لأنَّه إذا حمل (إمّا) أنْ تكونَ جزائية (شرطية) فالمعنى يكون (إن سقته لم يعدم الريّ)، و((الذي يُحتجُّ به لسيبويه أنَّه يصفُ مكانًا أو نبتًا فيقول: (سقته الرواعد من صَيِّفٍ، وإن من خريفٍ فلن يعدم الرِّيّ)، أي: (إمّا سقته من الصيفِ، وإمّا من الخريفِ)، فهو لن يعدم الرِّيّ، لِنعمتِهِ وخصب مكانِهِ. وعلى قولِه من قالَ: هي إنْ الجزاء: إنْ لم يسقه الخريف عَدِمَ الرِّيَّ، والأوّلُ أبلغُ، فبهذا جعله سيبويه على إمَّا، ولم يجعله على إنْ الجزاء))[7].

ثانيًا: طرح (لا النافية) في (لا أُقسِمُ):

1 - ينظر: الجنى الداني: 212 .
2 - ينظر: أمالي ابن الشجري: 149/3-150 .
3 - المصدر نفسه: 150/3 .
4 - ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: 213/2 .
5 - المسائل البصريات: 686/1 .
6 - ينظر: شرح الجمل: 175/1، ومغني اللبيب: 85/1 .
7 - ما يجوز للشاعر في الضرورة: 254 .

وَرَدَ التعبيرُ القرآني (لا أُقسِمُ) في آياتٍ عدّة، كقوله تعالى: ﴿ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ﴾ [القيامة: 1-2]، وقوله تعالى: ﴿چ چ چ چ﴾ [البلد: 1]، وقوله تعالى: ﴿ى ى ى ى﴾ [الواقعة: 75]، وقوله تعالى: ﴿پ پ ث ث﴾ [الحاقة: 38]، وغيرها من الآيات المباركة، والخلاف الذي دار بين العلماء في (لا)، أ زائدة هي على نيّة الطَّرْحِ، أم نافية ؟.

قالَ الزجاجيُّ في حديثِه عن (لا): ((وتُزَادُ مع اليمينِ وتُطرَحُ، كقوله تعالى: ﴿ژ ژ ڑ ڑ﴾ [القيامة: 1]))[1]. واضحٌ من نصِّه أنَّه حملَ (لا) في (لا أقسم) على الزيادةِ والطَّرْحِ، والمعنى (أُقسِمُ بيوم القيامة، و أُقسِمُ بالنفس اللوّامة)[2]، وهو مذهب الكسائيّ، قالَ: (((لا) صلةٌ، والمعنى: أقسم بيوم القيامة))[3]، فـ((على مذهبه لا يجوز الوقف على (لا)؛ لأنها صلةٌ لما بعدها))[4].

وحملَ أبو عبيدة معمر بن المثنى الآيةَ المباركةَ على المجازِ، قال: ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ﴿ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ﴾، مجازها: أقسم بيوم القيامة، وأقسم بالنفس اللوّامة))[5]. المجازُ عند أبي عبيدة ليس المجاز البلاغي إنّما يقصدُ أسلوبَها, أي: وجهُ جوازِ هذا الأسلوب هو وجهه في أنَّ (لا) زائدة عنده وعلى نيَّةِ الطَّرْح، وجاءت (لا) في الآيةِ الكريمةِ على المجازِ، والمعنى يكون: (أقسم بيوم القيامة وأقسم بالنفس اللوّامة).

وتابعهم ابنُ السرّاج في القولِ بزيادتِهَا، وحجّتهُ في ذلك قوله: ((وجملةُ الأمر أنَّها لا تزادُ إلّا في موضعٍ غير مُلبسٍ))[6]، فدخلت (لا) في (لا أقسم)؛ توكيدًا للكلامِ، أي: هي توكيدٌ للقسمِ[7].

وأنكرَ الفراءُ هذا المعنى، وقال: ((وَلَا يبتدأُ بجَحْدٍ ثمَّ يجعلُ صِلَةً يُرادُ بِهِ الطَّرْح، لأنَّ هَذَا لَو جازَ لم يُعْرَفْ خَبَرٌ فِيهِ جَحْد مِن خَبَرٍ لَا جَحْدَ فِيهِ، ولكنَّ القُرْآنَ جاءَ بالرَّدِّ على الَّذين أَنْكَروا (البَعْثَ والجنَّةَ والنارَ)، فجاءَ الإقْسامُ بالرَّدِّ عَلَيْهِم فِي كثيرٍ مِن الكَلامِ المُبْتدأِ مِنْهُ، وغَيْر المُبْتدأ كقَوْلكَ فِي الكَلامِ: (لَا والله لَا أَفْعَل ذَلِك)، جَعَلُوا (لَا)، وَإِنْ رأَيْتَها مُبْتدأَةً، رَدًّا لكَلامٍ قد مَضَى، فَلَو القيت (لَا) ممَّا ينوي بِهِ الجوابُ لم يَكُنْ بينَ اليَمِينِ الَّتِي تكونُ جَوابًا وباليمين الَّتِي تُسْتَأْنفُ فَرْقٌ))[8]. أي: إنَّ (لا) لا تكون زائدةً في أوّلِ الكلامِ، بَلْ هي ردٌّ لكلامٍ مضى من كلامِ المشركين، فهم أنكروا

1 - حروف المعاني والصفات: 8 .
2 - ينظر: جامع البيان: 465/23 .
3 - إيضاح الوقف والابتداء: 142/1، وينظر: الحجة للقراء السبعة: 343/6 .
4 - المصدر نفسه: 142/1 .
5 - مجاز القرآن: 277/2 .
6 - الأصول في النحو: 259/2 .
7 - ينظر: جامع البيان: 466/23، والهداية الى بلوغ النهاية: 7857/12 .
8 - معاني القرآن: 207/3 .

(البعث، والجنة، والنار)، ثم ابتدئ بالقسمِ (أقسم بيوم القيامة، وأقسم بالنفس اللوّامة)، فكأنَّه قد فصلَ بين (لا) والقسم، وجعلَ (لا) متعلّقة بكلامٍ قَدْ مضى، وكأنَّه قد بدأ بالقسمِ وحده، ولو طرحت (لا) فلا تفرّق بين القسم الذي يكون متعلّقًا بكلامٍ قبله، وبين القسم الذي يكون للاستئنافِ، بمعنى ((أَنَّهَا وَرَدَتْ نَفْيًا لِكَلَامٍ ذُكِرَ قَبْلَ الْقَسَمِ، كَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا الْبَعْثَ فَقِيلَ: (لَا لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ)، ثُمَّ قِيلَ: (أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ))[1].

وتابعه ابنُ قتيبة في ذلك بقولِه: ((قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ژ ژ ڑ ڑ﴾، (لا) صلةٌ، أُرِيدَ بها تكذيبُ الكفار؛ لأنهم قالوا: لا قيامةَ))[2].

ولعلَّ هذا الرأي فيه نظرٌ؛ ((لِأَنَّ إِعَادَةَ حَرْفِ النَّفْيِ مَرَّةً أُخْرَى فِي قَوْلِهِ: (وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ) مَعَ أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرُوهُ تَقْدَحُ فِي فَصَاحَةِ الْكَلَامِ))[3].

وخالفهم أبو الحسن المجاشعي، إذ حمل (لا) في (لا أقسم) على أنْ تكونَ بمعنى (ألَا) التي يُستفتح بها الكلام، أي: (ألَا أقسم)، قال: إنَّها ((بمعنى (ألَا) التي يستفتح بها الكلام، كأنَّه قال: (ألَا أقسم بيوم القيامة)، ثم أخبر أنَّه لا يقسم بالنفسِ اللوامةِ))[4]، فجعلَ من جملةِ (لا أقسم بيوم القيامة) إنشائيةً، وجملة (ولا أقسم بالنفس اللوامة) خبريةً.

وهو بهذا خالفَ اجماعَ أغلب المفسرين والنحويين على أنَّ المعنى المراد هو (أقسم بيوم القيامة)، وأنَّ جعل (لا) بمعنى (ألَا) يخرجها من كونها جملة خبرية إلى جعلها جملة إنشائية، وهذا ليس بالمعنى الذي ارتضاه أغلبُ العلماءِ.

أمّا الزمخشريّ فقالَ: إنَّ (((لا) التي قبل القسم زِيدت موطئة النفي بعده، ومؤكدة له، وقدرت المقسم عليه المحذوف هَا هُنَا منفيًا، كقولك: (لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ، لا تتركون سدى ؟)))[5]، بمعنى أنَّ (لا) زِيدت توطئةً لنفي الجواب (جواب القسم)، أي: إنَّ جوابَ القسمِ المحذوف منفي، وتقديره: (لا تتركون سدى)، و(لا) في (لا أقسم) قد زِيدت في القسم؛ لأجل التوطئة للجوابِ المنفي. وفائدةُ وجودِها في التوطئةِ للجوابِ المنفي؛ أَنَّهَا ((زِيدت لمُجَرّدِ التوكيد وتقوية الْكَلَام))[6].

وردَّ هذا الرأي ابنُ هشام، بقولِه تعالى: ﴿چ چ چ چ﴾ [البلد: 1]، لأنَّ جواب القسم مثبت، وهو قوله تعالى: ﴿ژ ژ ڑ ک ک﴾ [البلد: 4]، ومثله قوله تعالى: ﴿ى ى

1 - مفاتيح الغيب: 720/30 .
2 - غريب القرآن: 499 .
3 - مفاتيح الغيب: 720/30 .
4 - النكت في القرآن الكريم: 526 .
5 - الكشّاف: 659/4 .
6 - مغني اللبيب: 329/1 .

ﯾ ﯿ□ [الواقعة: 75]، فإنَّ جوابه مثبت أيضًا، وهو قوله تعالى: □□ □ □ □ □□ □□ [الواقعة: 76][1].

وأوردَ الزمخشريُّ رأيًا آخر خالفَ فيه سائرَ العلماءِ الذين سبقوه، ورجّحه، إذ ذهب إلى أنّ (لا) في (لا أقسم) نافية، قالَ: ((والوجهُ أنْ يُقالَ: هي للنفي، والمعنى في ذلك (أنه لا يقسم بالشيءِ إلا إعظامًا له)، يدلّك عليه قوله تعالى: □ى ى ﯾ ﯿ □ □ □ □ □ □ □□ □□ [الواقعة: 75-76]، فكأنّه بإدخالِ حرفِ النفي يقول: (إنّ إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام)، يعنى أنَّه يستأهل فوق ذلك))[2].

ويُفهم منه أنَّها نافيةٌ، ومنفيها (أقسم)، وأنَّه ينفي أنْ يقسمَ اللهُ بيومِ القيامة؛ إعظامًا وإجلالًا لذلك اليوم، بدليلِ أنَّ الله لم يُقسم بـ(مواقع النجوم)؛ لأنَّه (قسم عظيم)، وبناءً على ذلك يكون الكلامُ إخبارًا، لا إنشاءً[3].

وبيّنَ ابنُ الشجري الفرقَ بين معنى زيادة (لا)، ومعنى كونها نافية، إذ يقول: ((إنّ بعض النحويّين أنكرَ أنْ تكونَ (لا) زائدةً في قولِه: □ژ ژ ڑ ڑ□، قالَ: لأنّ زيادةَ الحرفِ تدلُّ على اطّراحِه، وكونه في أوّلِ الكلامِ يدلُّ على قوّةِ العنايةِ بِهِ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ مطّرحًا معنيًّا به في حالٍ واحدة، وإذا قبح الجمع بين اطّراحه والعناية به، لم يجزْ أنْ نجعلَ (لا) في هذه الآية زائدةً، وجعلناها نافية، ردًّا على من جحدَ البعثَ، وأنكرَ القيامةَ، وقد حكى الله أقوالهم في مواضع من الكتابِ، فكأنَّه قِيل: لا، ليس الأمرُ على ما تقوّلتموه من إنكارِكم ليومِ القيامةِ، ثم قال: (أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ. وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوّامَةِ)، فلا: جواب لما حكى من جحدِهم للبعثِ))[4].

بمعنى أنَّ كون (لا) زائدة يحملها على أنْ تكونَ مطَّرحة، وأنَّ (لا) جاءت في مطلعِ الآيةِ المباركةِ، والعربُ تُعنى بالمتقدّمِ، فلذا لا يجوزُ اجتماعُ العنايةِ بـ(لا)؛ لكونها في أوّلِ الآيةِ، واطِّراحها، فالمعنيان متناقضان ومتنافران، لذا أنكرَ ابنُ الشجريّ وجهَ الزيادةِ فيها، وتبعَ الفرّاءَ في كونِها نافية لكلامٍ مضمر قبلها.

وخلاصةُ المسألةِ أنَّ (لا) في قولِه تعالى: □ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ□، وغيرها من الآيات التي شابهتها بابتدائها بـ(لا)، فيها أكثر من وجه، أوردها بالآتي:

1 - إنَّ (لا) زائدة، وهذه الزيادة حُمِلت على أحد المعنيين:

أ - إنّها زِيدت لمجرد توكيد النفي وتقوية الكلام، وهو مذهب الكسائي وابن السراج وأغلب النحويين.

ب - إنَّها زِيدت توطئةً وتمهيدًا لنفي الجواب المقدّر، والتقدير: (لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى)، وهو رأي الزمخشري.

---

1 - ينظر: المصدر نفسه: 329/1، والبرهان في علوم القرآن للزركشي: 80/3 .
2 - الكشّاف: 658/4 .
3 - ينظر: مغني اللبيب: 328/1 .
4 - أمالي ابن الشجري: 525/2، وينظر: شرح المفصل: 75/5.

2 - إنَّ (لا) غير زائدة، وإنَّما هي نافية، واختلف النحويون في منفيها على قولين:
أ - إنَّ منفيها (أقسم)، وهو مذهب الزمخشري الذي اختاره، فهو لا يقسم بالشيء إلا إعظامًا له، وأنَّه ينفي أنْ يقسمَ اللهُ بيومِ القيامة؛ إعظامًا وإجلالًا لذلك اليوم.
ب - إنَّها لنفي شيءٍ تقدّمَ، بمعنى أنَّها لكلامٍ قد مضى من كلامِ المشركين، الذين أنكروا (البعثَ، والجنةَ، والنارَ)، ثم بعد ذلك يبتدأ بالقسمِ (أقسم بيوم القيامة، وأقسم بالنفسِ اللوّامةِ)، وهو مذهب الفرّاء.
3 - إنَّ (لا) بمعنى (ألَا)، وعليه المعنى يكون (ألَا أقسم بيوم القيامة)، وهو مذهب أبي الحسن المجاشعي.

ويبدو لي أنَّ حكمَ الطَّرْحِ (الزيادة) في (لا) في (أقسم) من الآياتِ المباركةِ بعيدٌ عن المعنى المراد منها ، ولعلَّ حمل (لا) على معناها الظاهري أصوب وأقرب للدقةِ، فاللهُ عزَّ وجلَّ لا يقسمُ بيومِ القيامةِ لعظمةِ أهوال ذلك اليوم، والقسمُ بها شيء عظيم، وهذا هو المعنى الذي اختاره الزمخشري.

ثالثًا: الطَّرْحُ في الحروفِ الثلاثيةِ:

طرح (إذَن) الناصبة:

اختلفَ النحويين في (إذَنْ) أ حرفٌ هي، أم اسمٌ ؟ وأ مركبةٌ هي، أم بسيطةٌ؟ إذ ((ذهبَ الجمهورُ إلى أنَّها حرفٌ بسيطٌ، وبعضُ الكوفيين إلى أنَّها اسم ظرف، وهو (إذ) ألحقه التنوين، ونقل إلى الجزائيةِ، فبقى منه معنى الربطِ والسببِ، وأصلُها: (إذا جئتني أكرمتك)، حُذِفَ ما تضاف إليه (إذا)، وعُوِضَ منها التنوين كما عوضوا في (حينئذٍ)، وحُذِفَت الألفُ؛ لالتقاء الساكنين، وذهبَ الخليلُ فيما حكى عنه غير سيبويه إلى أنَّها حرفٌ مركبٌ من (إذ) و(أن)، وغلبَ عليها حكمُ الحرفيةِ، ونُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الذالِ وحُذِفَتْ, والتزم هذا النقل))[1].

وقد ردَّ المالقيُّ (ت702ه) على من قالَ: إنَّ (إذَنْ) مركبةٌ، إذ قالَ: ((وَهَذَا فاسدٌ من وَجْهَيْن: الأوّلُ: أنَّ الأصلَ في الحروفِ البساطةُ، وَلَا يُدّعَى التَّرْكِيب إلاّ بدليلٍ قاطعٍ. وَالثَّانِي: أنّها لَو كَانَت مركبةً من (إذْ) و(أَنْ) لكَانَتْ ناصبةً على كلّ حالٍ، تقدّمت أَو تَأَخَّرت، وعدمُ الْعَمَلِ فِي الْمَوَاضِع الْمَذْكُورَةِ قبلُ دليلٌ على عدمِ التَّرْكِيبِ))[2].

إنَّ اختلافَ النحويين في تحديدِ (إذَنْ) بسيطةٌ أم مركبةٌ ؟ لا بُدَّ أنْ يتبعَهُ اختلافٌ في عملِها، فقد اختلفوا في عملِها، وفي تحديدِ العاملِ (الناصب) للفعلِ الذي يأتي

1 - ارتشاف الضرب: 1650/4، وينظر: الجنى الداني: 363، وتوضيح المقاصد والمسالك: 1240/3، ومغني اللبيب: 30/1، وتمهيد القواعد: 4162/8 .
2 - رصف المباني: 69-70 .

بعدها منصوبًا، وإذا ما كانت تنصبُ بنفسِها، أو (أنْ) مضمرة بعدها، وسأوردُ بعضًا من هذه الآراء، وبشكلٍ موجزٍ:

ذهبَ الخليلُ في أحدِ قولِيه إلى أنَّها ليست ناصبةً بنفسِها، وإنّما الفعلُ بعد (إذَنْ) منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرة، وهو ما رواه عنه أبو عبيدة[1]، وتبعه في ذلك الزّجّاجُ[2]، وأبو علي الفارسيّ[3]، واختاره المراديُّ[4].

وذهبَ سِيبَوَيْه إِلَى أنّها تنصبُ بِنَفسِهَا، وَهُوَ ما سمعه عَن الْخَلِيل[5]، قَالَ: ((اعْلَم أنّ (إِذَنْ) إِذا كَانَت جَوَابًا، وَكَانَت مُبتَدأَة، عملت فِي الْفِعْلِ عمل (أُرى) فِي الِاسْم إِذا كَانَت مُبتَدأَة، وَذَلِكَ قَوْلك: (إِذَنْ أجيئَك) و(إِذَنْ آتيَك)))[6].

الخليلُ في قولِه الآخر وسيبويه يذهبان إلى أنَّ (إذَنْ) ناصبةٌ للفعلِ بنفسِها، وليس بـ(أنْ) مضمرة، فالفعلُ (أجيئَك) من قولك: (إذَنْ أجيئَك) هو منصوبٌ مباشرة بـ(إذَنْ)، من دون الحاجةِ إلى تأويلاتٍ.

ويرى ابنُ مالك عدمَ وجودِ نصٍّ يُبيّنُ أنَّ الخليلَ يذهبُ إلى أنَّ الفعلَ المضارعَ منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرة، وما رواه عنه أبو عبيدة لا نصّ فيه على مذهبِ الخليلِ، وما عزاه إلى الخليلِ من أنَّ الفعلَ بعد (إذَنْ) منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرة إنَّما مستنده فيه إلى قولِ السيرافي في أوّلِ شرحه لكتابِ سيبويه، قالَ السيرافيُّ: ((وروى أبو عبيدة عن الخليلِ أنَّه قالَ: لا ينتصبُ شيءٌ من الأفعالِ المضارعةِ، إلّا بـ(أنْ) مضمرة أو مظهرة، في: (كي)، و(إذَنْ)، و(لن)، وغير ذلك))[7]. قالَ ابنُ مالك: ((وليس في هذا نصٌّ على أنَّ انتصابَ المضارعِ بعد (إذَنْ) عند الخليل بـ(أنْ) مضمرة؛ لجوازِ أنْ تكونَ مركبةً مع (إذ) التي للتعليلِ، و(أنْ) محذوفًا همزتها بعد النقلِ، على نحوِ ما يراه في انتصابِهِ بعد (لن)، والقولُ به على ضعفِهِ أقربُ من القولِ بأنَّ (إذَنْ) غيرُ مركبةٍ، وانتصابُ المضارعِ بعدها بـ(أنْ) مضمرة؛ لأنَّه لا يستقيمُ إلّا على أنْ يكونَ ما بعد (إذنْ) في تأويلِ مبتدأٍ لازمٍ حُذِفَ خَبَرُه، أو (إذَنْ) قبله ليست حرفًا، بل ظرفٌ مخبرٌ به عن المبتدأِ، وأصلُها (إذًا) فَقُطِعَتْ عن الإضافةِ، وعُوِضَ عنها التنوين، وكلاهما في غايةٍ من التكلفِ، والقولُ بأنَّ (إذَنْ) مركبةٌ من (إذ) و(أنْ) أسهلُ مِنه))[8].

---

1 - ينظر: الجنى الداني: 363 .
2 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 63/2 .
3 - ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 135/2 .
4 - ينظر: الجنى الداني: 364 .
5 - ينظر: كتاب سيبويه: 16/3 .
6 - المصدر نفسه: 12/3 .
7 - شرح كتاب سيبويه: 35/1 .
8 - شرح التسهيل: 20/4 .

أمّا الرضيُّ فيميلُ إلى رأي الخليل الذي رواه أبو عبيدة، ويردُّ على قولِ سيبويه، وأنَّه لم يجزْ إظهارُ (أنْ) بعد (إذَنْ)؛ لاستبشاعهم التلفظ بها بعدها[1]، إذ يقولُ في ذلك: ((فلما احتملَت (إذَنْ) التي يليها المضارع معنى الجزاءِ، فالمضارعُ بمعنى الاستقبالِ، واحتملَت معنى مطلق الزمانِ، فالمضارعُ بمعنى الحالِ، وقَصَدَ التنصيصَ على معنى الجزاءِ في (إذَنْ)، نصبَ المضارعَ بـ(أنْ) المقدرة؛ لأنَّها تخلصُ المضارعَ للاستقبالِ))[2]، ويقولُ أيضًا: ((وتجويزُ الفصلِ بيْنها وبين منصوبها بالقسمِ، والنداءِ، والدعاءِ، يقوي كونها غير ناصبة بنفسِها، كـ(أنْ) و(لن)، إذ لا يُفْصَلُ بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله))[3]، فهو يرى أنَّ (إذَنْ) ليست عاملة بنفسِها، وإنمّا بأداةِ نصبٍ كـ(أنْ) و(لن).

أمّا الطَّرْحُ في (إذَنْ) فقد طرأَ على شروطِ عملِها، قالَ ابنُ الورّاق: ((لَا يجوزُ أَنْ تعْملَ فِيهَا، وَهِي تقعُ بَين كلامين لَا بُدَّ لأَحَدهمَا من الآخرِ، كالمبتدأِ وَالْخَبَرِ، وَالشّرطِ وَالْجَزَاءِ، كَقَوْلِك: (زيدٌ إذًا يكرمك، وَإِنْ تأتني إِذَنْ آتِك وأكرمك). وَكَذَلِكَ إِنْ وَقعت بَين الْقسمِ والمقسمِ بِهِ، كَقَوْلِك: (وَالله إِذَنْ لأَقوم). وَإِنَّمَا أُلغِيَت فِي هَذِه الْمَوَاضِع؛ لاحتياجِ مَا قبلهَا إِلَى مَا بعْدهَا، فَجَازَ أَنْ يُطْرَحَ حكمُهَا؛ لاعتمادِ مَا قبلهَا على مَا بعْدهَا))[4].

وقولُ ابن الوراق: (وَإِنَّمَا أُلغِيَت فِي هَذِه الْمَوَاضِع؛ لاحتياجِ مَا قبلهَا إِلَى مَا بعْدهَا، فَجَازَ أَنْ يُطْرَحَ حكمُهَا؛ لاعتمادِ مَا قبلهَا على مَا بعْدهَا) يعني أنَّ (إذَنْ) يُطرح حكمُهَا، أي: يُلغى عملُهَا، وهو نصبُ الفعلِ المضارعِ بعدها؛ ((لأنَّ الإلغاءَ في الحقيقةِ: تركُ العملِ))[5]، إذا خالفتْ شروطَ عملِها في جملتِها، كـ(أَنْ تكونَ (إذَنْ) وَاقعَة فِي صدرِ جملتها), فإنْ وَقعَتْ حَشْوًا فِي الْكَلَامِ بأَنِ اعْتمد ما بعدها على ما قبلها أُهمِلَت, بدلالةِ قول سيبويه: ((وَاعْلَم أنّ (إذَنْ) إذا كَانَت بَين الْفِعْل وَبَين شيءٍ الفعلُ معتمدٌ عَلَيْهِ فإنّها مُلغاةٌ, لاتَنصبُ الْبَتَّةَ, كَمَا لا تَنصب (أُرى) إذا كَانَت بَين الْفِعْلِ وَالِاسْمِ فِي قَوْلك: (كَانَ أُرى زيدٌ ذَاهِبًا)، وكما لا تعمل فِي قَوْلك: (إنّي أُرى ذاهبٌ)، فـ(إذَنْ) لا تصل فِي ذَا الْموضع إِلَى أَنْ تنصبَ كَمَا لا تصل (أُرى) هُنَا إِلَى أَنْ تنصبَ، فَهَذَا تَفْسِيرُ الْخَلِيلِ، وَذَلِكَ قَوْلك: (أَنا إِذَنْ آتِيك)، فَهِيَ هَا هُنَا بِمَنْزِلَةِ (أُرى) حَيْثُ لا تكون إلّا ملغاةً، وَمن ذَلِك أَيْضا قَوْلك: (إنْ تأتني إِذَنْ آتِك)؛ لأنّ الْفِعْلَ هَا هُنَا معتمدٌ على ما قبل (إذَنْ)))[6]، فحكمُ (إذَنْ) هنا هو الطَّرْحُ؛ لأنَّ ما بعد (إذَنْ) معتمدٌ

1 - ينظر: شرح الكافية: 237/2 .
2 - شرح الرضي على الكافية: 42/4-43 .
3 - المصدر نفسه: 46 .
4 - علل النحو: 191 .
5 - تمهيد القواعد: 165/8 .
6 - كتاب سيبويه: 14/3 .

على ما قبلها، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها، وهي لا تعمل إلّا في صدرِ الكلامِ، أي: صدرُ جملتِها.

فـ(إذَنْ) إذا وقعت حشوًا يُطرح حكمُها، أي: تكون مهملةً، وذلك في ثَلَاثَةِ مَوَاضِع قد حددها النحويون وهي:

الموضعُ الأوّلُ: ((إنْ توسطت بين شرطٍ, وجزائِه, نحو: إن تزرني إذَنْ أكرمك))[1]، بمعنى أَنْ يكونَ ما بعدها جَوَابًا للشّرط الَّذِي قبل (إذَنْ)، نَحْو: (إنْ تأتِني إذَنْ أكرمْك)، فـ((تجزمُ؛ لأنّ الفعلَ بعد (إذَنْ) معتمدٌ على حرفِ الشرطِ))[2]، فيُطرح حكمها؛ لأنَّه جوابٌ للشرطِ، ولا تأثير لـ(إذَنْ).

وقد صرّحَ الرضيُّ على وجوبِ تصدرِ (إذَنْ) في جملتها، وإلّا ضَعُفَت قدرتُهَا على العملِ، إذ يقولُ: ((إنَّما اشترط في نصبِ الفعلِ ألّا يتوسط (إذَنْ)، بل يتصدر؛ لأنَّ نصبَ الفعلِ على ما قُلنا، لغرضِ التنصيصِ على معنى الشرط في (إذَنْ)، والشرطُ مرتبته الصدر، فإذا توسطت كلمةُ الشرطِ ضعفَ معنى الشرطيةِ الأصليةِ، فمن ثمة تقولُ: (والله إنْ أتيتني لأضربنك)، فكيف بالشرطيةِ العارضةِ ؟ فكما ضَعفَ معنى الشرط، لم يراعَ ذلك بنصبِ الفعلِ بعده))[3].

الموضعُ الثاني: أَنْ يكونَ ما بعدها خَبرًا للمبتدأِ الَّذِي قبلهَا، نَحْو: (أَنا إذَنْ أكرمُك)[4]، بمعنى إذا وقعت (إذَنْ) فاصلةً بين المبتدأِ والخبرِ، يُطرح حكمها، وتكون ملغاةً، قالَ المالقيُّ: ((وتقول في المبتدأِ: (زيدٌ إذَنْ يكرمُك)، فـ(يكرمُك) مرفوعٌ؛ لأنَّه خبرٌ عن (زيدٍ)، وكذلك حكمه في خبرِ ما يدخل على المبتدأِ والخبرِ، من (كان) أو (إن) وشبههما، كقولك: (كان زيدٌ إذَنْ يكرمُك، وإنَّ زيدًا إذَنْ يكرمُك، وظننت زيدًا إذَنْ يكرمُك)، لأنَّ المفعول الثاني في (باب ظننت) حكمه أنْ يكونَ خبرًا للمبتدأ في الأصلِ، فهو كخبر (كان) و(إنَّ)))[5].

الموضعُ الثالثُ: ((أنْ تكونَ جوابَ قسمٍ قبلها مذكور، نحو: (والله إذَنْ لا أخرج)، أو مُقدّر، كقوله وهو (كثير عزة)[6]: [من الطويل]

لَئنْ عَادَ لِي عَبدُ العَزِيزِ بِمثلِه وَأَمْكَنَني مِنْهَا إذَنْ لَا أقيلُها

برفعِ (أقيلها)؛ لأنَّ (إذَنْ) لم تتصدرْ جواب قسمٍ مقدرٍ، والتقديرُ: (والله لئن)، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ، وأُهمِلَتْ (إذَنْ)؛ لوقوعِهَا بيْن القسمِ وجوابه، لا بيْن الشرطِ وجوابه))[7].

---

1 - المساعد على تسهيل الفوائد: 73/3 .
2 - شرح المفصل: 227/4 .
3 - شرح الرضي على الكافية: 44/4 .
4 - ينظر: الإيضاح العضدي: 311، والكناش في فني النحو والصرف: 12/2 .
5 - رصف المباني: 65 .
6 - ديوانه: 305 .
7 - شرح التصريح على التوضيح: 367/2-368 .

ويُطرَحُ حكمُ (إذَنْ) إذا كانَ ما بعدها جَوَابًا للقسمِ الَّذِي قبلهَا، إمّا مَذْكُور، نَحْو قولك: (وَالله إذَنْ لَا أفعلُ)، قَالَ سِيبَوَيْه: ((وَمن ذَلِك أَيْضا: (وَالله إذَنْ لَا أفعلُ)، من قِبَلِ أنّ (أفعلُ) معتمدٌ على الْيَمين، و(إذَنْ) لغوٌ))[1].

أو أنْ يكونَ القسمُ مقدّرًا، كما في قول (كثير عزة)، فـ(إذَنْ) واقعة بين القسمِ المقدّرِ وبين جوابِه، فطُرِحَ حكمُها، لذلك جاءَ الفعلُ بعدها (أقيلُها) مرفوعًا والتقديرُ: (والله لئن ... إذَنْ لا أقيلُها).

وقدْ جمعَ المبرّدُ مواضعَ إلغاءِ (إذَنْ) الثلاثةَ في قولِه: ((والموضعُ الذي لا تكونُ فيه عاملةٌ البتَّة قولك: (إنْ تأتني إذَنْ آتك)؛ لأنَّها داخلةٌ بين عاملٍ ومعمولٍ فيه، وكذلك: (أنا إذَنْ أكرمك)، وكذلك إذا كانت في القسمِ بين المقسمِ بِه والمقسمِ عليه، نحو قولك: (والله إذَنْ لا أكرمك)؛ لأنَّ الكلامَ معتمدٌ على القسمِ، فإن قدَّمتها كان الكلامُ معتمدًا عليها فكان القسمُ لغوًا، نحو: (إذَنْ والله أضربك)؛ لأنَّك تريدُ: (إذَنْ أضربك والله)))[2].

والسببُ في طرحِ حكمِهَا، وإلغاءِ عملِهَا في هذه المواضع هو أنَّ عواملَ الأسماءِ (كالمبتدأ والقسم) أقوى من الأفعالِ في العملِ، فكيف بـ(إذَنْ) - التي أُخْتُلِفَ في اسميتِهَا - إذا سبقها الاسم ؟ فَتَوسطهَا يُلغِيهَا، وهذا ما صرّحَ به ابن الخشاب قائلًا: ((قولك: (أنا إذَنْ أشكرُك)، ترفعُ الفعلَ وتلغي (إذَنْ)؛ لاعتمادِ الفعلِ على المبتدأِ الذي هو قولك: (أنا)، فوقعت (إذَنْ) على هذا متوسطةً، لا مبتدأ بِهَا، وتوسطها يُلغيها، وهي في عواملِ الأفعالِ كـ(ظننت)، وبابها في عواملِ الأسماءِ، تعملُ إذا تمكنت من المعمولِ، وتُلغى إذا عرضَ لها عارضٌ يُضعّفها؛ ومعلومٌ أنَّ عواملَ الأسماءِ أقوى، وعواملُ الأفعالِ أضعفُ، وتلك تُلغى ويبطلُ عملها إذا توسطت، أو تأخرت، فما ظنك بهذه ؟ فلهذا أُلغيت (إذَنْ) إذا اعتمدَ ما بعدها على ما قبلها، لتوسطها بين ما هو بأن يعني به دونها أولى، وذلك هو المبتدأ الذي وقعَ صدرًا فاقتضى خبرًا، إذ لا بُدَّ له منه))[3].

وقد نصَّ النحويون في حكمِ (إذَنْ) على جوازِ عملها، أو إلغائها، وذلك إذا تقدمتها (الفاء أو الواو)، بشرطِ أنْ يتمَّ الكلامُ قبلها، فيجوزُ حينئذٍ نصبُ الفعلِ المضارعِ بعد (إذَنْ)، أو لا، قالَ سيبويه: ((واعلم أنَّ (إذَنْ) إذا كانت بين (الفاء والواو) وبين الفعلِ، فإنَّك فيها بالخيارِ: إنْ شئتَ أعملتها، كإعمالك (أرى، وحسبت) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين، وذلك قولك: (زيدًا حسبت أخاك)، وإنْ شئتَ ألغيت (إذَنْ), كإلغائك (حسبت) إذا قلت: (زيدٌ حسبت أخوك)، فأمّا الاستعمال فقولك: (فإذَنْ آتيك وإذَنْ

1 - كتاب سيبويه: 14/3 .
2 - المقتضب: 11/2 .
3 - المرتجل في شرح الجمل: 204 .

أكرمك) ... وأمّا الإلغاءُ فقولك: (فإِذَنْ لا أجيئك)، وقال تعالى: ﴿ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ﴾ [النساء: من الآية 53]))[1]، فجملةُ (فإِذَنْ آتيك) قدْ تمَّ الكلامُ عندها، وجاءت بعدها (إِذَنْ) مسبوقةً بـ(الواو)، فسيبويه قد أعمل (إِذَنْ) فيها، وهو نصبُ الفعلِ المضارعِ بعدها (أكرمَك)، ويجوزُ طرحُ حكمِهَا، ورفعُ الفعلِ المضارعِ بعدها (أكرمُك).

أمَّا طرحُ حكمها (إلغاء عملها) ففي رفعِ الفعلِ بعدها بالضمةِ، وهو (أجيئُك)، ورفع الفعل بالواو بعدها (يؤتون)؛ لأنَّه من الأسماءِ الخمسةِ، لذلك فقد روي أنَّ قراءة (أُبي بن كعب) كانت بإعمال (إِذَنْ) في قوله تعالى: ﴿ٿ ٿ ٿ﴾ من الآية المباركة، وهو طرحُ الواوِ من الفعلِ (لا يلبثوا)، بناءً على أنَّ (إِذَنْ) قد سبقتها (الفاء) لذا جازَ إعمال (إِذَنْ) فيها، فلم يعتدّ بالعاطفِ (الفاء)، وحمله على أنْ يكونَ حرف استئناف، والتقديرُ: (إنْ فعلوا ذلك إِذَنْ لا يلبثوا خلفك)، أي: بعدك، يعني بعد خروجك[2]، وهي قراءةٌ شاذةٌ[3]، والأكثرُ إلغاؤها، وطرحُ حكمها، قالَ ناظرُ الجيش:

((إنْ شئتَ ألغيتها، وهو الأكثرُ، وبه قرأ القرّاء))[4].

يتّضحُ مِمّا سبقَ أنَّ حكمَ طرحِ (إِذَنْ) واجبٌ، أي: يُلغى عملها، وهو (نصب الفعل المضارع بعدها)، في حالِ إذا كان ما قبل (إِذَنْ) يعتمدُ على ما بعدها، كتوسطها بين الشرطِ وجوابِه، كقولك: (إن جئت إِذَنْ أكرمُك)، وبين المبتدأِ وخبرِه، كقولك: (زيدٌ إِذَنْ يكرمُك)، وبين القسمِ والمقسمِ به (جواب القسم)، كقولك: (والله إِذَنْ لأقوم)، وكذلك يجوزُ طرحُ حكمها إنْ وقعت في وسطِ الجملةِ، وتمَّ الكلام قبها وسبقت بـ(الفاء، أو الواو)، كقولك: (أدى زيدٌ واجبه، فإِذَنْ أكرمُه)، فيجوزُ في الفعلِ (أكرمه) النصب (أكرمَه) على إعمال (إِذَنْ)، أو (أكرمُه) على طرحِ حكمها، وإلغاءِ عملها.

---

1 - كتاب سيبويه: 13/3-14، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 36/1، وعلل النحو: 191، وشرح المفصّل: 227/4، واللمحة في شرح الملحة: 825/2، ومغني اللبيب: 32/1 .

2 - ينظر: كتاب سيبويه: 13/3، والمقتضب: 12/2، والمفصل في صنعة الإعراب: 443، والفريد في إعراب القرآن المجيد: 213/4، وشرح التسهيل: 21/4 .

3 - ينظر: شرح ابن الناظم: 477 .

4 - تمهيد القواعد: 4160/8 .

الْخَاتِمَةُ

الْخَاتِمَةُ

بعد إتمام هذه الدراسة العلمية التي اختصت بـ(الحُكم بالطَّرْحِ في الدَّرسِ النحويّ)، وتتبع ألفاظه وحكمه في مصنفات النحويين، ومؤلفاتهم، وصلَ الباحثُ إلى النتائج الآتية:

1. لم يقفِ الباحثُ على تعريفٍ لـ(الطَّرْح) عند النحويين المتقدّمين منهم، والمتأخرين، على الرغمِ من كثرةِ ذكرِ اللفظِ في مصنّفاتِهم، لذا كانَ لزامًا على الباحثِ أنْ يضعَ له حدًّا، استنبطه من المسائلِ النحويّةِ التي عرضها.
2. رصدَ الباحثُ معاني مقاربة لـ(الطَّرْح)، وهي: الإِسْتِغْنَاءُ، والإِسْقَاطُ، والإِلْغَاءُ، والإِلْقَاءُ، والتَرْكُ، والحَذْفُ، والزِّيَادَةُ، والنَّبْذُ، وانمازَ الطَّرْحُ والحذفُ من بينها بأنَّهما الأكثرُ حضورًا واستعمالًا عند النحويين في المسائلِ المتعلقةِ بموضوعِ الدراسةِ.
3. استعملَ بعضُ المحدثين الطَّرْحَ بمعنى (الإنقاص)، وهو معنى لم يأتِ ذكرُه عند القدماءِ.
4. ثبت لدى الباحث أنَّ الخليلَ وسيبويه أوّل من استعمل من النحويين الطَّرْحَ في كتبِهم، وامتدَّ استعمالُه إلى اللاحقين منهم، كأبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، وغيرهما، إلى أنْ وصلَ إلى المتأخرين منهم، كابن الحاجب، وابن مالك، وناظر الجيش، وغيرهم.
5. كان السيرافيُّ أكثرَ النحويين استعمالًا للطَّرْحِ في مسائل نحويَّة متفرقة.
6. يردُ مصطلحُ الحذفِ موافقًا للطَّرْحِ في بعض المسائل النحويّة.
7. ثبتَ أَنَّ الطَّرْحَ لم يقتصرْ على ما ذكره النحويون في بابِ البدلِ، في مسألة (المُبدل منه على نيَّةِ الطَّرْحِ)، بل إنَّ هذا الحكم (الطَّرْح) واسعٌ في الاستعمالِ النَّحويِّ، فقد استقرى الباحثُ جملةً صالحةً من المسائل النحوية في أبوابٍ نحويةٍ متعددة.
8. فرّق النحويون في استعمالاتِهم بين (الطَّرْحِ)، و(على نيّةِ الطَّرْحِ)، فالمطروحُ -غالبًا- ما يكون بمعنى المحذوف، أمَّا عبارة (على نيّةِ الطَّرْحِ) فتعني عندهم: أنّ الكلامَ موجودٌ في الجملةِ، وله محلٌّ إعرابي، إلّا أنَّه غيرُ معتدٍّ بِهِ من ناحيةِ المعنى، أو العمل النَّحْوِيّ.
9. عند دراسة الطَّرْحِ في المسائلِ المتعلقةِ بفصلِ الأسماءِ، اتّضحَ الآتي:

أ- إنَّ مسائلَ هذا الفصل كانت هي الأقلَّ حضورًا في الرسالة.

ب- غلبة طرح (الألف واللام) على المسائل، كطرحها من اسمِ الفاعلِ، والحالِ، والمضافِ إليه.

ج- إنَّ فكرةَ موضوعِ (الحُكْم بالطَّرْحِ في الدَّرْسِ النَّحْوِيّ) تتّضحُ في مسألةِ (المُبدل مِنْهُ على نيّةِ الطَّرْحِ)، إذ إنَّ جملةَ البدلِ (البدل والمُبدل مِنْهُ) فيها ما يخدمُ هذه الفكرة، وتتبيّنُ بوضوحٍ أكثر في طرحِ عاملِ البدلِ، والمُبدل مِنْهُ على نيّةِ الطَّرْحِ.

10. عند دراسة الطَّرْح في المسائلِ المتعلقةِ بفصلِ الأفعالِ، تبيّنَ الآتي:

أ- طرأَ الطَّرْحُ على أنواعِ الفعلِ الثلاثةِ (الماضي، والمضارع، والأمر).

ب- تنوعت مسائلُ الطَّرْحِ في الفعلِ الماضي والفعلِ المضارعِ بين الفعل المبني للمعلوم، والفعل المبني للمجهول.

11. في فصلِ (الطَّرْح في الحروفِ)، انكشفَ الآتي:

أ- إنّ أكثر مسائل الطَّرْح قد وردتْ في الحروفِ.

ب- أكثر الحروف التي وردَ الطَّرحُ فيها هي حروفُ الجرِّ، وتليها حروفُ العطفِ.

ج- تنوَّعتْ مسائلُ الطَّرْحِ في هذا الفصل بين الحروفِ الأحاديةِ، والثنائيةِ، والثلاثيةِ.

مَصَادِرُ البَحْثِ وَمَرَاجِعُهُ

. القرآن الكريم.

ـ أ ـ

1. الإبانةُ في اللّغةِ العربيةِ: الصحاريّ العوتبي (أبو منذر سلمة بن مسلم، ت511ه)، تحقيق: د.عبد الكريم خليفة، وآخرين، ط1، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط - سلطنة عُمَان، 1420ه - 1999م.
2. إتحافُ الأعيانِ في تاريخِ بعض علماء عمان: البطاشيّ (سيف بن حمود بن حامد)، ط4، مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للشئون الدينية والتاريخية، 1437ه - 2016م.
3. أحكامُ القرآنِ: القشيريّ (أبو الفضل بكر بن محمد بن العلاء، ت344ه)، تحقيق: د.ناصر بن محمد آل عشوان الدوسري، ود.ناصر بن محمد بن عبد الله الماجد، ط1، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، 1440ه - 2019م.
4. ارتشافُ الضَّربِ من لسانِ العربِ: أبو حيّان الأندلسيّ (أثير الدين محمد بن يوسف، ت745ه)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة: د.رمضان عبد التوّاب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418ه - 1998م.
5. إرشادُ السالكِ إلى حلِّ ألفية ابن مالك: ابن قيّم الجوزية (برهان الدين إبراهيم ابن محمد، ت751ه)، تحقيق: د.محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط1، أضواء السلف، الرياض، 1373ه - 1954م.
6. أساسُ البلاغةِ: جار الله الزمخشريّ (أبو القاسم محمود بن عُمرَ، ت538ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419ه - 1998م.
7. أسرارُ العربيةِ: أبو البركات الأنباريّ (كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، ت577ه)، تحقيق: بركات يوسف هبود، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1420ه - 1999م.
8. إسفارُ الفصيحِ: أبو سهل الهرويّ (محمد بن علي بن محمد، ت٤٣٣ه)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قُشاش، ط1، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنوّرة، 1420ه - 1999م.
9. الأصولُ في النَّحوِ: ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل، ت٣١٦ه)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408ه - 1988م.

10. الإعجازُ اللّغويُّ في القرآنِ الكريمِ: إبراهيم فوزي، مطبوعات جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2011م.
11. الإعرابُ المفصّلُ لكتابِ اللهِ المرتّل: بهجت عبد الواحد صالح، ط2، دار الفكر، الأردن، 1418ه - 1997م.
12. الألغازُ النَّحويَّةُ (الطرازُ في الألغازِ): السيوطيّ (جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر، ت911ه)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، 1422ه - 2003م.
13. ألفيةُ ابن مالك في النّحوِ والتصريفِ، المسمّاة (الخلاصةُ في النّحوِ): ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله، ت672ه)، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية، المدينة المنوّرة، 1442ه.
14. أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، ت646ه)، تحقيق: د.فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّان - الأردن، ودار الجبل، لبنان، 1409ه - 1989م.
15. أمالي ابن الشجريّ: ابن الشجريّ (هبة الله بن علي بن محمد، ت542ه)، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413ه - 1991م.
16. الانتصارُ لسيبويه على المبرّدِ: ابن ولّاد (أبو العباس أحمد بن محمد، ت332ه)، تحقيق: د.زهير عبد المحسن سلطان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416ه - 1996م.
17. الإنصافُ في مسائل الخلافِ بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباريّ، ومعه كتاب الانتصافِ من الإنصافِ: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصرية، القاهرة، 1424ه - 2003م.
18. أوضحُ المسالكِ إلى ألفيةِ ابن مالك: ابن هشام الأنصاريّ (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، ت761ه)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط5، دار الفكر، بيروت، 1399ه - 1979م.
19. إيضاح الشعر، المسمّى (شرح الأبيات المشكلة الإعراب): أبو علي الفارسيّ (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، ت377 ه)، تحقيق: د.محمد محمود الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408ه - 1988م.
20. إيضاح شواهد الإيضاح: القيسيّ (أبو علي الحسن بن عبد الله، من علماء القرن السادس الهجري)، تحقيق: د.محمد بن حمود الدعجاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408ه - 1987 م.

21. الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ ، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، ط1، مطبوعات كلية الآداب - جامعة الرياض، 1389ه - 1969م.
22. الإيضاحُ في شرحِ المفصّلِ: ابن الحاجب، تحقيق وتقديم: د .موسى بناي العليليّ، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1395ه - 1976م.
23. إيضاحُ الوقفِ والابتداءِ في كتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ: أبو بكر الأنباريّ (محمد ابن قاسم بن محمد بن بشّار، ت328ه)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط1، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1390ه - 1971م.

- ب -

24. البحرُ المحيطُ: أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق: صدقي محمد جليل، ط1، دار الفكر، بيروت، 1422ه - 2001م.
25. بدائع الفوائد: ابن قيّم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، ط1، دار الفوائد، مكة المكرمة، 1425ه - 2004م.
26. البديعُ في علمِ العربيةِ: ابن الأثير (أبو السعادات المبارك بن محمد، ت606ه)، تحقيق: د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1420ه.
27. البرهانُ في علومِ القرآنِ: الحَوفيّ (أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد، ت٤٣٠ه)، تحقيق: إبراهيم عناني عطية عناني، ط1، مطبوعات جامعة المدينة العالمية – ماليزيا، ١٤٣٦ه - ٢٠١٥م.
28. البرهانُ في علومِ القرآنِ: الزركشيّ (بدر الدين محمد بن عبد الله، ت794ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، 1376ه - 1957م.
29. بغيةُ الوعاةِ في طبقاتِ اللّغويين والنحاةِ: جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية، صيدا، 1384ه - 1964م.

- ت -

30. تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة الدينوريّ (أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت276ه)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
31. تاجُ العروسِ من جواهرِ القاموسِ: مرتضى الزَّبيديّ (أبو الفيض محمد بن محمد، ت1205ه)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، 1412ه - 2001م.

32. التبيانُ في تفسيرِ القرآنِ: الطوسيّ (أبو جعفر محمد بن الحسن، ت460ه)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1412ه - 1991م.
33. التحريرُ والتنويرُ (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل المجيد من تفسير الكتاب المجيد): ابن عاشور (محمد الطاهر بن محمد، ت1393ه)، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1404ه - 1984م.
34. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: د.عباس مصطفى الصالحي، ط1، دار الكتب العربي، بيروت، 1986م.
35. التذييلُ والتكميلُ في شرحِ كتابِ التسهيلِ: أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، 1997م - 2005م.
36. التعريفاتُ الفقهيةُ: محمد عميم الإحسان المجديّ (ت1395ه)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424ه - 2003م.
37. تعليقُ الفرائدِ على تسهيلِ الفوائدِ: الدماميني (أبو بكر بن عمر, ت827ه), تحقيق: محمد عبد الرحمن بن محمد المفدى, ط1, 1403 ه - 1983م.
38. التعليقةُ على كتابِ سيبويه: أبو علي الفارسيّ، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط1، دار الكتب، بيروت، 1410ه - 1990م.
39. التفسير البسيط: الواحديّ (أبو الحسن علي بن أحمد، ت 468ه)، تحقيق: د.محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان، ط1، مطبوعات عمادة البحث العلمي – جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1430ه - 2008م.
40. تفسير القرآن: السمعانيّ (أبو المظفر منصور بن محمد، ت٤٨٩ه)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغيث بن عباس بن غنيم، ط1، دار الوطن، الرياض، 1418ه - 1997م.
41. تفسير القرآن العظيم: ابن كثير (إسماعيل بن عمر، ت774ه)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419ه - 1998م.
42. تفسير مجاهد: مجاهد (أبو الحجاج مجاهد بن جبر، ت104ه)، تحقيق: د.عبد السلام أبو النيل، ط1، دار الفكر الإسلامي الحديثة، القاهرة، 1410ه - 1989م.

43. تمهيدُ القواعدِ بشرحِ تسهيلِ الفوائدِ: ناظر الجيش (محب الدين محمد بن أحمد بن يوسف، ت778ه)، تحقيق: د.علي محمد فاخر، وآخرين، ط1، دار السلام، القاهرة، 1428ه - 2007م.
44. تهذيبُ اللّغةِ: الأزهريّ (أبو منصور محمد بن أحمد، ت370ه)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.
45. توجيه اللمع: ابن الخبَّاز (أحمد بن الحسين بن أحمد، ت639ه)، تحقيق: د.فايز زكي محمد دياب، ط1، دار السلام، القاهرة، 1423ه - 2002م.
46. توضيحُ المقاصدِ والمسالكِ بشرحِ ألفيةِ ابن مالك: المراديّ (بدر الدين حسن ابن قاسم بن عبد الله، ت749ه)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1428ه - 2008م.
47. التوقيفُ على مهماتِ التعاريفِ: المناويّ (محمد عبد الرؤوف بن علي، ت1031ه)، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1410ه - 1990م.

- ج -

48. جامعُ البيانِ عن تأويلِ آي القرآن: الطبريّ (أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، ت310ه)، تحقيق: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر، 1422ه - 2001م.
49. الجامعُ لأحكامِ القرآنِ: القرطبيّ (شمس الدين محمد بن أحمد، ت671ه)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1434ه - 1964م.
50. الجمل في النحو (المنسوب للخليل): الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت170ه)، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416ه - 1995م.
51. الجنى الداني في حروف المعاني: المراديّ، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413ه - 1993م.

- ح -

52. حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاريّ، حُقِّقَ في أطروحةِ دكتوراه لـ: جابر بن عبد الله بن سريّع السريّع، قسم

اللغويات في كلّيةِ اللّغةِ العربيةِ - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1429ه - 1440م.
53. حاشيةُ الصبانِ على شرحِ الأشمونيّ على ألفيةِ ابن مالك: الصبان (أحمد ابن محمد بن علي، ت1206ه)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417ه - 1997م.
54. حجّةُ القراءاتِ: ابن زنجلة (أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، ت403ه)، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، ط5، دار الرسالة، بيروت، 1418ه - 1997م.
55. الحجّةُ للقرّاءِ السبعة: أبو علي الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، 1413ه - 1993م.
56. حروف المعاني والصفات: الزجّاجيّ (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت337ه)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404ه - 1984م.

- خ -

57. الخصائص: ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت392ه)، تحقيق: محمد علي النجار، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1952م.

- د -

58. درَّةُ التنزيلِ وغرَّةُ التأويلِ: الخطيب الإسكافيّ (أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ت420ه)، تحقيق: د.محمد مصطفى آيدين، ط1، الناشر: جامعة أمّ القرى، السعودية، 1422ه - 2001م.
59. درّة الغوّاص في أوهام الخواص: الحريري (أبو محمد بن علي بن محمد، ت516ه)، تحقيق: عرفات مطرجي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1418ه - 1998م.
60. الدُرُّ المصونُ في علومِ الكتابِ المكنونِ: السمين الحلبيّ (أبو العباس أحمد ابن يوسف، ت756ه)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط2، دار القلم، دمشق، 1414ه - 1994م.

61. ديوان أبي النجم العجليّ (الفضل بن قدامة): جمع وتحقيق: د.محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1427ه - 2006م.
62. ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط5، دار المعارف، مصر، 1958م.
63. ديوان جرير بن عطية (شرح محمد بن حبيب): تحقيق: د.نعمان محمد أمين طه، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1986م.
64. ديوان الحارث بن حلزة: تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1411ه - 1991م.
65. ديوان الحطيئة (شرح ابن السكيت والسكري والسجستاني): تحقيق: نعمان أمين طه، ط1، نشره مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1378ه - 1958م.
66. ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي): تحقيق: د.عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1973م.
67. ديوان زهير بن أبي سلمى: تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408ه.
68. ديوان طرفة بن العبد: تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط3، دار الكتب العلمية، 1423ه - 2002م.
69. ديوان العجّاج (رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي): تحقيق: د.عزّة حسن، دار الشرق العربي، حلب، 1416ه - 1995م.
70. ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق: أحمد مطلوب إبراهيم السامرائي، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1381ه - 1962م.
71. ديوان كثير عزّة (كثير بن عبد الرحمن): جمع وشرح: د.احسان عباس، ط1، دار الثقافة، بيروت، 1391ه - 1971م.
72. ديوان النابغة الجعديّ: جمعه وحقّقه: د.واضح الصّمد، ط1، دار صادر، بيروت، 1998م.
73. ديوان النابغة الذبيانيّ: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1985م.
74. ديوان النمر بن تولب العُكليّ: جمع وشرح وتحقيق: د.محمد نبيل طرفي، ط1، دار صادر، بيروت، 2000م.
75. ديوان هدبة بن خشرم العذريّ: تحقيق: يحيى الجبوري، ط 2، دار القلم، الكويت، 1406ه - 1986م.

- ر -

76. رصفُ المباني في شرحِ حروفِ المعاني: المالقيّ (أحمد بن عبد النور، ت702ه)، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، ط3، دار القلم، دمشق، 1423ه - 2002م.
77. روحُ المعاني في تفسيرِ القرآنِ العظيمِ والسبع المثاني: الآلوسيّ (شهاب الدين أبو الثناء السيد محمود، ت1270ه)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415ه.
78. الروضُ الأنفُ في شرحِ السيرةِ النبويّةِ: السهيليّ (أبو القاسم عبد الرحمن ابن عبد الله بن أحمد، ت581ه)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1421ه - 2000م.

- ز -

79. زادُ المسيرِ في علمِ التفسيرِ: ابن الجوزيّ (جمال الدين عبد الرحمن بن علي، ت٥٩٧ه)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1422ه - 2001م.

- س -

80. سرُّ صناعةِ الإعرابِ: ابن جني: تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاته عامر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421ه - 2000م.
81. سفرُ السعادةِ وسفير الإفادةِ: السخاويّ (علم الدين أبو الحسن علي بن محمد، ت643ه)، تحقيق: محمد الدالي، ط2، دار صادر، بيروت، 1415ه - 1995م.

- ش -

82. شرح أبيات سيبويه: السيرافيّ (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت٣68ه)، تحقيق: د.محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، 1394ه - 1974م.

83. شرح أبيات مغني اللبيب: البغداديّ (عبد القادر بن عمر، ت1093ه)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ط1، دار المأمون للتراث، بيروت، 1414ه - 1993م.
84. شرحُ الأشمونيّ على ألفيةِ ابن مالك: الأشمونيّ (نور الدين علي بن محمد، ت929ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1995م.
85. شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم (بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد ابن مالك، ت686ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، 1420ه - 2000م.
86. شرحان على مراحِ الأرواحِ في علمِ الصرفِ: ديكنقوز أو دنقوز (شمس الدين أحمد، ت855ه)، ط3، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، ١٣٧٩ه - ١٩٥٩م.
87. شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، ط1، هجر، مصر، 1410ه - 1990م.
88. شرح التصريح على التوضيح: الأزهريّ (خالد بن عبد الله بن أبي بكر، ت905ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421ه - 2000م.
89. شرحُ جملِ الزّجّاجيّ (الشرح الكبير): ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد الأشبيلي، ت669ه)، تحقيق: د صاحب أبو جناح، ط1، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دار الكتب، جامعة الموصل، 1980م - 1982م.
90. شرحُ الرضيّ على الكافيةِ: الرضيّ الاستراباذيّ (محمد بن الحسن، ت686ه)، شرح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا، 1996م.
91. شرح شافية ابن الحاجب: الرضيّ الاستراباذيّ، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395ه - 1975م.
92. شرحُ شذورِ الذهبِ في معرفةِ كلامِ العربِ: ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط1، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، 1404ه - 1984م.
93. شرح شواهد الإيضاح: أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د.عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأمريكية، القاهرة، 1405ه - 1985م.
94. شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطيّ، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، ط1، لجنة التراث العربي، 1386ه - 1966م.

95. شرح طيبة النشر في القراءات العشر (الهادي): النويريّ (محب الدين أبو القاسم محمد بن علي، ت١٤٢٢ه)، ط1، دار الجيل، بيروت، 1417ه - 1997م.
96. شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: الفارضيّ (شمس الدين محمد بن أحمد، ت981ه)، تحقيق: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1439ه - 2018م.
97. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: د.عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، مطبوعات جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، 1402ه - 1982م.
98. شرح كتاب الحدود في النحو: الفاكهيّ (جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي، ت972ه)، تحقيق: د.المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1414ه - 1992م.
99. شرح كتاب سيبويه, المسمّى (تنقيحُ الألباب في شرحِ غوامضِ الكتابِ): ابن خروف (أبو الحسن علي بن محمد, ت609ه), دراسة وتحقيق: خليفة محمد خليفة بريري, ط1, مطبوعات كلّية الدعوة الإسلامية, ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي, طرابلس, 1425ه – 1995م
100. شرح كتاب سيبويه: الرمانيّ (أبو الحسن علي بن عيسى، ت384ه)، حُقِّق في أطروحةِ دكتوراه، لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1418ه - 1998م.
101. شرح كتاب سيبويه: السيرافيّ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1428ه - 2008م.
102. شرح المعلقات التسع (المنسوب لأبي عمرو الشيبانيّ): الشيبانيّ (أبو عمرو إسحاق بن مِرار ت206ه)، تحقيق: عبد المجيد همو، ط1، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1422ه - 2001م.
103. شرح المفصّل: ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ت643ه)، قدَّم له: د.إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422ه - 2001م.
104. شرح المُقدِّمة المُحسبة: ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد، ت469ه)، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، المطبعة العصريّة، الكويت, 1976م.
105. شرحُ المكُّودِيّ على الألفيةِ في علمي الصرفِ والنحوِ: المكُّودِيّ (أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، ت807ه)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 2005م.

106. شرح نقائض جرير والفرزدق (رواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه): أبو عبيدة (معمر بن المثنى التيمي, ت209ه)، تحقيق: محمد إبراهيم حور، ووليد محمد خالص، ط2، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1998م.
107. شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم: الحميريّ (نشوان بن سعيد، ت573ه)، تحقيق: د.حسين عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ود.يوسف محمد عبد الله، ط1، دار الفكر المعاصر- بيروت، ودار الفكر - دمشق، 1420ه - 1999م.

- ص -

108. الصحاحُ (تاجُ اللّغةِ وصحاحُ العربيةِ): الجوهريّ (أبو نصر إسماعيل بن حماد، ت393ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1407ه - 1987م.
109. صحيح البخاريّ (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه): البخاريّ (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ت256ه)، تحقيق: د.مصطفى ديب البغا، ط5، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، 1414ه - 1993م.

- ض -

110. ضرائرُ الشعرِ: ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس، بيروت، 1980م.

- ع -

111. العددُ في اللّغةِ: ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل، ت458ه)، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، ط1، 1413ه - 1993م.
112. علل التثنية: ابن جني, تحقيق: د. صبيح التميميّ, ط1, مكتبة الثقافة الدينية – مصر, 1413ه - 1992م.
113. علل النحو: ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله، ت381ه)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش ، ط1، مكتبة الرشد, الرياض, ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

114. عمدةُ الحفّاظِ في تفسيرِ أشرفِ الألفاظِ: السمين الحلبيّ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، 1417ه - 1996م.
115. العين: الخليل بن أحمد الفراهيديّ، تحقيق د.مهدي المخزوميّ، ود.إبراهيم السامرائيّ، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م.

- غ -

116. غريب القرآن: ابن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، ط1، دار الكتب العلمية، 1398ه - 1978م.
117. غريب القرآن (نزهة القلوب): السجستانيّ (أبو بكر محمد بن عُزيز، ت330ه)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، ط1، دار قتيبة، سوريا، 1416ه - 1995م.

- ف -

118. فتحُ البيانِ في مقاصدِ القرآنِ: القِنَّوجيّ (أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن، ت1307ه)، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، ط1، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1412ه - 1992م.
119. فتحُ ربِّ البريّةِ في شرحِ نظمِ الأجرومية: الحازميّ (أحمد بن عمر بن مساعد, ت1410ه)، ط1، مكتبة الأسديّ، مكة المكرّمة، 1431ه - 2010م.
120. فتوحُ الغيبِ في الكشفِ عن قناعِ الريبِ (حاشية الطيبيّ على الكشافِ): الطيبيّ (شرف الدين الحسين بن عبد الله، ت743ه)، تحقيق: إياد محمد الفوج، ود.جميل بني عطا، ود.محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، ط1، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، 1434ه - 2013م.
121. الفصيح: ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى، ت291ه)، تحقيق: د.عاصف مدعور، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1431ه - 2009م.

- ق -

122. القراءاتُ وأثرُهَا في علومِ العربيةِ، النويريّ، ط1، مكتبة الكليات الأزهريّة، القاهرة، 1404ه - 1984م.

- ك -

123. الكافيةُ في علمِ النّحوِ: ابن الحاجب، تحقيق: د.صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010م.
124. الكاملُ في اللّغةِ والأدبِ: المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد، ت285ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1417ه - 1997م.
125. كتاب الأمالي: القاليّ (أبو علي إسماعيل بن القاسم، ت356ه)، عُنِيَ بترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، ط2، دار الكتب المصرية، 1344ه - 1926م.
126. كتاب سيبويه: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت180ه)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408ه - 1988م.
127. الكتابُ الفريدُ في إعرابِ القرآنِ المجيدِ: المُنْتَجَب الهمذانيّ (أبو يوسف بن أبي العزّ بن رشيد، ت643ه)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط1، دار الزمان، المدينة المنورة، 1427ه - 2006م.
128. الكشّافُ عن حقائقِ التنزيلِ وعيونِ الأقاويلِ في وجوهِ التأويلِ (تفسير الزمخشريّ): الزمخشريّ، ومعه كتاب حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشّاف) لابن المنير الإسكندريّ (ت٦٨٣ه)، وخرّجَ أحاديثَ الكشّافِ: الإمام الزيلعيّ، ط3، ضبط وتوثيق: أبو عبد الله الدانيّ بن منير آل زَهوي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407ه.
129. الكشفُ والبيانُ في تفسيرِ القرآنِ: الثعلبيّ (أبو إسحاق أحمد بن محمد، ت427ه)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، ومراجعة وتدقيق: نظير الساعديّ، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1422ه - 2002م.
130. الكليات (معجم في المصطلحاتِ والفروقِ اللّغويةِ): الكفويّ (أيوب بن موسى، ت1094ه)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصريّ، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419ه - 1998م.
131. الكُنَّاشُ في فنيّ النَّحوِ والصَّرفِ: أبو الفداء (عماد الدين إسماعيل بن علي ابن محمود، ت732ه)، تحقيق: د.رياض بن حسن الخوام، ط1، المكتبة العصريّة، بيروت، 1425ه - 2004م.

132. اللامات: الزَّجَّاجيّ، تحقيق: د.مازن مبارك, ط2، دار الفكر، دمشق، 1405ه - 1985م.
133. اللامع العزيزي في شرح ديوان المتنبي: أبو العلاء المعريّ (أحمد بن عبد الله، ت449ه)، تحقيق: محمد سعيد المولوي، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 1429ه - 2008م.
134. لباب التفاسير: الكرمانيّ (أبو القاسم محمود بن حمزة، ت531ه)، تحقيق: ناصر بن سليمان العمر، وآخرين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1404ه - 1429ه.
135. لسانُ العربِ: ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم، ت711ه)، ط3، دار صادر، بيروت، 1414ه - 1968م.
136. اللمحةُ في شرحِ الملحةِ: ابن الصائغ (محمد بن حسن بن سباع، ت720ه)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1424ه - 2004م.
137. اللمعُ في العربيةِ: ابن جني، تحقيق: د.فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م.

- م -

138. مَا يجوز للشاعرِ في الضرورةِ (ضرائر الشعر): القيروانيّ (أبو عبد الله محمد بن جعفر، ت412ه)، تحقيق: د.رمضان عبد التوّاب، ود.صلاح الدين الهاديّ، ط1، الناشر: دار العروبة – الكويت، بإشراف: دار الفصحى – القاهرة، 1401ه - 1981م.
139. مجازُ القرآنِ: أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، 1381ه.
140. مجالسُ العلماءِ: الزّجّاجيّ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجيّ – القاهرة، دار الرفاعيّ – الرياض، 1403ه - 1983م.
141. مجمعُ الأمثالِ: الميدانيّ (أبو الفضل أحمد بن محمد، ت518ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار المعرفة، بيروت، 1374ه - 1955م.
142. مجملُ اللّغةِ: ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا, ت395ه)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406ه - 1986م.

143. محاسنُ التأويلِ: القاسميّ (جمال الدين محمد بن محمد بن قاسم، ت1332ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418ه - 1997م.
144. المحتسبُ في تبيين وجوه شواذِ القراءاتِ والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق: علي النجديّ ناصف، وآخرين، مطابع الأهرام، القاهرة، 1415ه - 1994م.
145. المحررُ الوجيزُ في تفسيرِ الكتابِ العزيزِ: ابن عطية (أبو محمد عبد الحقّ بن غالب، ت542ه)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422ه.
146. المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421ه - 2000م.
147. المُخَصَّصُ: ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1417ه - 1996م.
148. المرتجلُ في شرحِ الجُمَلِ: ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد، ت567ه)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392ه - 1972م.
149. المسائلُ البصرياتُ: أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د.محمد الشاطر أحمد، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1405ه - 1985م.
150. المسائلُ الحلبياتُ: أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د.حسن هنداوي، ط1، دار القلم - دمشق، ودار المنارة - بيروت، 1407ه - 1987م.
151. المسائلُ السفريةُ في النَّحوِ: ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1403ه - 1983م.
152. المساعدُ على تسهيلِ الفوائدِ: ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن, ت769ه)، ط1، تحقيق: د.محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، ودار المدنيّ - جدة، 1400ه - 1405ه.
153. مشكل إعراب القرآن: مكيّ القيسيّ (أبو محمد مكيّ بن أبي طالب، ت437ه)، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405ه.
154. المصطلحُ النحويُّ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: د.عوض حمد القوزي، ط1، شركة الطباعة العربية - السعودية، 1981م.
155. معاني القراءات: أبو منصور الأزهريّ، تحقيق: د.عيد مصطفى درويش، ود.عوض بن حمد القوزيّ، ط1، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، السعودية، 1412ه - 1991م.

156. معاني القرآن: الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة، ت215ه)، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، 1411ه - 1990م.
157. معاني القرآن: الفرّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد، ت207ه)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتيّ، ومحمد علي النجّار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبيّ، ط1، دار المصرية، القاهرة، 1955م.
158. معاني القرآن: النحّاس (أبو جعفر أحمد بن محمد، ت338ه)، تحقيق: محمد علي الصَّابُونيّ، ط1، مطبوعات جامعة أمّ القرى، مكة المكرّمة، 1409ه.
159. معاني القرآن وإعرابه: الزَّجَّاج (أبو إسحاق إبراهيم، ت311ه)، تحقيق: عبد الجليل عبدُه شبلي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408ه - 1988م.
160. المعاني الكبير في أبيات المعاني: ابن قتيبة، تحقيق: المستشرق د.سالم الكرنكويّ، ط1، مطبعة دار المعارف العثمانية، 1367ه - 1949م، وصوّرتها دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1405ه - 1984م.
161. معاني النحو: د. فاضل السامرائي، ط1، دار الفكر، الأردن، 1420ه - 2000م.
162. معجمُ لغةِ الفقهاءِ: محمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي، ط2، دار النفائس، 1408ه - 1988م.
163. معجمُ متنِ اللّغةِ: أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1377ه - 1380ه, 1957م - 1960م.
164. معجمُ مصطلحاتِ النّحوِ والصّرفِ والعروضِ والقافيةِ: د.محمد إبراهيم عبادة، ط1، مكتبة الأداب، القاهرة، 1432ه - 2011م.
165. معجمُ المصطلحاتِ النَّحويّةِ والصّرفيةِ: محمد سمير نجيب اللبدي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405ه - 1985م.
166. معجمُ المصطلحاتِ النّحويّة والصّرفيةِ: د.مروان العطية، ط1، دار البشائر، لبنان، 1434ه - 2013م.
167. المعجمُ الوسيطُ: مجمع اللغة العربية بالقاهرةِ (إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجّار)، ط5، دار الدعوة، 2011م.
168. المُغربُ في ترتيبِ المُعرّب: المُطَرِّزِيّ (برهان الدين أبو المكارم ناصر بن عبد السيد، ت610ه)، ط1، دار الكتاب العربي، حلب، 1399ه - 1979م.
169. مغني اللّبيبِ عن كتبِ الأعاريبِ: ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، دمشق، 1985م.

170. مفاتيحُ الغيبِ (التفسير الكبير): الرازيّ (أبو عبد الله محمد بن عمر، ت606ه)، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1418ه - 1997م.
171. المفاتيحُ في شرحِ المصابيحِ: الزَّيْدَانيُّ (مظهر الدين الحسين بن محمود، ت٧٢٧ه)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، ط1، دار النوادر – وزارة الأوقاف الكويتية، 1433ه - 2021م.
172. المُفصّلُ في صنعةِ الإعرابِ: الزمخشريّ، تحقيق: د.علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
173. المقاصدُ الشافيةُ في شرحِ الخُلاصةِ الكافيةِ: الشاطبيّ (أبو إسحاق إبراهيم ابن موسى، ت790ه)، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، ط1، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى، مكة المكرّمة، 1428ه - 2007م.
174. المقاصدُ النَّحويَّةُ في شرحِ شواهدِ شروحِ الألفيةِ، المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى): العينيّ (بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، ت855ه)، تحقيق: د.علي محمد فاخر، ود.أحمد محمد توفيق السوداني، ود.عبد العزيز محمد فاخر، ط1، دار السلام، القاهرة، 2010م.
175. مقاييسُ اللّغةِ: أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399ه - 1979م.
176. المقتصدُ في شرحِ الإيضاحِ: عبد القاهر الجرجانيّ (أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد، ت٤٧١ه)، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982م.
177. المقتضب: المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1415ه - 1994م.
178. ملاكُ التأويلِ (القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل): الغرناطيّ (أبو جعفر أحمد بن إبراهيم، ت708ه)، تحقيق: عبد الغني محمد علي الفارسي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1427ه - 2006م.
179. المُنصف (شرح كتاب التصريف): ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، دار إحياء التراث القديم، 1373ه - 1954م.

180. موصلُ الطلابِ إلى قواعدِ الإعرابِ: الأزهريّ (خالد بن عبد الله بن أبي بكر، ت905ه)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1415ه - 1996م.
181. الموفقي في النَّحوِ: ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد، ت299ه)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، ود.هاشم طه شلاش، نُشِرَ في مجلة المورد ببغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني، 1395ه - 1975م.

- ن -

182. نتائجُ الفكرِ في النَّحوِ: السهيليّ (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، ت581ه)، تحقيق: عادل أحمد الموجود، وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1412ه - 1992م.
183. النشرُ في القراءاتِ العشرِ: ابن الجزريّ (شمس الدين أبو الحسن محمد ابن يوسف، ت833ه)، تحقيق: علي محمد الضباع (ت1380ه)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1437ه.
184. النكتُ في القرآنِ الكريمِ (في معاني القرآن الكريم وإعرابه): القيروانيّ (علي بن فضّال بن علي، ت479ه)، تحقيق: د.عبد الله عبد القادر الطويل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1428ه - 2007م.
185. النهايةُ في غريبِ الحديثِ والأثرِ: ابن الأثير (مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، ت606ه)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399ه - 1979م.
186. نواهدُ الأبكارِ وشواردُ الأفكارِ (حاشية السيوطيّ على تفسير البيضاويّ): السيوطيّ، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن علي الدروبي، مطبوعات جامعة أمّ القرى، السعودية، 1424ه - 2005م.

- ه -

187. الهدايةُ إلى بلوغِ النهايةِ في علمِ معاني القرآنِ وتفسيره وأحكامه وجمل من فنونِ علومِه: مكيّ بن أبي طالب، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف: الشاهد البوشيخي، ط1، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، 1429ه - 2008م.

188. همعُ الهوامعِ في شرحِ جمعِ الجوامعِ: السيوطيّ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

- و -

189. الوجوهُ والنظائرُ: أبو هلال العسكريّ (الحسن بن عبد الله بن سهل، ت395ه)، تحقيق: محمد عثمان، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1428ه - 2007م.

permissibility of both aspects (subtraction, or lack thereof). It is worth noting that this study is an early study, which was not preceded by a specialized academic study, as I mentioned. Based on the aforementioned purposes, the study is divided into an introduction, a preface, and three chapters. As for the preamble, its title is (Tassil of subtraction in language, terminology, and in grammar books), and it includes: There are three demands, the first: subtraction in language and terminology, and the second: the words that approximate the meaning of the subtraction in grammarians, and the third: the rooting of the use of subtraction in grammar. As for the first chapter, issues (subtraction in names) were presented, and the chapter included seven separate issues, each issue related to a specific topic. As for the second chapter, I studied the issues of (subtraction in verbs), and it included three topics, the first of which: subtraction in past verbs, The second: subtraction in present tense verbs, and the third: subtraction in the imperative verb. As for the third chapter, it was concerned with the study of issues (subtraction in letters), in three sections, the first of which included: subtraction in prepositions. The second: subtraction in conjunctions. And the third: subtraction in other letters, and the latter was in three demands, the first: subtraction in monosyllabic letters. The second: subtraction in binary letters. And the third: subtraction in triple letters. The study concluded with the most important results that I reached, then a list of the study's sources, references.

Researcher

Abstract

Praise be to God, many good and blessed thanks that make life good, praise be to God until the praise reaches its end, praise be to you until you are satisfied.

Then:

The idea of starting to write about this subject (ruling subtraction in the grammar lesson) was from the subject of the substitution, and how many scholars put the substitution factor, or make the substitution of it in the intention of subtraction, so the word was repeated, and after the derivations of this word Research and follow-up It became clear that the subtraction is widely used, It included many other grammatical issues, and in various places, and the word subtraction has abounded in the grammar books and their writings, which calls for study and research. One of the advantages of the subject is that it is not studied academically, and the researcher can show his personality and potential in such a subject. The objectives of the study are to restrict the word subtraction to a comprehensive definition It is surrounded, after the previous and later grammarians did not care to put an end to it. And the collection of words close to the meaning of subtraction, which the grammarians used in their works, and to clarify the differences between them and subtraction. And the rooting of the use of subtraction in the books of the grammarians, both advanced and later, and the frequent use of it is followed by them. Proving the subtraction as a special grammatical rule, which was used by grammarians in the judgments they made on grammatical issues. studied. And the differentiation between subtractive speech, and what was on the intention of subtraction, in issues related to each of them. As for the study method, I relied on the subject of the study on the inductive method and the analytical method, by extrapolating the grammatical issues in which the word subtraction was mentioned, or its derivatives - exclusively - contained in the books of grammarians. Classifying these issues, and collecting them in chapters. And the beginning in the first scholar mentioned the word subtraction, or its derivatives of this word in matter. And analyze this text scientifically; To find out the details of the issue in which the subtraction was mentioned. And follow the statements of the grammarians on the same issue, or the opinion of the commentators in directing it if the issue is in a Quranic verse. and analysis of their texts based on scientific evidence and rational conclusions. The researcher had an opinion, preference, and diligence in most issues in contrast to the opinions of scholars, either by giving preference to the opinion of one of them with textual or rational evidence, or for the researcher to rule On the issue with the evidence available to him, such as the permissibility of subtraction, its abstention, its obligation, its weakness, or the

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and And Scientific Research.
University of Babylon
College of Education for Humanitarian Sciences
Department of Arabic Language.

Ruling by subtraction in the grammar lesson

A Thesis Submitted to the Council of the College of Education for Human Sciences / University of Babylon As a partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Education in Arabic language / linguistics.

By:

Wesam Abd Al - Kazem Aliwi Brisam

Supervised by:

pro . Dr .Hashim Jaafar Hussein Al Mousawi

Academic year: 1444 A.H - 2022 A.D